

ج / م . البيرتيني

رأسمالية واشترافية

تاريخ مختصر لمعركة العصر

ترجمة وتقديم

د. رجب بودبوس

رأسمالية واشتراكية

ت / د . رجب بودبوس

www.alkottob.com

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص.ب 17459 مبرق (تلكس) 30098 مطبوعات



الطبعة الاولى 1403 و.ر 1994 م

رقم الإيداع 1157 - 1994 م - دار الكتب الوطنية - بنغازي

حقوق الطبع والاقتباس والترجمة محفوظة للناسر

مقدمة

د. رجب بودبوس

مهما كان موقفنا من الماركسية، وأيا كان موقفنا من الرأسمالية، فإن ثمة حقيقة لا جدال فيها، إن صراعهما طبع القرن العشرين، وسوف تكون له آثار على القرن الواحد والعشرين، إن تنحى الأولى، في نهاية المطاف، لا زال يؤثر - رغم غيابها - في التوازن الدولي والاستقرار العالمي.

مهما كان موقفنا من النظام الشيوعي، فإنه حمل لملايين الناس الأمل في حياة أفضل وعدالة أكثر، وقدم دعماً، مهما كانت نواياه، لشعوب تناضل من أجل الحرية والاستقلال وللتخلص من النهب الاستعماري لخيراتها. وأقام توازناً دولياً - وأن كان توازن الرعب الذري - مكن لشعوب العالم الثالث هامش مناورة واستقلالاً نسبياً، ومنع انفراد قوة أو معسكر بالهيمنة على العالم، وكون رادعاً لخطرسة أوروبا الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وعلى قدر الآمال كانت مرارة الواقع الذي تردى فيه النظام على يد بشر.

إن موقفنا النظري من الماركسية شأن، والموقف السياسي شأن آخر أن ثمة حقيقة لا يمكن، مهما كان موقفنا الأيديولوجي، جردها: أن الاتحاد السوفييتي كأول بلد اشتراكي خدم بقصد أو بدونه أو حتى من أجل مصالحه قضايا التحرر في العالم.

بل حتى أصدقاء الغرب، صداقتهم لا تستمد إلا من وجود الاتحاد السوفييتي، وقد تبينت اليوم القيمة الحقيقية لهذه الصداقة حانما تناهى وجود الاتحاد السوفييتي .

ومهما كان موقفنا من الرأسمالية فإن صمودها يحمل دروساً مستفادة: نستطيع لعن الرأسمالية، وأن نصب عليها جام غضبنا وندينها ونندد بها ونقرح لزاماتها، ولكن لا نستطيع تجاهل وجودها وقوتها. وإن كان هذا لا يفيد كثيراً، إذ علينا أن نتعلم منها لنعمل ضدها. إن صمود الرأسمالية لا يتأتى فقط من أنها طبقة تملك المقدرات الاقتصادية، وليس في أنها بالتالي تستحوذ على

النظام السياسي حتى وأن أدعت أن لا علاقة لها به فهي تمارس صلاحيات بدون مسئوليات. لقد امتلكت الدولة الاشتراكية المقدرات الاقتصادية والسلطة السياسية مما جعلها تجسيد الحلم الرأسمالي، ومع ذلك أنهارت، مما يعني أن المقدرات الاقتصادية والسلطة السياسية وحدهما لا يكفيان أن صمود الرأسمالية يكمن في الأسلوب العقلاني - رغم أنها أحياناً لا عقلانية من منظور آخر - وفي الحرية السياسية التي وأن خاطرت فيها الرأسمالية بإضعاف نفوذها على المجتمع - منطق الدولة ليس دائماً وبالضرورة منطق الطبقة المسيطرة - إلا أنها حالت دون طغيان الدولة - وهذا لصالح الرأسمالية، أن الرأسمالية تخشى قوة الدولة رغم أنها انشأت الدولة. إلا أن هذا من منطلق ضد الجدل أعطى للطبقات الأخرى القدرة على الاحتجاج والاعتراض وتصحيح الأوضاع ولو نسبياً. أن الرأسمالية تنتج نقائضها في عملها لتحقيق أهدافها. هذا صحيح، ولكن إلى الآن برهنت الرأسمالية على قدرتها على التكيف مع الأوضاع أن لم يكن تكييف الأوضاع، والمرونة في المواجهة، وحتى التنازل أن استلزم الأمر.

أن صمود الرأسمالية يكمن في لجوئها إلى التخطيط، رغماً أنها عند غيرها - في النظام الاشتراكي - تعتبره عيباً وسلبية. إلا أنها تعرف كيف تستخدم هذا التخطيط لصالحها. أن ما ترفضه الرأسمالية ليس التخطيط، كما يعتقد السذج، ولكن التخطيط على المستوى الاجتماعي لصالح الجماعة.

من هنا تبرز سمة أساسية في الصراع الرأسمالي الاشتراكي مهما اختلفت صور الأنظمة والادبيولوجيات: أنه صراع المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، النظام الرأسمالي يقوم على المصلحة الخاصة المقدمة على غيرها، ويترك ليد أدم أسميت الخفية أن تصنع المصلحة العامة من شتات المصالح الخاصة، بينما أي نظام اشتراكي وتحت أي تسمية كان، يهدف ضرورة إلى تقديم المصلحة العامة والتي يراها لا تختزل إلى مجرد تجميع مصالح خاصة متناثرة. أن أي نظام لم يحدد موقفه من هذا الصراع هو نظام فاقد الهوية!

مهما كان موقفنا إذن ونقدنا للنظام الاشتراكي السوفييتي، لا يجب أن ننسى أنه يضع في المقدمة المصلحة العامة، حتى وأن ضيعها في الطريق، ولم يقم نظاماً سياسياً متوافقاً معها. فالمصلحة العامة لا يقررها «خاصة» سواء كانوا

حزباً طليعياً أو لجنة مركزية. المصلحة العامة يقرها العامة.. عامة الناس، أن الاشتراكية تتطلب الديمقراطية. والديمقراطية تقتضي الاشتراكية، ربما كان لظروف الاتحاد السوفييتي دورها، ولكن لا يجب أن ننسى هذا أبداً، أنه الدرس المستفاد من التجربة السوفيتية، أي توجه للمصلحة العامة لا يستند إلى نظام ديمقراطي حقيقي ينتهي إلى الدكتاتورية التي تقتل المصلحة العامة باسم المصلحة العامة.

انهيار الاتحاد السوفييتي إذن يؤلنا، ليس فقط لاسباب ترجع إلى السياسة الدولية، ورغم نقدنا لا يولوجيته الماركسية، يؤلنا لأنه فشل تجربة تضع في المقدمة المصلحة العامة. مهما كانت أسباب الفشل داخلية وخارجية، فإنه ينعكس على المصلحة العامة ويقوي التوجه المضاد متخذاً من انهيار الاتحاد السوفييتي دليلاً على فشل التوجه ذاته وليس مجرد فشل تجربة لها ظروفها الداخلية والخارجية.

ولكن لا يجب أن نخدع أنفسنا، الصراع لم ينته بعد، وانهيار الاتحاد السوفييتي لا يعني البتة الغلبة المطلقة للتوجه الفردي الاناني، ففي كل مجتمع سوف تبرز هذه المعضلة: مصلحة عامة أم مصلحة خاصة؟ وهذا ليس خدلة لفظية، ففي كل مجتمع سوف يحدث الصراع حول هذه المعضلة، وتختلف المواقف ويسيل الحبر والعرق وربما الدم، ولا يعني هذا أن الماركسية التي استوحيتها التجربة السوفيتية لم تذهب معها، فالمصلحة العامة نتاج تطور اجتماعي وليس نتاج النظرية الماركسية. أن نشوء المجتمع أنتج مصلحة لا تعود لأي فرد على حدة وتعود لجميع الأفراد، ولا يمكن شطب هذه المصلحة إلا بتفتيت المجتمع إلى ذرات - أفراد - وهذا ما لم تجرؤ عليه حتى الرأسمالية، أن الماركسية ليست إلا وجهة نظر في المصلحة العامة وليست هي المصلحة العامة.

وما ظل المجتمع قائماً لم يفتت فإن مشكلة المصلحة العامة والخاصة تظل تطلب حلاً، وما ظل الأمر على هذا النحو سوف يظل الصراع قائماً دولياً ومحلياً، مهما تسمت المواقف، ومهما اتخذت من شعارات وصنعت من مبررات، فإن عملها في النهاية وفي البداية تحديد موقفها بوضوح: أما المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة.. أما خليط من الاثنين يصعب مزجه.. مع ما يترتب على هذا من نظم سياسية واجتماعية ...

عالمية فإن انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه لا يعني بأي حال من الأحوال انهيار الرأسمالية نهائياً، فالمشكلة ليست في الثنائية شرق غرب تجد حلاً بالنيو-ليبرالية، وإنما في أنها وأن اتخذت شكلاً آخرًا - في قلب العالم الغربي ذاته - الرأسمالية نفسها تعاني، أنها من ناحية لا تجرؤ على تقنين المجتمع، لأن في ذلك نهياراً أيضاً، فهي ليست رأسمالية إلا في المجتمع، ولكن المجتمع له متطلبات وحقوق ومصالح عامة وباختصار ليست بالضرورة موافقة للرأسمالية. والديكتاتور حتى وإن كان أصلها بورجوازي، إلا أن منطق السياسة الليبرالية نفسه يقضي ما شيئاً فشيئاً إلى مراعاة العدد الأكبر كتله الأصوات. إذن الرأسمالية خلقت بقبولها في ذاتها عندما كونت مجتمعات فتكونت مصلحة عامة تضغط في طلب التحقق. ونظام سياسي يكاد زمامه يفلت من يدها، كما أن الحاجة الماسة عند الرأسمالية للسلام الاجتماعي تضغط عليها للتنازل لصالح المصلحة العامة ومقتضيات السياسة.

إن مقارنة بسيطة بين المجتمعات الرأسمالية وأوضاع الطبقات الأكثر فقراً أو التي لا تملك من الرأسمال إلا عضلاتها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يجعلنا ندرك انهيار الرأسمالية أشد عمقاً من انهيار الاتحاد السوفييتي، الفرق بينهما وهو مستمر مما برر الحديث عن رأسمالية جديدة و.. قديمة. أما الثاني لم يستغرق انهياره أكثر من عامين.

إلا أن ثمة فرق بين انهيار نظام سياسي وبين انهيار اديولوجياً، حرصت، إلى حد ما، أن تتميز عن نظامها السياسي أو أن الواقع التاريخي وتطوره أقام هذا التمييز: أن أوروبا الغربية تعاني انهيار اديولوجياً رغم بقاء الدولة ومؤسساتها قائمة. ربما الدولة تولت مهمة إدارة هذا الانهيار. إدارة الأزمة.

إن انهيار اديولوجيا الرأسمالية يمكن أن يصير واضحاً أكثر إذا ما قارنا رأسمالية القرن التاسع عشر مع رأسمالية اليوم، وموقع المصلحة العامة آنذاك وموقعها اليوم، ووظيفة الدولة التي انحصرت في دور الشرطي والإدارة ووظيفتها اليوم «يما تقدم من ضمان اجتماعي، وتحديد الأجيال، وحقوق الاضراب، وتكوين نقابات ومساعدات اجتماعية، وتعليم عمومي وصحة... إلخ لقد خرجت الدولة من قوقعتها التي أرادت حشرها فيها الليبرالية أنها لم تعد مجرد شرطي وإداري، لقد أجبرت على أن تحمي الطبقات الأقل حظاً وأن تتنكر

في كثير من الأحيان حتى للطيفاء، بي صنعته، أن دولة العناية هي نتاج محض للتوازن - غير المستقر - في البنية الرأسمالية عندما تسجل الديمقراطية نقاطاً، بمعنى آخر أن الرأسمالية تتنازل أمام ضغط النظام السياسي الذي يميل عندئذ نحو الصالح العام.

أنه التناقض بين نظام الرأسمالية إلى زيادة اللامساواة وحدة الفروق وهو الرأسمالية، ونظام يدفع إلى المساواة وتقليص الفروق وهو الديمقراطية.. هل الخصوصية وتخلي الدولة عن دورها وواجباتها وتخفيف الضرائب يعني غلبة الرأسمالية، غلبة التوجه للمساواة وللأفروق على حساب المساواة.. على حساب الديمقراطية. عندئذ حركة ليست بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي مأخوذون على أنهم عسكريين متميزين، بل المعركة قائمة في قلب العالم الرأسمالي نفسه وأن اتخذ هنا مظهر الصراع: ديمقراطي ورأسمالية.. الرأسمالية تتجه نحو اللامساواة.. والديمقراطية تدفع للمساواة ولهذا تحالفت الرأسمالية مع الدكتاتوريات.. فيألى متى يمكن للمجتمع الغربي أن يستوعب هذا التناقض.

حقاً لازال الكثير من مظاهر الظلم والاستغلال، ولازال الطريق طويلاً لتحقيق العدالة والحرية والمساواة. ولازالت المصلحة العامة تعاني تحرشات المصلحة الخاصة.. ولازالت السلطة ونظامها السياسي، لم يتحررا تماماً من أصلهما البورجوازي، لكن مسيرة قرن ونصف هي إلى حد ما مسيرة تنازلات لم تنته، مرشحة جدياً للاستمرار.

صراع المصلحة العامة والمصلحة الخاصة الذي دارت حوله معركة العصر ليس فقط بين أنظمة عملاقة دارت فيها الدائرة على معسكر لصالح آخر، أنه صراع اديولوجي له وجود جدي في قلب عالم «المنتصر» نفسه. وإذا تغلبت الرأسمالية على العملاق الدولي المناقض عليها بحشد القوات، وبرامج حرب النجوم، وتكديس القنابل الذرية، والصواريخ وتهديده المتواصل بالدمار فماذا تفعل مع نقيضها الذي يعيش معها ويختلط بها، تعيش على عمله وتثري على استغلاله؟ لا تفيد القنابل الذرية ولا تجدي الدمار.. إذا قتلته كان انتحارها.. أنها مرغمة على التعايش معه، مرغمة على أن لا تزل له كلما وعى قوته العددية كلما انحنت الرأسمالية أمامه.

على كل حال خلف انهيار المعسكر الشرقي من المشكلات البيئية والاستراتيجية، والاقتصادية والاجتماعية أكثر مما كان يثيره وجوده. وترك للرأسمالية حملاً تنوعه. ربما يستطيع في موته أن يفعل ما لم يفعله في حياته!

الصراع إذن اديولوجي قبل أن يكون سياسياً. فالسياسة ليست إلا مظهر، والنظام السياسي هو مجرد تجسيد، واختفاء نظام لا يعني اختفاء الايديولوجية، وبالاديولوجية لا تعني الماركسية، فهذه وجهة نظر وثمة وجهات نظر اخرى. ولكن نعني بالاديولوجي أن الصراع مصلحة عامة ومصلحة خاصة ليس شعار سياسي لنظام ما، بقدر ما هو نتاج تطور اجتماعي تاريخي، مهما تعددت وجهات النظر عند هذا الطرف أو عند ذلك فإنها يمكن أن تختزل في النهاية في موقف من المصلحة العامة أو من المصلحة الخاصة. وكل نظام وجد أو سيوجد سوف يجد نفسه ملزماً بالاختيار بين المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة. وسوف يتنازعه أولئك الذين يقدمون المصلحة العامة وأولئك الذين يقدمون المصلحة الخاصة، ويحاول كل أن يستحوذ عليه. ومهما كان الاختيار فإن عدم الاختيار اسوأ. إذ أنه يعني التذبذب وعدم الاستقرار والارتجال والتخبط بين الحدين في وضع تلفيقي. وقد لا يعني هذا التخبط إلا أن القوى الاجتماعية أما متعادلة القوة فلا يستطيع النظام حسم موقفه، أو أنها غائبة أصلاً مما يقود النظام السياسي إلى نفس النتيجة، أن المجتمع لا يعرف على ماذا يستقر في موقفه، وتصبح المسألة مجرد تخمينات في رؤوس القاده دون تيار اجتماعي محدد. أو أن عدم وعي المجتمع نفسه بهذا الاختيار يجعله - وما يترتب عليه - لا يحسم موقفه مما ينعكس على نظامه السياسي.

إذن يجب أن يكون الأمر واضحاً جلياً لا بس فيه: أما مصلحة عامة مع ما يترتب عليها ابتداء من النظام السياسي الموائم إلى النظام الاقتصادي. وأما مصلحة خاصة مع ما يترتب عليها من نظام سياسي، اجتماعي واقتصادي، وتحمل التبعات في كل الأحوال أن الناس لم تخرج إلى شوارع براغ، وبودابست، وبرلين، وموسكو، وبوخارست.. لم تتواجه قوات القمع.. لم تقدم الضحايا من أجل السوق، بل هتفت، ضحت واجهت من أجل الحرية والديمقراطية. وإذا خدعت فقدم لها السوق بدل الديمقراطية والبطالة بدل الحرية. فإنها لا تلبث أن تستعيد وعيها.. أنها لم تناضل من أجل السوق.. من أجل امتيازات طبقة أخرى.. وإلا كان عبثاً.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي هو فشل تجربة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وليس فشل اديولوجيا المصلحة العامة، - بغض النظر عن تعبيرها الماركسي - وانتصار الرأسمالية هو انتصار أنظمة سياسية وليس انتصار اديولوجيا، لأن هذه تعاني الأمرين في عقر دارها، أن أمامها الكثير من التناقضات والازمات المحتملة، حتى وأن غيرت شكلها، مما يجعلها ربما تترحم على فقيد الصراع. أمامها تناقضها مع نظامها السياسي، أمامها تناقض شمال - جنوب. أمامها التضخم، الديون - حتى وأن كانت لها على بلدان أخرى، أمامها التلوث البيئي، أمامها الحشيش، أمامها حركات التطرف داخلها وخارجها، أمامها عمالها وفقراءها يرفعون الرأس بعد زوال المبرر لأسكاتهم أو سكوتهم، أمامها قوميات تطلب الاستقلال والكرامة وتزحف لتغيير الخارطة و حدودها التي حشرت فيها يوماً عنوة. أمامها باختصار عالم ورتته بانتصارها المزعوم مشاكله وصراعاته سوف تغرقها!.

إن انهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي لم يفرح شعوبه إلا برهة حين خلطت بين انهيار أنظمة القهر والعسف والانهيار اديولوجي، وحالما استيقضت من مخدر الدعاية، ونشوة الانتصار وجدت أمامها البطالة، ارتفاع الاسعار واختفاء السلع أشد، وغطرسة الاغنياء، وتحقير الغرب الرأسمالي، لقد تخلصت من دكتاتورية البروليتاريا لتقع تحت دكتاتورية السوق، وجدت نفسها متسولة بعد اكتفاء، ذليلة بعد كرامة، برزت الذئاب من كل صوب تنهش لحمها، جملت لها الرأسمالية نوادي العراة، البرنوقرافية، مجلات الجنس، والهمبروجل والكوكاكولا.. لمن يملك الثمن بالطبع! وتشتت نساءها عاهرات في شوارع المراكز الأوربية وحتى الاسيوية.. هل تدرك أن انهيار النظام لا يجب أن يعني غياب المصلحة العامة وترك الحبل الغارب للاستغلال بأسوأ الأنواع وفي أقصى الصور؟

هل تدرك أنها هتفت للحرية، الديمقراطية وليس السوق؟ عندئذ تحل الحسرة محل الفرح والندم يمزق القلوب.. إلا نشاهد عودة المهزوم؟ ألم يصل شيوعيون من جديد للحكم وفق اجراءات ديمقراطية.. في بولندا أول المنشقين! في المجر...؟ بغض النظر عن مسمياتهم الجديدة، أنهم يمثلون عودة الاعتبار إلى المصلحة العامة وخيبة أمل في برق خُلب!.



هذا الكتاب* الذي قمنا بترجمته إلى العربية يقدم مختصراً لمعركة العصر، معركة الرأسمالية والاشتراكية. ولهذا ولأنه عرض تاريخي - لا يعني ذلك عدم التعرض للأفكار والمذاهب فهذه هي الوقود الفعلية لهذا الصراع وهي سببه الأساسي - فإننا رأينا الإبقاء على المصطلحات كما وردت رغم عدم دقة الكثير منها من الناحية النظرية، فمصطلح «سوسياليزم» مثلاً لا يعني الاشتراكية بل يعني الاجتماعية، وقد تطرقنا إلى هذا في مؤلف آخر - مواقف 2 موقف 4 - كذلك استعمال مصطلح الشيوعية لوصف نظام لم يتحقق فيه أي خصائص شيوعية، ولكل ما هنالك أنه قرر سياسياً إطلاق صفة الشيوعية على نفسه. وبغض النظر عن مثل هذه الملاحظات فإننا استعملنا المصطلحات كما وردت في موضوعها باعتبارها مجرد اسم عرف به نظام تاريخياً وليست المسألة معرفة ما إذا كان شيوعياً حقاً أم لا. علينا أن نأخذ في الاعتبار أن هذا الكتاب يتناول بالتحليل أنظمة واقعية معاشة وليس تحليل نظري مجرد لرأسمالية ولا اشتراكية. لذلك رأيت الإبقاء على التسميات كما هي باعتبارها التاريخية وليس الفكري في كثير من الأحيان.

ومع أننا قد لا نتفق مع كثير مما جاء في هذا الكتاب، إلا أن الموضوعية العلمية تقتضي أمانة الترجمة، كما أن الاطلاع على الرأي المخالف لا يخلو من فائدة، وفوائد هذا الكتاب أكثر من سلبياته أن يعرض علينا، بمنهج واضح مجرى معركة دارت أمام أعيننا وعلى مسامعنا، معركة تأثرنا بها سلباً أو إيجاباً، معركة حملت الآمال كما أدت إلى إحباطات. في كل الأحوال هناك دروس لا بد وأن نستخلصها من هذه المعركة نحن العرب الذين نعيش أرهاصات نهضة وتأسيس دولة، نحن الذين وضعنا في العالم لم يتحدد بعد، نحن لسنا من المعسكر الشرقي فنحزن ونتخبط حزن رتخبط بولندا وروسيا.. إلخ بعد أن فقدت مصداقية ذاتها، ولسنا من المعسكر الغربي فنفرح ولو مؤقتاً: نحن عرب!

لا شك ونحن نعيش أرهاصات نهضة ، ونختبر الأنظمة السياسية والاجتماعية بعد رقاد طويل، لنختار الأفضل، ولم لا نختار الأفضل؟! إن مشكلة المصلحة العامة والخاصة لا بد وأن تطرح، وأن يدور حولها النقاش والحوار، حتى يتحدد موقفنا ونظامنا الذي نريد. أن أي نظام لم يحدد موقفه

هو نظام بدون هوية، نظام ضبط عشواء. أي نظام لكي يحدد موقفه لأبد وأن تكون خلفه تدعمه قوة اجتماعية. إن علينا تأسيس هذه القوة الاجتماعية من أجل نظام يحترم نفسه ويحترم مواطنيه وبالتالي يفرض احترامه على العالم. كم نحن في أمس الحاجة إلى نظام عربي يحترمه العالم. إن النظام الذي لا يحترم مواطنيه لا يحترمه العلم. وإذا كانت الأنظمة العربية الحالية في وضع سيء من الاحترام العالمي فلأنها لا تحترم مواطنيها، ولكي يحترم النظام مواطنيه ليس ذلك منحة تمنح، بل عليه أن يجبر علي ذلك، ولن يجبر إلا إذا كان نتاج قوة اجتماعية تسنده وتلزمه موقعه لكي لا يطنى!

د. رجب بودبوس

استاذ الفلسفة المعاصرة بالجامعات الليبية

طرابلس 94/1/23

* صدر هذا الكتاب باللغة الفرنسية في شهر نوفمبر 1990.

تمهيد

رأسمالية، اشتراكية، كلمتان هما مفتاح تاريخ هذا العصر، باسمهما تصادم الناس وتقاتلوا، فيهما وضع الناس آمالهم واحباطاتهم أو يأسهم.

واليوم يبدو أن معركة هذا العصر قد دارت لصالح الرأسمالية، قسم كبير من البلدان التي تأخذ بالنظام الاشتراكي بدأت تلتحق باقتصاد السوق، بالملكية الخاصة لخيرات الإنتاج، هذان العنصران اعتبرا دائماً من الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالي.

لماذا هذا الانهيار؟ لماذا الرأسمالية، التي عرفت أيضاً أزمات حادة، نجحت حتى اليوم في التغلب عليها؟ لماذا منذ أكثر من ثلاثين سنة لم يتوصل الشيوعيون إلى استيعاب مشاكلهم وانتهوا عام 1989 إلى الوقوع في أزمة قطعية هائلة أي أزمة بديل؟

سوف نحاول الإجابة على هذين السؤالين، ومروراً سوف نحاول التعرف أكثر وأفضل على ما هو النظام الرأسمالي وما هو النظام الاشتراكي.

حقاً هذا قد يبدو لأول وهلة سهلاً، ولكن في الواقع إذا ما تفحصنا الطريقة المنظمة لاقتصاد ما، فإن هناك تقريباً من الاختلافات بين فرنسا في بداية القرن الماضي وفرنسا اليوم قدر الاختلافات بين نظام رأسمالي ونظام اشتراكي في بدايات السبعينيات.

إن ملاحظ يأتي من كوكب آخر سوف يندهش من أننا نعطي نفس الاسم لتنظيمات مختلفة.

في الواقع، وكنظام اقتصادي، فإن تعبيرات مثل الرأسمالية والاشتراكية ليست إلا رؤية عقلية، أنها مجرد أدوات للتحليل والتي يستخدمها الاقتصاديون لكي يفهموا ما هو مشترك وما هو مختلف أساساً بين تنظيمات اقتصادية قائمة.

في الواقع، نحن في حضرة أنظمة اقتصادية، والنظام يختلف عن المذهب لأن النظام يمثل تحقيق المذهب في لحظة معطاة من التاريخ وفي مجال جغرافي

محدد. ولهذا سوف نهتمم بالأنظمة، محدد. ففهم كيف ولدت الأنظمة الاقتصادية وكيف تطورت، وبهذا نستطيع معرفة أفضل على ما طرحناه من أسئلة فيما سبق، ومختارين اقتراباً تاريخياً. نستطيع أيضاً بشكل أفضل تحديد ما هي الاختلافات الأساسية بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وأنماط تطورها.

أنا إذن سوف نحتفظ في هذا العمل بالاقتراب التاريخي والذي اتبعناه في عملنا «رأسمالية واشتراكية من النمو إلى الأزمة» لكننا سوف نركز على العشرين سنة الأخيرة، وعلى بعض الفرضيات المتعلقة بنهاية هذا القرن.

وهذا ليس دائماً أمراً سهلاً بالنسبة للاقتصادي، حقاً الاقتصادي ليس عاجزاً عن توقع المستقبل، والتوقع ليس التنبؤ، ولكنه الإيعاز بتطورات ممكنة إذا تحققت بعض الفرضيات، كثير من الاقتصاديين لجؤوا إلى المدى القصير أو اللامداني، أما في التوقعات على المدى القصير والمدى الطويل فإنهم يعيشون تحديد الاتجاهات. أنهم ينظرون أولاً إلى الماضي ويعكسونه على المستقبل، يحنون إلى اسطورة العود الابدي، وفي أفضل الأحوال يهتمون بالمسار الدوري، لكنهم بالعكس، منزوعي السلاح، أو عاجزين، أمام تغير جذري في التوجهات، وأكثر من ذلك أمام توقع تحولات أساسية في التنظيم الاقتصادي، والسبب يكمن في أن توقعاتهم تتم، في غالب الأحيان إنطلاقاً من فرضية استقرار نسبي للمؤسسات والسلوك. ويكلمة أخرى أنهم في الطريق الطويل يدخلون متراجعين. وهذه حالة كل الاختصاصيين تقريباً، ماركس لم يفعل شيئاً آخر، ولكنه بإدخال فكرة التناقض أمكنه أن يتوقف اللحظة التي فيها هذه التناقضات تضير على نحو يؤدي إلى اللااستمرارية والقطع، إلا أن المشكل عند ماركس أنه يحيل الحيوية البنوية إلى حل تناقضات مائتة في الواقع المادي، وأنه يريد تبرير أعمال الثوريين الراغبين في الاستيلاء على السلطة أكثر مما يريد توقع القطع، يمكننا أن نرى في هذا أصل فشل أو إخفاق البلدان الاشتراكية: الماركسية تتيح نقد الرأسمالية، وتعطي مبرراً للمناضلين الثوريين، لكنها عاجزة عن تنظيم الاقتصاد وإدارة التناقضات التي تظهر في داخل البلدان الاشتراكية.

الحقب الحديث، وخاصة 1989 تحرضنا على توسيع التناقضات التي يتوجب علينا أخذها في الاعتبار لكي نعد دينامية حقيقية للبنى، هل يمكننا أفضل

توقيع تاريخ القطع والانقلابات الحاسمة في التوجهات؟ لا شيء أقل من هذا تأكيداً. في الواقع نحن في حضرة ظواهر تتعلق بنظرية الكوارث: توترات متناقضة تراكم وقتاً طويلاً، ثم بعنف تنتج إنهياريًا، يمكننا القول أن أزمة القطيعة ممكنة، ويمكننا أن نقول في أي تاريخ محدد سوف تنفجر، ولكننا لا نستطيع القول أن أزمة قطيعة سوف تؤدي واقعياً إلى الانهيار. الناس لا يسمون أنفسهم لسخرية القدر، أنهم هم الذين يصنعون التاريخ وليس العكس. كثير من أزمات القطيعة أدت إلى تعديلات وتكيفات، ولكن على الأقل هل ثمة فرضيات لكي نفسر المجهول وقد صار واقعاً؟.

ولهذا، في نهاية تحليل الوضع الحالي للرأسمالية، سنحاول تحليل التناقضات التي لم تستوعبها الرأسمالية بعد، والتي هي الآن في طور التطور. الرأسماليون حتى الآن عرفوا كيف يعدلون أوضاعهم ويكيفونها أو يتكيفون معها، إلا أن هذا لا يعني أنهم بدون تناقضات حادة وأنهم لن يواجهوا أزمات كبرى.

الباب الأول

الخصمان يدخلان الحلبة

الأنظمة السياسية المعاصرة مرتبطة بتطور الاقتصاد الصناعي. مع الثورة الصناعية في بريطانيا، في منتصف القرن الثامن عشر بدأ تاريخ الاقتصاديات المتسمة بالنمو - التطور - وفي سبعين عاماً، ما بين 1750 و 1820 تضاعف تحويل الصوف الخام بواسطة الصناعة 2,5 مرة، والقطن تضاعف 200 مرة، وإنتاج زهر الحديد الخام 20 مرة. أنماط الإنتاج الجديدة أخذت تنتشر شيئاً فشيئاً في أوروبا، أمريكا، ثم في اليابان. في الظاهر بدأ الأمر وكأنه يتعلق أولاً بثورة تقنية، والتي منذ تلك الحقبة لم تتوقف عن التضاعف، لكن هذا في الواقع كان نتيجة تطور طويل الأمد اجتماعي وسياسي واقتصادي وعقائدي معاً، والذي أدى إلى تحولات في تنظيم الحياة الاقتصادية.. الرأسمالية الصناعية ولدت.

حتى عام 1917، لم يكن عن الرأسماليين بديل، إلا أنه في قلب الرأسمالية بدأ الأمل يظهر، مبكراً جداً، في أنظمة اقتصادية أكثر عدلاً، المصلحون الذين يقترحون هذه الأنظمة كانوا في أغلب الأحوال طوباويين. من بين هذه الآمال الأمل في نظام اجتماعي يلغي الملكية الخاصة لخيرات الإنتاج ويعطي السلطة للعمال، أخذ يتحقق في روسيا أو الاتحاد السوفييتي عام 1917، لكن الظروف والرجال افسدوا هذا الحلم وحولوه إلى واقع مرير.

الفصل الأول

مقدمات معركة العصر 1750 - 1914

ابتداء من القرن الثامن عشر، شهدت تقنيات الإنتاج تحولات عميقة، وفي أقل من قرنين من الزمان استطاع الإنسان اكتساب السيطرة على الطبيعة بشكل لا يقارن بما كان عليه قبل ذلك.

هذه الثورة الصناعية بدأت تحت شعار الحرية، لكن هذه الحرية لها معنى خاص، أنها فوق كل شيء تعني السماح لأصحاب المشاريع بالعمل، وأن يخلقوا أشكالاً جديدة للإنتاج، وأن يفتنوا. وهنا بدأ صراعهم ضد النظام الإداري، وضد العادات والتقاليد والروتين، وأخيراً من أجل أخضاع نظام المجتمع لمتطلبات طبقة اجتماعية هي البورجوازية. وشيئاً فشيئاً، في قلب هذه الطبقة أخذت جماعة تهيمن، أنهم أصحاب المشاريع الصناعية.

وأكثر من هذا المفهوم للحرية، أسست الرأسمالية الليبرالية سلطة الرأسمال أيضاً، سلطة ملاك الرأسمال، وسلطة متطلبات تراكم الرأسمال.

1- ولادة الرأسمالية الصناعية الليبرالية 1750 - 1850

صعود الرأسمالية بدأ حقيقة قبل الثورة الصناعية، ابتداء من القرن السابع عشر، وخصوصاً منذ القرن السادس عشر، مع الاكتشافات الكبرى، والنشاط التجاري صارت له أهمية حقيقية وتدفع الذهب على أوروبا طور عمليات الاقتراض والرغبة في الربح. الربح صار الدافع المهيمن على الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، وأكتسب ملاك الرأسمال مكانة جديدة، لكن الرأسمالية آنذاك كانت أساساً تجارية، أنه عصر التجار، لكن الوقت مع ذلك لم يكن وقت الحرية، الحرفيون ظلوا مجمعين في تشاركيات واتحادات والتي تنظم العلاقة بين رب العمل والمتدربين، وتحدد في غالب الأحيان مواصفات الإنتاج. هذه السمة للتنظيم تدعمت شيئاً فشيئاً خصوصاً ابتداء من القرن السابع عشر

تدخل الدولة الاقتصادية، بشكل من الأشكال، وضع تحت وصاية السلطة الحاكمة، الكولبرتية⁽¹⁾ كانت نموذج هذه السياسة. وعندما بدأت الدول الصناعية تتقنياً في المنهج، حاولت الدولة خصوصاً في فرنسا. إن تطبيقها هي السياسة، معاملة معامل كبرى ملك الدولة تجمع الحرفيين في ورش كبيرة، معاملة ويلان، معامل الصابون، ومعاملة فنسين تقدم أمثلة لهذه الإدارة الاقتصادية.

ولكن مفهوم النظام الاجتماعي الموروث عن الاقطاع، والمجدد بواسطة الحكم المطلق في القرن السابع عشر حاولت عبتاً الاستمرار.

الثورة التقنية، والتي تتحدد عموماً فيما بين 1750 - 1850 والتي أدت إلى قيام الرأسمالية ليست إلا لحظة في تطور طويل الأمد، والذي قاد إلى السيطرة على الطبيعة، وإلى الاستيلاء البورجوازية على السلطة وإلى «دعه يعمل دعه يمر». هذا التحول ظهر أولاً في بريطانيا، ثم وصل فرنسان، قيل أن يعم في نهاية الحقبة أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

= الاعداد:

الثورة الصناعية هي نقطة الالتقاء لتطورات متعددة والتي مست كل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وسوف نكتفي بعرض موازن لها لكي تتضح أكثر تفاعلاتها.

التغيرات الايدولوجية لعبت دوراً أساسياً، ويبدأ ويبدأ من العصر الوسيط إلى عصر النهضة في القرن الثامن عشر تأكدت فكرة التقدم والسيطرة على الطبيعة، والنجاح المادي صار، حتى عند الطهريين - الذين بفضل الطباعة اعدوا اكتشاف الأنجيل - علامة رضي الله ومباركته.

هذا التحول طويل الأمد أعطى نتائج أولاً في المجال السكاني، حقق الطب تقدماً كبيراً، والوقاية الصحية صارت أكثر فعالية، شبكات ماء الشرب، وشبكات المجاري ثم أنجازها، عام 1751 فرضت ضرائب كبيرة على الخمر.

(1) الكولبرتية: سياسة وضعت على يد كولبير وزير لويس الرابع عشر.

ومع إدخال القطن، وهو النسيج التقليدي للغسل والمساير، من أوروبا في سنة وفيات الأطفال انخفضت، من عام 1700 إلى 1800 ارتفع عدد المزارعين في ألمانيا من 6,8 مليون إلى 10,6 مليون ليصل عام 1820 إلى 16 مليون مزارع. أما آخر زاد سكان فرنسا من 21 مليون عام 1700 إلى 28 مليون عام 1820 ليصل 34 مليون عام 1820. التوسع السكاني وضع اليد العاملة في وضع سيئ. وأخذت تتحول من الحقول الطبيعية إلى الحقول المأهولة، كما أدى إلى استخدام الأسمدة، يجب إذن غلق الحقول، والغذاء للحيوانات والأراضي غير المزروعة حيث ترعى كل حيوانات الثرى بدون تمييز. الملاك أصبح يترجم ويكسب من تحديث أنفسهم لمواجهة التحولات، الفلاحون الذين كانوا يزرعون الأرض هم لم يعد أمامهم إلا رعي بعض الحيوانات في الحقول المزروعة، طردوا الكومونيين طردوا من الريف. في أقل من 75 عام حدثت ثورة كبيرة في الزراعة الزراعية في بريطانيا: الثورة الزراعية ثورة الحقول المسببة هي سبباً ثورة ثورية واجتماعية، والتي سبقت بحوالي خمسين عاماً الثورة الصناعية، قدمت أوائل المدن الصناعية بالغذاء واليد العاملة.

في فرنسا خدت تحول زراعي مماثل، والذي أخذ يتضح منذ عام 1750، لكن ثورة عام 1789 جعلته يأخذ مساراً آخر، بيع أراضي الكنيسة وأراضي النبلاء والممتلكات العامة لصالح طبقة وسطى من المزارعين. دفعت الحقول المفتوحة، والفلاحين الذي لا أرض لهم وعمال الزراعة طردوا من الريف، ولكن نمط الاستغلال الجديد لم يكن يملك لا الوسائط المادية ولا القدرة العقلية لاستخدام طرق زراعية جديدة، لقد حافظ الفلاح الفرنسي على أساليبه التقليدية، والملكية الكبيرة للأراضي لم تتطور إلا في الأقاليم حيث كانت موجودة قبل 1789.

أما من جانب الاكتشافات الكبرى فقد أدت منذ القرن السادس عشر إلى تطور هائل في النشاط التجاري والمالي، مع نهب أمريكا اللاتينية، واستغلال مناجم الذهب المكسيكية صار الذهب وافرأ. هذا التدفق للمعدن الثمين، وتطور أول شبكة مصرفية أدى، ابتداء من القرن السابع عشر، إلى تخفيض معدلات الفائدة، ففي عام 1750 لم تتجاوز معدلات الفائدة في بريطانيا أكثر من 3٪ مقابل 10٪. واستثمارات كانت حتى ذلك الحين لا يمكن تحقيقها صارت

site www.libyaforall.com/e-mail almotanabby2002@yahoo.com
بالإمكان. فرنسا وبريطانيا أصابتهما حمى مواصلات حقيقية: شقت القنوات،
الطرق والجسور أخذت تنفذ. وهذه سهلت التطور الصناعي .

ـ التأسيس:

كل هذه التطورات صبت في الثورة الصناعية، وأدت إلى ظهور مجموعة
اجتماعية جديدة: أنها مجموعة رجال الصناعة مدخلة تجديداً وقاضية على
أنماط الإنتاج القديمة.

مع ذلك، مصطلح الثورة الصناعية يجب إلا يوقعنا في وهم، أنماط الإنتاج
الجديدة وجدت صعوبة في الترسخ، في الواقع، حتى عام 1850 كان هناك
تعايش بين الأساليب القديمة والأساليب الجديدة. في فرنسا كان التقدم بطيئاً
بشكل خاص، الثورة الفرنسية أدت إلى توقف التوسع في صناعة الحديد، وعودة
النشاط لهذه الصناعة في عهد الامبراطورية كان متردداً وموجهاً عموماً نحو
المعدات الحربية. ونظام الحماية الذي حافظ عليه آل بوربون لم يشجع رجال
الأعمال الفرنسيين على الأخذ بالتقدم التقني، يجب أن ننتظر ملكية يوليو في
صناعة الحديد، ولكن حتى ذلك الوقت طن الحديد الفرنسي أقل من 325 فرنكا،
بينما طن الحديد الانجليزي يباع بـ 125 فرنكا.

رويداً رويداً المجموعة الاجتماعية لرجال الصناعة أخذت في التغير حسب
احتياجاتها وحسب سير الاقتصاد والمجتمع. إلا أن هذه التغيرات الاقتصادية
والاجتماعية كانت في بريطانيا آنذاك أسرع من غيرها.

في القرن الثامن عشر كانت فرنسا تبدو أكثر خطأً من بريطانيا للفوز في
سباق التقدم، فسكانها أكثر وهي أكثر ثراء كما أنه بدفع من السلطة الملكية بدأت
فيها الصناعة بداية جيدة. ولكن فجأة، ابتداء من 1750، أخذت بريطانيا تتفوق
على فرنسا، ذلك لأن بريطانيا استفادت من تأخرها الاقتصادي، الاقتصاد فيها
أقل بنية، والتعاونيات المهنية أقل قوة. والسلطة الملكية لا تملك معامل تدافع
عنها ضد أطماع رجال الأعمال الخواص، والتجديداً التقنية تصطم فيها أقل
بالعادات القديمة.

رجال الأعمال تمكنوا من الحصول على حرية العمل بفضل إلغاء
التعاونيات المهنية القديمة والتنظيمات التي تحمي طرق الإنتاج القديمة.

إلا أنه مع ذلك من الخطأ الاعتقاد بأن رجال الصناعة وصلوا سريعاً إلى السلطة، البورجوازية الليبرالية والمالية، والارستقراطية والجيش حصروا رجال الصناعة في دور سياسي ثانوي، وأكثر من ذلك فإن المصرفيين يفضلون اقراض التجار وملاك العقارات وخصوصاً اقراض الحكومة أكثر من اقراض رجال الصناعة. الصناعة الناشئة لم يكن بإمكانها، في غالب الأحيان ضمان نموها إلا بإعادة استثمار النسبة الغالبة من فائض القيمة الذي تحققه، وعندئذ لا يدهشنا أن رجال الصناعة الأوائل رأوا في الأجور المنخفضة شرط نموهم وإلى فائض القيمة يضاف الارباح الناتجة عن استغلال العمال. فعلهم هذا مدعوماً وأحياناً مسبقاً بتطور في العقلية كما في الأديولوجية، ومعركتهم كانت تبدو منسجمة مع الصالح العام، بسماعها بحرية الإنتاج فإن الأمم تحقق أكثر فائض ثروات وخيرات، ثروات الأمة تزيد، منظوراً إليها بشكل عام، وكل إنسان يبدو أنه يستفيد. آدم سميت 1723 - 1790 - طور هذه الفكرة في كتابه «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» وقد كان لهذا الكتاب صدى عظيماً، وترجم في حياة مؤلفه إلى الفرنسية والألمانية والإيطالية والأسبانية والدانمركية، وحتى وأن كانت عبارة «دعه يعمل دعه يمر» من اختراع فرنسي وهو فرانسوا فنسنت دوقورماي، إلا أن معاصري آدم سميت لم ينخدعوا، لقد كرسوا آدم سميت «اب الليبرالية».

- ظهور مبدأ «دعه يعمل دعه يمر»:

في مواجهة صعود رجال الصناعة تبدو الملكيات باهتة الوجه سلطة الملكية البريطانية صارت مريض نكد واحتجاج، وسلطة الملكية الفرنسية كانت تحتضر. وفي الوقت الذي فيه الشؤون العامة تسير من سيء إلى أسوأ فإن الشؤون الخاصة كانت تشهد ازدهاراً «ما الحاجة إلى القانون عندما كل شيء يسير سيراً حسناً بدون قانون؟» هكذا كان يردد مولفي الكتيبات.

هكذا ظهرت حالة عقلية، والتي تلحق بالتيارات الفلسفية الكبرى في عصر الأنوار وتؤسس الليبرالية الاقتصادية والسياسية.

تنظيمات التعاونيات المهنية والتجارية ولوائحها تشكل عائق حقيقي أمام النشاط الصناعي، جماهير العمل تتمسك بها كما لو أنها طوق النجاة الوحيد، ولكن رجال الأعمال الرأسماليين سريعاً ما صارت لهم الكلمة الأخيرة، من أجل التجديد يتوجب عليهم تحطيم العوائق وتشجيع مبدأ «عه يعمل».

في بداية الثورة الصناعية كان وضع سوق العمل في بريطانيا متناقضاً، حركة تسييج الحقول قذفت نحو المدن بالمزارعين وصغار الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، لكن الصناعة الناشئة لم يكن في مقدورها استيعاب هذه الأعداد من اليد العاملة. من ناحية قانون الفقراء يمنع الهجرة الداخلية، ومن ناحية أخرى فإن أي عامل لا يمكنه ممارسة مهنة إلا بعد سبع سنوات من التدريب.

مجموع الاجراءات المعروفة باسم قانون الفقراء التي وضعت ما بين 1536 و1595، كان هدفها القضاء على التسول والتشرد لكن نتائجها كانت خطيرة جداً. في الواقع كل فقير وكل فرد مهدد بالسقوط إلى التسول يتوجب ترحيله إلى منطقتة الأصلية حيث، أن لم يجد عملاً، يحبس في بيوت عمل وتتكفل به كنيسة هكذا تنص هذه الاجراءات. بينما الصناعة تفتقر إلى اليد العاملة، العاطلون عن العمل حرموا على هذا النحو من حرية التنقل للبحث عن عمل، هذا الاجراء المبرر في المجتمع ما قبل الصناعي الراكد نسبياً صار لا يمكن قبوله في مجتمع تخذت فيه تحولات سريعة. أكثر من ذلك هذا الوضع قاد إلى فساد كبير البارواس (منطقة انكنيسة) المثقلة بالافراد تبيع الفقراء إلى رجال الصناعة خاصة الاطفال الذين لا تعرف ماذا تفعل بهم.

منذ عام 1770 السير وليام ميرديت وأدم سميت هاجما قانون الفقراء هذا، لكنه لم يعدل إلا عشرين سنة بعد ذلك تحت ضغط رجال الصناعة، منذئذ صار كبار السن والاطفال والعجزة فقط يحبسون في «بيوت العمل»، كما تقدم مساعدة للحجاج في بيته تمول هذه المساعدة بواسطة ضريبة «من أجل الفقراء» والتي حلت محل الاغاثة في «بيوت العمل». في الواقع هذا النظام الجديد يتيح لرجال الصناعة الحصول من ناحية على ضمان حركية العمال، وأن تتكفل الأمة بالعمال ذوى الأجر المنخفضة. أمام تدفق اليد العاملة حاول العمال القدامى التصدي بالحفاظ على التنظيمات القديمة للعمل. منذ 1813 إلى 1814. أعد التماس طالباً احترام القانون المتعلق بالتدريب حصل على 300000 توقيع، وشكلت لجنة لهذا الغرض، ولكن الحركة من أجل «دعه يعمل» تغلبت، فانهار الوضع القانوني للتدريب وجرى الفأؤه قانوناً. وفي نفس الحقبة الغي حق «قضاة السلام» في تحديد الاجور، في اسكتلندا أضرب ألوف العمال من أجل حد أدنى للاجور يتردد «قضاة السلام» لكن الحركة سحقت.

أما في فرنسا فإن قانون لوشابلييه عام 1791، بإلغائه كل تنظيم وكل إمكانية تنظيم جعل العمال تحت رحمة أرباب العمل. مع ذلك في القطاعات التي فيها تقاليد مهنية، فإن الليبرالية المطلقة التي ييشر بها هذا القانون وجدت صعوبة في فرض نفسها. هكذا حتى قيام ملكية يوايو حافظ العاملون في صناعة الحرير - في ليون - على بعض تنظيمات العمل، ففي 11 أكتوبر 1831 تحصلوا من محكمة التجارة في ليون على تحديد حد أدنى من التعريف، الغرفة التجارية في ليون أيدت هذا الاجراء، ولكن 104 من 1400 من أرباب صناعة الحرير رفضوه، واستجدوا بالكومت دارقو وزير التجارة. وفي 21 نوفمبر صارخين «نعيش عاملين أو نموت مقاتلين» والعلم الأسود في المقدمة، تظاهر عمال صناعة الحرير. الفرق العسكرية تطلق النار على العمال، 30000 عامل بنهرين السلاح. وبالاتفاق مع محافظ المدينة تولى العمال حكومة المدينة، لكن في الأول من ديسمبر المارشال سولت ودوق أورليان انحاسا المدينة بحوالي 4000 جندي و150 مدفع. الثورة العمالية سحقت، والتعريف الغيت، وفي 17 ديسمبر أعلن الكونت دارقو أن المواد 416 و446 من قانون العقوبات تجعل من غير الشرعي اللجوء إلى السلطة من أجل تحديد شروط العمل.

- الغاء تنظيمات الإنتاج:

باسم حرية العمل تم الغاء مجموعة النظام التعاوني، في بريطانيا كانت التعاونيات أقل بنية منها في فرنسا ولذلك كان انهيارها سريعاً. أما في فرنسا فإن اجراءات تشريعية كانت لازمة لذلك.

منذ 1750 سمح العهد القديم بصناعة القماش ذي الرسوم الممنوع سابقاً، تراخى التنظيمات زاد أيضاً عام 1774 بالتصريح ببيع الإنتاج غير المطابق للمعايير المحددة شريطة أن تكون له علامة خاصة، عام 1770 جزء من تنظيمات الصناعة الغيت، لكن المرحلة الأكثر حسماً تم عبور عام 1791 عندما لغت الجمعية التأسيسية التعاونيات المشار إليها سابقاً. لقد اعتقد العمال برهة أن أجورهم سوف تتبع ارتفاع أسعار السلع، لكنهم سرعان ما فهموا أن هذه الحرية لا يستفيد منها غير أرباب العمل.

من ناحية أخرى. عام 1791 تم في فرنسا الغاء احتكار شركات المناجم،

ومنذ ذلك الوقت فصاعداً لم يعد ما تحت الأرض ملكاً للدولة، باسم الحق الطبيعي جعل ما تحت الأرض ملكاً لملاك الأرض. ومرة أخرى تصير الحرية مرادفة للملكية.

في بداية القرن التاسع عشر بدأ أن يبدأ دعه يعمل قد انتصر نهائياً. لكن مع ذلك لم يكن المجال مجال منافسة محضة وكاملة: التفاهم بين أرباب العمل تتعدد مظاهره، الصناعيون يضغطون على الدولة من أجل الحصول على امتيازات. لقد ظهر واضحاً بما فيه الكفاية أن الحرية هي حرية في اتجاه واحد فقط، في صالح أرباب العمل فقط الذين يريدون تنظيم الحياة الاقتصادية لصالحهم.

- ظهور مبدأ «دعه يمر»:

هذا النمط من الليبرالية يفسر الصعوبات التي واجهها التبادل الحر والغاء الحواجز الجمركية. انجلترا القديمة الارستقراطية والعقارية تعارض ذلك، لكن شيئاً فشيئاً فهم رجال الصناعة أن غلاء أسعار القمح البريطاني سوف يجبرهم على دفع أجور عالية. وهذا عائق أساسي أمام صناعة والتي أسواقها في جزء كبير منها خارجية، عام 1841 رتشارد كوبدن وجون برايت، زعيما حركة التبادل الحر، اطلقا حملة عنيفة والتي أدت عام 1846، وبفضل دعم رئيس الوزراء، روبرت بيل، إلى الغاء «قانون الحبوب» والذي يمنع أو يحد من استيراد الحبوب.

في فرنسا النضال من أجل «دعه يمر» بدأ متردداً العهد القديم الغي امتيازات الشركات التجارية الكبرى، كما عقدت اتفاقات تجارية تخفض من الرسوم الجمركية، تورقو شرع حرية انتقال الحبوب عام 1784، الجمعية التأسيسية واصلت هذا التوجه بحذر نحو الليبرالية، إلا أنه وخلال مرحلة «الكونفسيون - الاتفاق» أجبرت المصاعب الخارجية والحرب فرنسا على الأخذ بنظام الحماية، الاندفاع الليبرالي لم يصبح حقيقة إلا ابتداء من عودة الملكية، ولكن يجب انتظار عام 1836 حتى نشهد أول تخفيض في الرسوم الجمركية.

- خصائص الرأسمالية الليبرالية:

من خلال الصراع الذي خاضه رجال الصناعة من أجل حرية العمل والاثراء، وضع تنظيم جديد للاقتصاد، لقد اختارت الرأسمالية الصناعية الليبرالية.

استخدام التقنية الصناعية صار فيها شيئاً فشيئاً غالباً ، وتراكم
الرأسمال، بفضل الربح، صار في مركز النظام بالنسبة للمدافعين عنها،
ديناميتها يضمنها رجال الأعمال وحرية العمل، الرأسمالية الليبرالية تعطي
الحرية الكاملة للمبادرة الفردية أو على الأصح لأولئك الذين يملكون. الدولة لا
تلعب فيها إلا دوراً هامشياً - دور شرطي - وأكثر ما يطلب من الدولة أن تكافح
الوائح القديمة من أجل تأسيس «دعه يعمل» وربما أيضاً «دعه يمر». لكن
دورها كشرطي، مع ذلك ، ليس بدون علاقة مع حرية «الأقوياء» جيشها
ويوليسها يحطمان معارضة العمال ويحميان الملكية ضد هجمات الطبقة
«الخطرة».

الحافز الأساسي لنشاط رجال الأعمال الرأسماليين هو الربح، البحث عن
الربح صار مباركاً بالنسبة للمدافعين عن الرأسمالية، في الحقيقة، كما يقولون،
الربح يدفع الرأسمالية إلى إنتاج السلع التي كانت نادرة والبحث عن التجديدات
التي تتيح خفض الأسعار للنضال ضد المنافسين، وفي النهاية فإن مجموع
المستهلكين يربحون في هذا أيضاً، ومن ناحية أخرى فإن استخدام الربح هو في
قاعدة تراكم الرأسمال.

الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج التي تضمن الربح كما تضمن استقلالية
رجال الأعمال في مواجهة الدولة وتمنحهم مجالاً واسعاً في حرية القرار وتدعم
سلطتهم. لقد صارت إحدى القواعد الأساسية في النظام الرأسمالي.

إذا كانت حرية العمل والملكية الخاصة يضمنان للرأسمالية الليبرالية
ديناميتها، فإن السوق يجب عليه أن يتيح لها تلقائياً الوصول إلى توازن مرضٍ.
الليبرالية الاقتصادية تلحق بالليبرالية الأيديولوجية والسياسية.

وفق منظري الرأسمالية الليبرالية. أنه بواسطة لعبة المنافسة يضمن
السوق إنسجام العرض والطلب، والسعر يتحدد في المواجهة الحرة بين العرض
والطلب ويلعب على مستويين:

في مستوى الطلب عند المستهلكين فإنه يخدم كأداة ترشيد الطلب، إذا كان
الطلب فائضاً جداً فإن الأسعار ترتفع مما يجبر المستهلكين على الانسحاب، وإذا
كان بالعكس الطلب غير كاف فإن الأسعار تنخفض وهذا يحفز المستهلكين على
الشراء أكثر بما يستوعب الفائض من الإنتاج.

وفي مستوى الطلب عند الوسطاء «...» الأمر كما في الواقع وعادة فإن السعر يتيح توجيه الموارد المنتجة حسب مؤثرات السوق التي ترتفع أسعارها فإن رجال الأعمال يندفعون إلى الإنتاج أكثر بطلبهم من السوق. الأثر الإيجابي والتجهيزات اللازمة. والمواد الخام وتشغيلها. الأمر كما في الواقع وبهذا فإن أوامر المستهلكين لتعمم مجموع السوق. وإذا ما تم سحب الأوامر من السوق، المنتجين يحبطون ويفلسون، والطلب على أدوات الإنتاج والتجهيزات ينخفض، أمر المستهلكين ينتقل إلى الأسواق الأخرى حيث يسعون إلى تأمين احتياجاتهم.

في الظروف الطبيعية، التوازن بين العرض والطلب هو الأساس في الاقتصاد الحر، إليه بواسطة أداء السوق هو أفضل الممكن، في الواقع وفي السوق الحرة لا يمكن أن يوظف فإن هناك ضغط إلى خفض أسعاره.

هكذا البطالة يجب أن تقود إلى خفض الأسعار. الأمر كما في الواقع وبهذا فإن الطلب على التكاليف وزيادة الأرباح والتي تقود إلى الإنتاج أكثر. «...» يتم استيعابها. والتوازن الجديد بين العرض والطلب يتم مع تحقيق العدالة الكاملة، أهمية التصدير بالنسبة للصناعة البريطانية تفسر كيف أن مثل هذا التفكير يمكن أن يصدر عن أناس في الظاهر جادون جداً.

من ناحية أخرى، عندما تكون الأرباح جيدة جداً فإن رجال أعمال آخرين يغريهم ذلك ويدفعهم إلى إنشاء مصانع جديدة وتنافسها بخفضها الاسمي تقود الربح إلى مستويات طبيعية أكثر، ولكن ينساعقوا أرباحهم فإن رجال الأعمال يجدون أنفسهم مرغمين على التجديد.

من الواضح أننا في كل هذا في حضور وجهة نظر محض نظرية. إلى واديولوجية. من السهل أن تفهم أن تخفيض الأجور يؤدي إلى قصور في البيع وأن تخفيض الأجور يخاطر بأن يزيد في قصور البيع إذا اعتقد المستهلكون أو أملاوا أن أن تنخفض الأسعار أكثر. أهمية التصدير بالنسبة للإنتاج البريطاني الناشيء مكنته من إخفاء هذه الحقيقة، ذلك لأن الأعمال، ذوى الأجور المنخفضة، - أو العاطلين - ليسوا الزبائن الرئيسيين للصناعة البريطانية، لكن ذلك لم يمنع الرأسمالية الناشئة من مواجهة أزمات حادة جداً، وبكل وضوح لم يظهر الاتجاه المفترض نحو استيعاب البطالة.

إن النظرية الاقتصادية التي برزتها أكثر من أنهم يفسرونها هذا التبرير
مفيد في الدول النامية. إنهم يفسرونها من الرجال (رجال الصناعة) على الاقتصاد
وعلى المجتمع وهم يفتقدون السلطة والنقود، ولكن فعلهم يسمح بنشر
الثقافة التي زودت المجتمع بتاج.

إن ثمة نظامين مهمين في ديولوجية الليبرالية وواقع النظام الاقتصادي
الذي يهيمن على بريطانيا في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.
في النظرية الدولية لا تتصور أن تقع أنها تسمح بإعادة توزيع حقيقي للنتائج
الدولية. إن ميزة رجال الأعمال الصناعيين ليست في أنهم قضوا على تدخل
الدولة، ولكن في أنهم حولوه إلى صالحهم وصالح النمو الصناعي.

2- الأزمات الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية الليبرالية:

إن نشأة الرأسمالية الموسومة بإزمات حادة اقتصادية واجتماعية، لقد
مست هذه الأزمات إنجلترا أولاً وهي البلد الذي عرف قبل غيره الرأسمالية
الصناعية قبل أن تعم أوروبا.

- ظهور صراع الطبقات:

أول الأزمات الاجتماعية في الرأسمالية جعلت المزارعين الانجليز في
مواجهة مع أنصار التسييج، ثم ظهر الكفاح، الخاسر مسبقاً، الذي قاده المهنيون
ضد الصناعة، ولكن سريعاً ما جعل الصراع الاجتماعي العمال في مواجهة
الرأسماليين.

- الرأسماليون:

لقد وجد رأسماليون منذ زمن طويل، لكن نشاطهم كان ينحصر عموماً في
التجارة وفي المصارف، علاقتهم بالناس المنخرطين في الإنتاج كانت غير مباشرة،
أما رجال الصناعة فكانوا في مواجهة من لا يملكون كثروه إلا قوة العمل.

مع ذلك، وإن صار رجال الصناعة محرك التحولات الاجتماعية إلا أنهم
ليسوا القوة الوحيدة في مواجهة العمال، إنهم ليسوا إلا أحد عناصر البورجوازية
والتي منذ قرون تحاول السيطرة على السلطة وانتزاعها من حوزة
الارستقراطية، أن أصالة ما قام به رجال الصناعة تكمن في أنهم شيئاً فشيئاً

أعادوا تنظيم الطبقة البورجوازية ليجعلوا منها معاً قاعدة اقتصادية ومدار اجتماعي، وتصريف مدخراتها، وبإعادة توجيه الدائرة المالية.

- الطبقة العاملة:

إن أغلب العمال هم من المزارعين أو المهنيين أو الحرفيين، الذين أفلسوا أو طردوا من قراهم ومن أراضيهم، يعيشون في شروط سكنية وصحية سيئة جداً، الحرفي فقد مؤهلاته والرفيق فقد وضعه، أننا هنا أمام واقعة إخساء المواهب كلهم من النازحين الذين تعتبرهم البورجوازية مفيدين جداً ولكن في ذات الوقت خطرين. في فرنسا كان يتوجب على العامل حمل كتيب عمل والذي عليه إبرازه عند طلب البوليس وفي بريطانيا العامل الذي يترك صاحب العمل الذي يعمل عنده معرض للسجن فانهم بالعكس في اتصال مباشر مع العمال، ورجال الصناعة عموماً كانوا من أصول اجتماعية متواضعة، ذلك لأن كبار التجار وكبار الارستقراطية لا يدخلون إلا نادراً في مغامرات الصناعة. رجال الصناعة عادة بدأوا من قدر صغير من المال، ذلك لأن الآلات الأولى كانت قليلة التكلفة ونمو مشاريعهم يرتبط أولاً بما يعيدون استثماره من أرباحهم، المصرفيون يقرضون الدولة وكذلك يقرضون الارستقراطيين والتجار بسهولة أكثر مما يقرضون رجال الصناعة الذين سمعتهم لم تتكون بعد ولم تتأسس الثقة فيهم، ومن ناحية أخرى فإن تنظيم المشاريع كان أكثر صعوبة، إذ يتوجب عليهم فرض نظام شبه عسكري على العمال الذين ليست لديهم عادة للعمل الجماعي:

الحاجة إلى التمويل الذاتي وإلى التنظيم جعلت من رجل الصناعة مستغلاً للعمل، وجعلت من الاستغلال قاعدة تراكم الرأسمال. بينما المهني كرجل عملي لا يتميز عن رفاقه إلا قليلاً، فإن رجل الصناعة يواجه العمال بقوة، نجاحه قائم على استغلال العمال، تراكم الرأسمال التقني يسمح له إخضاع أولئك الذين لا يملكون إلا قوة عمل.

شروط العمل قاسية جداً، يوم العمل ليس أقل من 12 ساعة ليس هناك إجازات، ولا أيام عيد، عمل النساء والاطفال هو القاعدة، عملياً الاطفال يجبرون على العمل منذ بلوغهم السادسة من العمر، ويجب انتظار منتصف القرن التاسع عشر لكي نلاحظ في بريطانيا وفي فرنسا ظهور لوائح تنظيم العمل بالنسبة للنساء والأطفال.

أما بالنسبة للاجور فإنها بالكاد تكفي الضرورات، العامل غالباً مريض، هزيل، عام 1840 في فرنسا من 10000 الاف مجند من المدن توجب إعادة تكوين 9000، عام 1847، المنظمات الخيرية في باريس كانت تقدم العون لعدد يقدر بـ 1328000 شخص.

ليس من الغريب إذن أنه، خلال تلك الحقبة، تنهض الحركة العمالية أولاً ضد الثورة الصناعية، محاولة بدون نجاح العودة إلى نظام التعاونيات القديم، ثم تهاجم الآلات مباشرة، تحطيم الآلات أو ما عرف «باسم لوديزم» نسبة إلى نيدلود الذي عبر عن أسس الحركة البسيكولوجية ازاد شراسة في فرنسا، بلجيكا، في الريناني، وفي إنجلترا، إلا أنه ابتداء من 1825 حاولت الحركة العمالية تنظيم نفسها مطالبة بحرية تكوين روابط. عقلية جديدة عمالية ولدت، البورجوازية لم تدرك بدون خوف هذه المقاومة العمالية، لقد كان العمال يعاملون كالبهائم، والقمع صار أكثر فأكثر قسوة، هذا القمع ظهر بكل وضوح خلال أيام يونيو 1848.

- الازمات الاقتصادية لفائض الإنتاج:

هذه الازمات الاجتماعية كانت حادة لتفاعلها مع ازمات اقتصادية سببها فائض الإنتاج الذي ظهر أولاً في إنجلترا ثم في فرنسا قبل أن يعم بلدان أخرى. الأولى من هذه الازمات ظهرت عام 1815، رجال الصناعة الانجليز نظروا بتفاؤل مبالغ فيه نتائج انفتاح السوق الأوربي في نهاية المقاطعة للإنتاج الانجليزي، والثانية حذت عام 1825: الاسعار انهارت (60٪ بالنسبة للقطن 21٪ بالنسبة لسهر الحديد) والتجارة الانجليزية انخفضت من 38,9 مليون جنيه عام 1825 إلى 31,5 مليون جنيه عام 1826، أكثر من نصف المصارف أفلست والبطالة ارتفعت بين العمال.

بتواليها بشكل منتظم كل ثماني أو تسع سنوات، فإن الازمات أخذت في كل مرة تزداد حدة وشمولية، كثيرون، وخاصة ماركس، رأوا فيها إشارة إلى انهيار وشيك للرأسمالية. لماذا حدة هذه الازمات حتى عام 1850 مع أن الرأسمالية كانت تحقق تقدماً تقنياً وصناعياً؟.

في الواقع الازمات الاقتصادية مخ خطورتها وأثارها الاجتماعية السلبية

ليست راجعة إلى الرأسمالية إلا جزئياً، أنها ترجع أساساً إلى نتائج انتصار الرأسمالية على الزراعة التقليدية والحرفية، كذلك إلى عدم تكيف البني الإدارية التجارية والمصرفية مع أنماط الإنتاج الجديدة.

في الحقيقة ، التسييح، والأنظمة الجديدة في الزراعة قذفاً بأفواج إلى سوق العمل تأتي لتضخم جيش العاطلين من أصحاب الحرف، ويعيداً عن الاستجابة لحاجة الصناعة فإن الهجرة من الريف تجاوزت حاجة الصناعة من اليد العاملة.

في مثل هذه الظروف تكون الأسعار المنخفضة هي القاعدة، وقصور الاستهلاك لا يمكن إلا أن يزيد في حدة أزمة فائض الإنتاج.

من ناحية أخرى عدم تكيف البني الإدارية كان يكبح تطور الرأسمالية، المؤسسات النقدية والمصرفية احتاجت وقتاً طويلاً لتتكيف، والدولة لم تكن تعرف كيف تتدخل لمكافحة الازمات، ومحاولة ذلك عبر المعامل الوطنية أو الورش الوطنية مثلاً كانت غير مناسبة. وأخيراً وسائل الاتصال الدولي كانت بدائية. فلم تمكن الرأسمالية البريطانية خصوصاً من العثور بالخارج على أسواق تسمح لها بتعويض ضعف السوق الداخلي.

في مثل هذه الظروف لماذا لم يحصل الانهيار؟

لأن التقدم التقني كان يدفع إلى التوسع: في أسوأ ظروف الأزمة تبدو دائماً عوامل انتعاش تلقائي، الاقتصاد مدفوعاً بشكل من الأشكال إلى الأعلى بواسطة التجديدات وهكذا، عندما صارت الأزمة عامة بعد 1830، فإن انشاء خطوط جديدة للسكة الحديد اعاد إطلاق التوسع ذلك لأن الأزمة أدت إلى خفض أسعار الحديد، وجعلت المضاربين يأملون تحقيق أرباحاً هامة.

3 - انتصار.. توسع.. ورفض الرأسمالية الليبرالية:

بينما تنبأ المنظرون الاشتراكيون عام 1830 بانتهاء الرأسمالية فإن نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اتصفتا بانتصار الرأسمالية.

في بداية القرن التاسع عشر. كانت البلدان الصناعية تمثل 10% من سكان العالم، ولم تمثل أكثر من 30% في نهاية القرن المذكور. الازدهار الاقتصادي

فيها كان معتبراً منذ عام 1860 إلى 1913 تضاعف الإنتاج الصناعي سبع مرات: إنتاج الحديد تجاوز 5,1 مليون طن ما بين 1855 و 1859 ليصير 57 مليون طن ما بين 1910 - 1913، والصلب قفز إنتاجه من 06 و إلى 53 ملون طن، العمران في أوروبا يزدهر وكذلك في أمريكا الشمالية، التجارة العالمية مزدهرة، قدرت هذه عام 1851 بـ 997 مليون جنيه استرليني لتصل عام 1913 إلى 10,7 مليار جنيه استرليني، ومن ناحية الأجور ومستوى المعيشة فانهما شهدا ارتفاعاً. الدخل الحقيقي زاد من 70 إلى 100% ما بين الاعوام 1850 و 1913.

في مقابل ذلك، إنتاج البلدان، التي تكون اليوم ما يعرف بالعالم الثالث، صار أقل من إنتاج البلدان المصنعة أو التي في طور التصنيع.

3- انتصار توسع ورفض الرأسمالية الليبرالية

— الرأسمالية الصناعية تكيف محيطها:

أولاً وقبل كل شيء البني التجارية والمالية والإدارية أخذت في التكيف فالاقراض منذ بداية الحقبة عثر على ابنية مستقرة وفعالة، كما أن القانون سهل تطور الشركات المساهمة وتعبئة الادخار لصالح الصناعة وحلت الاساطيل التي تسير بالبخار محل تلك التي تسير بالاشرعة، وفي عام 1869 شق قناة السويس خفض إلى النصف مدة الرحلة بين أوروبا وآسيا.

كما أن البني الإدارية أخذت تتكيف، والدولة تتدخل سواء مباشرة لصالح النمو الصناعي (كما هو الحال في المانيا واليابان) أو كما هو الحال في الولايات المتحدة بواسطة انشاء وسائل الاتصال أو إصلاح أراضي جديدة.

روسيا فقط، بلد يتصف بما قبل الرأسمالية، لم تتوصل إلى ابنية للدولة متكيفة، كما أن ثورة 1917 وضعت حداً للرأسمالية الناشئة فيها.

الانسجام المتعظم للأبنية مع حاجات التطور الصناعي انضاف ابتداء من 1850 وخصوصاً 1875 إلى توسع الأسواق.

في أوروبا القوة الشرائية العمالية تزداد، والهجرة إلى أمريكا قضت جزئياً على البطالة في أوروبا، لقد رحل حوالي 45 مليون شخص نحو القارة الجديدة،

والأجور الحقيقية للعمال ترتفع من 50 إلى 100٪، في الولايات المتحدة ظلت دائماً مرتفعة لأن نذرة اليد العاملة كانت هناك حادة.

اتساع الأسواق الداخلية يجيب عنه اتساع المنافذ الخارجية أوروبا صارت امبيرىيالية، وانطلقت نحو الفتح الاستعماري، زاد السكان في ظل النظام الاستعماري من 300 إلى 500 مليون ما بين 1813 - 1900، وهذا دون الأخذ في الحساب الصين الخاضعة لنظام «التنازلات»، الولايات المتحدة فقط ظلت خارج الفتوحات الاستعمارية، في الواقع منشغلة بفتح الغرب (الأمركي) حلت امبيرىيالية داخلية محل الامبيرىيالية الخارجية.

من 1876 إلى 1913 تضاعف حجم التجارة العالمية ثلاث مرات. نظام الحماية الذي كان عاماً ابتداء من 1890 كان في صالح هذه الزيادة. في الواقع، في تلك الحقبة، حيث التجارة تتطور بين بلدان ذات مستويات تطويرية غير متساوية لا يمكن أن تكون للتبادل الحر غير نتائج مخرية للأمال، أنه يكون في صالح البلدان المتقدمة بينما يشل التطور الصناعي عند الآخرين، غير أن التجارة العالمية هي أولاً حسب معدلات النمو للاقتصاد العالمي، وبحماية صناعاتهم الناشئة من المنافسة الخارجية فإن بلدان مثل ألمانيا والولايات المتحدة أو اليابان تعمل لصالح تطور تجارة المواد الخام والتجهيزات.

إلا أن التوسع الخارجي لا يمكنه أن يكون بلا نهاية، وابتداء من عام 1900 بدأ الصراع بين القوى الصناعية وصار حاداً، ليؤدي إلى مواجهة بين الامبيرىياليين وإلى الحرب العالمية الأولى.

- الشركات الرأسمالية تتكيف:

رواد الرأسمالية الصناعية كانوا أفراداً وحيدين، كثير منهم صنعوا منشآتهم بدون مساعدة خارجية، وعندما كان هناك تشارك فإنه لم يكن يجمع إلا بعض الأفراد.

في الحقيقة مرحلة الآلة لم تكن إلا مرحلة مخاض، والإنتاج لم يكن يتطلب إلا رأسمال محدود. ومن ناحية أخرى ظلت المنشأة غالباً صغيرة جداً، ولم يكن لها تأثير على السوق، كما أن مبدأ المنافسة المحضة والكاملة كان يمكن التحقق منه في الوقائع، وحالات التركيز (التجمع) ظلت استثناء.

ابتداء من النصف الثاني للقرن التاسع عشر، نرى على العكس ظهور منشآت قوية والتي أشرنا إلى ازدهارها في الولايات المتحدة.

أسباب هذا التركيز متنوعة: أنه يهدف أحياناً إلى الحد من المنافسة بوضع أسعار احتكارية، وفي حالات أخرى يرجع ذلك إلى شخصية رجل الصناعة الذي كان قاعدة الامبراطورية الصناعية، وغالباً ما يستجيب التركيز لضرورة مواجهة متطلبات الآلة التي تتطلب أدوات وتتطلب كميات متزايدة من الرأسمال. أن نمط ولادة التركيز وأشكاله تتنوع من جانب إلى آخر من الاطلنطي. في أوروبا اتحاد الاحتكارات الصناعية ينشأ غالباً من عائلات بورجوازية، وتكون ثمرة صعود بطيء في الولايات المتحدة تنشأ عن أصول أكثر تواضعاً، ولكن صعوداً كالبرق رفعهم إلى الصف الأول.

في التجارة، التركيز كان أقل وضوحاً، مع ذلك المتاجر الكبرى بدأت تظهر خلال الفترة تلك. عام 1852 بوسيكوت أسس في باريس «لويون مارشي» «سوق الاسعار الرخيصة». في الولايات المتحدة نشأ «البريز ونيك» السعر الوحيد، في كل الأحوال تمت الهيمنة على الصناعة من خلال عدد صغير من مراكز القرار. قطاعات واسعة من الاقتصاد صار خاضعاً ومنظماً من قبل بعض المشاريع الكبرى، وسوف نرى هذه الظاهرة عندما نتعرض لدراسة الرأسمالية المعاصرة: لقد صار هذا أساسياً فيها.

في داخل المشاريع نشاهد بالتوازي اندفاعاً نحو التنظيم، هذه الحركة واضحة خصوصاً في الولايات المتحدة، حيث اقترح تايلور تنظيمياً علمياً للعمل، تايلور منحدرأ من طائفة من الكاكيز ذات النظام القاسي، بدأ مهنته كعامل، في بضعة أشهر صار رئيس الورشة، نفوره الفطري من اللا نظام ومن الارتجال دفعه إلى محاولة دراسة الآف الحالات مما أتاح له أن يكتشف المبادئ العامة لتنظيم العمل. عام 1911 ونشر كتابه «مبادئ الإدارة العلمية للمشروعات» والذي يمكن تلخيصه في نقاط ثلاث:

1 - تكييف الآلة أو الأداة مع الجهد .

2 - قياس زمن العمل بتحليله إلى عمليات أولية.

3 - حساب الأجر وفق العائد.

في الواقع هذه أدبيولوجية حقيقية والتي يقترحها تايلور، ذلك أنه لم يهدف إلى شيء آخر غير سعادة الطبقة العاملة، في القرن العشرين، اعتقد الوصول إلى الغاء الزمن الضائع والتبذير، وبالتالي زيادة الإنتاج، وهكذا يمكن أن يتحسن مستوى المعيشة. مقتنعاً بأنه يصنع خيراً للإنسانية فإن تايلور لم يفهم معارضته العمال الذين يحيلهم إلى مجرد ترس في آلة. يمنعهم من مجرد التفكير «ليس مطلوباً منكم التفكير - يقول تايلور - هناك أناس مدفوع لهم لأجل هذا» وهكذا تبين أن نظامه ليس علمياً إلا في الظاهر، فهو لا يعتد إلا بالجهد الفيزيقي، لقد نسى أن التوتر العصبي والشعور باللا تكون إلا ترساً في تنظيم جماعي قوي هي أيضاً عوائق في وجه زيادة الإنتاج.

لقد جرى تدارك اخطاء تايلور بعد ذلك، إلا أن الرجل الذي طبع أكثر من غيره ادبيولوجية الرأسمالية الناشئة في القرن العشرين كان نبي التنظيم وليس التنافس الحر ولهذا معناه.

4 - اشتداد الرفض الاجتماعي:

التغيرات التي حدثت في الرأسمالية الليبرالية أتاحت لها شيئاً فشيئاً أن تخفف من التشوهات ومن عدم تكيف التقنية الاقتصادية والمؤسساتية التي وصمت الفترة الأولى من تاريخها. من ناحية أخرى عوامل قوية عملت لصالح الانتعاش الاقتصادي وعرف النصف الثاني من القرن التاسع عشر انفراجاً في الأزمات. لكن الاتقان الاقتصادي لم يتوصل مع ذلك إلى القضاء على التناقضات الاجتماعية في الواقع. في الأساس الطبقة العاملة لا تشارك في السلطة، البورجوازية تستحوذ على الملكية والتي في تلك المرحلة قاعدة كل سلطة وكل اعتبار، وتستحوذ على التعليم الذي لم يصر ديمقراطياً إلا في مستوى الابتدائي وعلى الدولة التي تمددها بالأطر السياسية، انتصار الرأسمالية الليبرالية صار في هوية مع انتصار البورجوازية.

العالم العمالي، الذي أهميته العددية تزداد يوماً بعد يوم، بدأ يعي قوته، وأخذت نظم نفسه ويعارض من على النظام الرأسمالي الفردية التي كانت تسم المرحلة الليبرالية تخلت شيئاً فشيئاً عن مكانها لصالح رأسمالية المجموعات،

والدولة صارت مندثرةً عنصراً من عناصر النمو. وصعود النقابية يجيب على التركيز الصناعي الدولة البورجوازية صار يتوجب عليها مواجهة الاندفاع الاشتراكي.

- صعود النقابية:

بعد عام 1848 بدأت نقابية المرحلة الصناعية في الظهور، في فرنسا جرت هذه الولادة من خلال احداث ثورية، أيام يونيو 1848 صبغت القطيعة الأولى بين الطبقة العاملة والأمة، إلا أن الوعي الطبقي لازال ضعيفاً، وغالبية الطبقة العاملة لا تهتم كثيراً بالمعركة النقابية. منتهزة هذه الفرصة، حاولت الامبراطورية لتتصلح مع العمال. في عام 1862 اذنت الحكومة ومولت رحلة وفد عمالي فرنسي إلى معرض لندن العالمي، في عام 1864 جعلت الحكومة الاضراب شرعياً. وفي عام 1868 قبلت تكوين غرفة نقابية وقد كانت مناورة نابليون الثالث ذكية لدرجة أنها إلى حد ما تمكنت من الدفع بالنقابية الفرنسية إلى اتخاذ موقف عملي «براغماتي» والذي كانت عليه النقابات الانجلو ساكسون. لكن ثورة الكومون منعت تطور هذا التوجه.

ثورة الكومون حادت تاريخي، أنها قبل كل شيء تمرد باريس جمهوري ضد جمعية وطنية ملكية وأقاليمية، أنها نتاج تدمير وسخط الشعب في باريس والذي تكبد حصاراً رهيباً ضد جيشه المحترف والذي فضل الاستسلام على القتال. الكومون ليست فقط تمرد عمالي، وإذا كان المقاتلون في الشوارع أساساً من العمال والحرفيين، فإن قادة الكومون هو أساساً من البورجوازية هذا الحادث التاريخي، مع ذلك، صار مفتاح فهم تاريخ فرنسا المعاصر.

القمع الذي واجهته كان رهيباً، 30000 كوموني اعدموا رمياً بالرصاص، بينهم العديد من النساء والأطفال، وكل الأطر العمالية التي نجت من المجزرة تم نفيها، الطبقة العمالية مندثرة صارت في قطيعة مع الأمة.

لكن الفشل، مع ذلك، لم يقتل الكومون، بالعكس هذا التمرد الوطني صار بعد ذلك أسطورة اشتراكية، صار أمل، ثورة الكومون أسست نمطاً جديداً من أسلوب الحكم، والذي جعل العمال يلحون نهاية الدولة البورجوازية، والاصلاحات التي شرع فيها كانت تعلن الديمقراطية الاقتصادية (في عام

1945، الإدارة الذاتية اليوغسلافية أخذت كنموذج للوضع القانوني للورش في فترة الكومون)، أما الماركسيون، مع أن تأثيرهم فيها كان محدوداً فقد حاولوا أن يستخلصوا من فشلها دروساً مفيدة.

وخلال الحقبة التي لحقت، يسبح في ذكريات الكومون، وتحت تأثير قوي من قبل الاتجاه الفوضوي، جيل جديد من العمال بدأ في الظهور، صفى النقابيين الماركسيين الذين كانوا يرون إخضاع النقابة للحزب، وانطلق في نهاية القرن التاسع عشر في تجربة لا مثيل لها في العالم: الامبيرالية النقابية.

الامبيرالية النقابية تعني رفض اندماج النقابات في حياة الأمة، منظر وداعية هذا الرفض هو ف بيلوتير الذي أسس بورصات العمل عام 1882، وجمعها في اتحاد عام 1892. وبفضل حماسه عاشت الحركة النقابية ازدهاراً ملحوظاً، فمن 139000 عضو عام 1890 وصلت إلى 1626000 عضو عام 1914.

النقابة العامة للعمل C.G.T ولدت عام 1895 وتمكنت من تحقيق وحدة مجموع التنظيمات العمالية ذات التوجهات الاشتراكية. صحيح أنه ابتداء من عام 1911 بدأت الامبيرالية النقابية تخفت، توجه النقابة العامة للعمال كان أقل ثورية، إلا أن العقلية النقابية الفرنسية بقيت مطبوعة بهذا التوجه.

وبالتوازي مع صعود النقابة العامة للعمال اخذت حركات نقابية إصلاحية متنوعة في الظهور، هكذا نشأت عام 1887 النقابة الفرنسية للعمال المسيحيين تستوحي المنشور البابوي «ديروم نوفاروم» والتي صارت C.F.T.C. إلا إنه وحتى عام 1914 تبدو النقابة العامة للعمال على أنها النقابة الوحيدة ذات الأهمية، والتي يفضلها ظلت الطبقة العاملة موحدة.

وبينما كانت الحركة النقابية الفرنسية تتأكد على أنها ثورية، فإن الإصلاحية تتغلب في معظم البلدان الأخرى خصوصاً في إنجلترا والولايات المتحدة.

في إنجلترا اتحادات المهن التي تجمع العمال المؤهلين حاولت فقط تحسين ظروف العمال، ولم يكن لها أي اديولوجية طبقية، وعندما ابتداء من 1870، وسع اتحاد العمال تأثيره شاملاً مجموع العمال سواء كانوا مؤهلين أم لا،

ظهرت فيه اتجاهات اشتراكية، ولكنها قادت الحركة العمالية بعيداً جداً عن الماركسية وعن الفوضوية.

الحركة النقابية في أمريكا احتاجت وقتاً طويلاً للظهور، بعد فترة «فرسان العمل» والتي ما بين عام 1870 و 1892، دمجت أهداف سياسية مع أهداف نقابية، ولد الاتحاد الأمريكي للعمل والذي ظل وفيماً للنظرية الاصلاحية عند اتحاد العمال البريطاني.

النقابات الالمانية، من جانبها، تؤكد نفسها ماركسية، مع ذلك اهتمامها بالتنظيم، وقوتها المالية، وبيروقراطيتها جرتها شيئاً فشيئاً إلى التوجه الاصلاحى كواقع.

في النهاية، سواء كانت ثورية أو كانت إصلاحية، فإن الحركة النقابية تمثل قوة ذات اعتبار، لقد صارت النقابات القوة الاجتماعية الرئيسية في كل البلدان الرأسمالية. والخطر الذي تواجهه الرأسمالية صار أكبر عندما صاحب صعود النقابية تأكد الاحزاب الاشتراكية.

- صعود الاشتراكية:

نهاية القرن التاسع عشر عرفت في الحقيقة دفعة عامة للايديولوجيا الاشتراكية المصطبغة بالتأثير الماركسي، العالم العمالي صار يسبح في ماركسية غامضة اشاعها بين العمال جمهرة من الدعاثيين تلقائياً أو قسداً، يحتفظ فيها من ماركس خصوصاً بنظرتة إلى المستقبل: انهيار الرأسمالية، مجتمع بدون طبقات، وبدون دولة، ودكتاتورية البروليتاريا.

في كل مكان، الاحزاب الاشتراكية تظهر، حاصدة نجاحات مهمة في الانتخابات، وقبل عام 1914، الديمقراطية الاشتراكية الالمانية، حزب العمل البريطاني و S.F. 1.0 الفرنسي تمكنت من احراز الاغلبية. في روسيا، اتجاهات اشتراكية متنوعة اخذت تتقدم، وقد ظهرت قوتها بعنف في ثورة 1905.

المحاولة الأولى لتوحيد التوجه الاشتراكي على المستوى الأوربي كانت في تأسيس الاممية الأولى في لندن عام 1864، لكنها كانت محاولة غير موفقة، ذلك لأن خلافات داخلية، خصوصاً بين ماركس وياكونين، أدت إلى حلها عام 1876.

الأممية الثانية ولدت مع تأسيس أحزاب اشتراكية كبرى في أوروبا عام 1889، وحاولت أن تضع موضع التطبيق صيغة ماركس «يا عمال العالم اتحدوا». كان وراء الأممية الثانية الانجليز والفرنسيون، أما في الواقع فإن الألمان يهيمنون عليها، وابتداء من عام 1907 كان همها الأول الحيلولة دون الحرب في عام 1912 قرارات بال الشهيرة التي تطلب الاضراب العام في حالة اندلاع الحرب هي المظهر الأكثر شهرة لعملها.

ولكن الغضب الوطني الذي اثاره صدام الأمبيرياليات كان قوياً، أقوى من أن يتخلى أمام البتوبيا الاشتراكية الزعيم الاشتراكي الفرنسي، جان جوريس، حاول يائساً دفع الرأي العام إلى الانتفاض ضد الحرب خلال شهر يوليو 1914، في 31 يوليو أغتيل جان جوريس، وانهار حلم السلام العظيم، لقد تغلبت النزعة الوطنية على الاشتراكية.

الطبقة العاملة في فرنسا قبلت بسهولة حماقة عام 1914 الدامية، والجيش، بفضل التعبئة العامة، كان جيشاً شعبياً لقد أراد ابناء الكومونيين أن يبينوا للبورجوازية، وللارستقراطية، الذين جيشهما فضل سحق الكومون عن قتال جيش بروسيا، كيف يقا تل ابناء الشعب.

مع ذلك، إذا كانت الحرب قد أدت إلى تفادي وضع الرأسمالية موضع سؤال في أوروبا، فأنها في روسيا أتاحت تأسيس نظام اشتراكي. وهنا تبدأ معركة العصر.

الفصل الثاني

ظهور التحدي 1917 - 1953

في عام 1917 ثورة اشتراكية تندلع في بلد هوروسيا، حيث لم تنجح الرأسمالية في التغلب على العقبان التي يمتلها مجتمع واقتصاد ما قبل الرأسمالية. حقيقة بعد الأزمة الثورية الأولى عام 1905 بدأ أن السلطة القيصرية تريد إنجاز إصلاح حقيقي، حكومة ستوليبين بدأت في توزيع حوالي 3,5 مليون هكتار من الأراضي على المزارعين. من سوء الحظ، بعد اغتيال ستوليبين وقع القيصر تحت تأثير جماعات اجتماعية رجعية وتخل عن محاولة الإصلاح، الثورة مندئذ صارت تقريباً محتومة.

غياب البورجوازية يفسر بدون شك عجز الحكومة القيصرية عن تحقيق الإصلاح، لم يكن في روسيا طبقة رأسمالية حقيقية، أغلب الرأسماليين كانوا أجنبان، والطبقة الوسطى محدودة جداً، في مواجهة أقطاع قوي جداً وبدون علاقة مع الوسط الصناعي. المثقفون المنحدرون من الطبقة البورجوازية بدون أمل اقتصادي وسياسي صاروا فريسة السخط والتدمير غارقين في أحلام طوباوية وأحياناً أرهابية. في هذا المناخ، بدأت في نهاية القرن التاسع عشر، النظرية الماركسية في الانتشار، موضة الأفكار الماركسية مرتبطة فيها بتمجيد البورجوازية ورجال الأعمال الصناعيين. ولم تتأكد الماركسية في روسيا كثيراً ثوري قادر على بلورة التدمير والغضب العمالي إلا في بداية القرن العشرين. إلا أن أهمية تأثير المثقفين فيها كحركة ثورية أوقعها في نزاعات الشيع.

النظام السياسي القيصري لم يكن إلا بوليس مرعب، غير قادر على تنظيم سليم للاقتصاد، وأن يقيم فيه إدارة عقلانية ومتكاملة. الفساد والاهمال سيد الموقف، ولنفاذي الانهيار التام حاول القياصرة مرتين المغامرة العسكرية

1905 — 1914. مفامرة 1905 ضد اليابان ومغامرة 1914 ضد المانيا والنمسا، فكان الفشل نصيبهما. مدة الحرب عام 1905 وعام 1914 كانت الهزيمة مهينة جداً، حتى أن الجيش الروسي شهد أكبر عملية تمرد في التاريخ العالمي. ملايين الرجال رفضوا القتال الثورة البروليتارية تحصلت هكذا على دعم الفلاحين المعارضين للحرب، والراغبين في العودة إلى قراهم لافتكك الأراضي من سادتهم القدماء.

غضب الفلاحين كان نتيجة تراكم خلال عصور، الكسندر الثاني حاول حقاً عام 1861 إلغاء العبودية. لكن هذا الالغاء لم يصاحبه توزيع الأراضي، اضعف إلى ذلك أن مرسوم تحرير العبيد يجبر هؤلاء على العمل ثلاث مرات كل أسبوع في أراضي سادتهم القدماء، كما أن قطعة الأرض التي يقومون بزراعتها لحسابهم الخاص عليهم أن يدفعوا أقساط شرائها.

الطبقة العاملة الروسية حية ونشطة، خلال القرن التاسع عشر ارتفع عدد العمال من 95000 عام 1801 ليصل إلى 1742000 عام 1896. إلا أن القفزة الكبرى إلى الامام تبعت أزمة عام 1905 الثورية، وفي أقل من ثلاث سنوات، وبفضل تدفق الرأسمال الأجنبي تضاعف الإنتاج الصناعي، كما تجاوز عدد العمال الثلاث ملايين. هؤلاء العمال كانوا مجتمعين عموماً في مصانع عملاقة ترجع ملكيتها للرأسماليين الاجانب. في عام 1914 كان التصنيع في روسيا أقل تقدماً منه في أمريكا، لكن التركيز في روسيا كان أكبر، لذلك توحيد وتعبئة الطبقة العاملة الروسية كان أكثر سهولة مما عليه في البلدان الرأسمالية الأخرى.

هكذا كان الوضع لحظة اندلاع ثورة أكتوبر، والتي أدت إلى إقامة أول نظام اشتراكي: أنه الاتحاد السوفييتي.

تأسيس هذا النظام أصلاً مشروع سياسي، يجب الوصول بفضل الاشتراكية إلى مرحلة الشيوعية، وهي مرحلة تاريخية والتي خلالها سوف يتصالح الفرد مع نفسه ومع المجتمع. اقتصادياً هذا المجتمع يتصف بالوفرة ويسير حسب مبدأ «من كل حسب جهده ولكل حسب حاجاته».

وإلى حين تحقق ذلك، فإنه يتوجب إقامة الاشتراكية والتي ليست إلا

مرحلة انتقالية، لها دور مزدوج: من ناحية عليها القضاء على الرأسمالية بتصفية البورجوازية كطبقة، وتطهير الوعي الجماهيري مما يمكن أن يعلق به من العقلية الرأسمالية، ويتوجب عليها من ناحية أخرى تأسيس الشيوعية اقتصادياً. إلا أنه بالنظر إلى مستوى تطور روسيا عام 1917، فإن الأمر كان يتعلق قبل كل شيء بتشجيع التصنيع.

ولكن ولكي يمكن تحقيق هذا الهدف المزدوج، كان يتوجب على الاشتراكية أن تستند إلى تدخل الدولة، والتي تخضع الصيرورة الاقتصادية والاجتماعية لسيطرة سياسية مطلقة. الدولة مدعوة، في المرحلة القصوى، أي الشيوعية، إلى الاختفاء، ولكن حتى ذلك الحين ينبغي الاحتفاظ بها حتى تعبر عن قوة الجماهير سيدة مصيرها، لقد قال لينين «الدولة هي البروليتاريا منظمة في طبقة مسيطرة».

المشروع السياسي هكذا واضح، لكن المحتوى التاريخي لانجازه خصوصي جداً، حتى أن النظام السوفييتي اندفع أولاً في سلسلة من البحث، غالباً براغماتي، لكي يمكنه مواجهة مشاكل هائلة صنعتها الحرب ثم التصنيع. قبل إقامة الاشتراكية، يجب الاستيلاء على السلطة، وتنظيم الاقتصاد. النظام الاشتراكي الذي انتصر أخيراً لم يخن ماركس: إنه في العمق مطبوع بالصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اقتضاها دعمه.

1 - المعركة من أجل السلطة والتصنيع:

عندما، في بداية شهر مارس 1917 اندلع الاضراب العام في سان بطرسبورغ، لم يستغرق الأمر إلا بضعة أيام حتى يتمكن التمردون من تصفية السلطة القيصرية، لكن لا شيء جاهز لكي يحل محلها. في مواجهة البرلمان «الدوما» الذي يحاول انجاز ثورة بورجوازية، كانت مجالس العمال والجنود تتأكد كسلطة ثانية، في يوليو 1917 عاد لينين إلى روسيا من سويسرا عابراً ألمانيا في عربة قطار مصفحة لقد فهم الوضع سريعاً، ولهذا كانت شعاراته التي أطلقها «السلام .. الحرية .. الأرض» جعلت منه الزعيم الشعبي الذي يستمع إليه أكثر من غيره. معتمداً أساساً على الطبقة العاملة في سان بطرسبورغ، وعلى الجنود المتمردين - الهاريين من الخدمة - كان انصاره البلاشفة يطالبون

بالحكم للسوفييتات، 7 و 8 نوفمبر (25 - 26 أكتوبر في التقويم الروسي) انتصرت الثورة البلشفية السلطة بالكامل في أيدي السوفييتات - مجالس الشعب.

إن مجرد الاستيلاء على السلطة هو جراحة جنونية، اما اقامة الاشتراكية فيبدو أنه أمر لا يمكن التفكير فيه : لينين يريد ببساطة اقامة رأسمالية خاضعة للدولة، وأكثر ما كان يزعمه تأميم القطاعات الكبرى ودمج المصارف في مصرف واحد للدولة. لكن الوقائع برهنت على أنه حتى هذا المشروع كان أقل إمكانية للتحقق من الاشتراكية .

شيوعية الحرب:

كان على لينين أن يواجه خطرين عظيمين : انهيار الإنتاج والحرب. الرأسماليون، وقد تملكهم الخوف هربوا، كل المصانع تقريباً اغلقت أبوابها. مع ذلك كان لابد من مواجهة متطلبات الحرب الداخلية والخارجية.

من هذه الوضعية نتج نظام عام استثنائي جداً، والذي أثر بعمق على مستقبل الاتحاد السوفييتي. في عام 1917 تأسست الرقابة العمالية على المشاريع الصناعية، ثم في ديسمبر صدر قرار ينص على مركزية كل القرارات المهمة، الغي السوق، وهكذا تمكنت السلطات المركزية من توجيه كل الإنتاج وفقاً لمتطلبات الحرب. في يونيو 1918، أكمل هذا الاجراء بتأميم المشاريع الكبرى، ثم وسع ليشمل كل الصناعة في ديسمبر 1920. وأكثر من ذلك الغيت النقود.

ابتداء من 1920، ولكي يمكن بسهولة تغليب أوامر السلطة المركزية جرى اختزال سلطة السوفييتات إلى مجرد دور استشاري، السلطة في المشروع الاقتصادي تعود إلى المدير تحت رقابة دقيقة من الأجهزة الاقليمية والوطنية.

في الزراعة الغيت ملكية الأرض في نوفمبر 1917، ولكن تحت ضغط المزارعين صاحب هذا التأميم، في الواقع، تقسيم متساوي للأرض، إلا أن هذا التقسيم للملكيات الكبيرة لم يصاحبه عودة إلى الليبرالية، الاستيلاء أو المصادرة وفر بشكل أو بآخر حاجات المدن والجيش.

في النهاية، الاقتصاد يحكم من المركز وعلى أساس أولوية هي الحرب. منذ

مرحلة الشيوعية والحرب بدأت تظهر بعض ملامح النظام السوفييتي الأساسية: إلغاء الملكية الخاصة، إلغاء السوق، إدارة مركزية للاقتصاد، توجيه الاقتصاد، وظيفة الخطة.

لكن هذا لا يعني إلا افتراضاً: ذلك لأن الاقتصاد يوشك على الانهيار، شيوعية الحرب قادت روسيا إلى إفلاس اقتصادي كامل، الإنتاج الصناعي يصل بالكاد إلى خمس مستواه ما قبل الحرب، التجارة لا وجود لها، المزارعون يرفضون تزويد المدن.

- النيب أو السياسة الاقتصادية الجديدة:

أمام الانهيار الذي أحدثته شيوعية الحرب، حاول لينين ابتداء من 1921 لرجوع إلى مشروعه الأصلي والتمثل في رأسمالية تديرها الدولة، وجرى العمل بنظام السوق وأعيدت النقود وفيما يتعلق بالزراعة جرى إلغاء التسليم الاجباري للمنتوجات في الصناعة والتجارة الغي تأميم بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة إدارة المشاريع الكبرى أصبحت لا مركزية، وتم استدعاء فنيين تقنيين أجانب، ومن ناحية أخرى أعيد العمل بالترتيب السلمي للأجور والمكافآت حسب الإنتاج أو العائد.

هذه التجربة الجديدة أو «النيب N. E. P حسب الاختصار الروسي» أتاحت قهر المجاعة التي كانت تهدد المجتمع، كما أتاحت عودة النظام. وفي هذا فقط يتمثل نجاحها. المزارعون المتوسطون أو الكولاك، رفضوا الاستثمار، ولا يسلمون للسوق إلا جزء ضئيل من محاصيلهم، المزارعون الصغار اكتفوا بالاكفاء الذاتي، الفوضى الصناعية اختفت، ولكن لعدم وجود تنسيق فإن عدة مخائق ظلت تشل ازدهار الصناعة.

عندما مات لينين عام 1924، كان النقاش في قلب الحزب شديداً، بالنسبة للبعض كان يرى الاستمرار في تطبيق سياسة النيب، بل وحتى دعم توجهاتها الليبرالية. وبالنسبة لآخرين فإن على الاتحاد السوفييتي أن يرغب القدر. ستالين الذي استولى على السلطة بفضل ودهيته كأمين أول للحزب الشيوعي السوفييتي، كان وراء إعادة التوجه هذه، عندئذ بدأت مرحلة تجمع بين الدكتاتورية والنمو معاً.

منذ شهر مايو 1919 أكد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي السوفييتي مبدأ التخطيط، إلا أنه وخلال مرحلة شيوعية الحرب لم تجد الحكومة وقتاً لتضع هذا المبدأ في التطبيق، الخطة الوحيدة المتماسكة كانت تتعلق بالكهرباء. النيب رات بالمقابل انشاء جهاز «القوزبلان» الذي بدأ بإعداد توقعات شاملة وسنوية. يوجد مع ذلك خطط جزئية خصوصاً في التعدين والمواصلات. شيئاً فشيئاً ومن خلال العشوائية نشأ جهاز إداري احصائي. المؤتمر الخامس عشر للحزب امكنه عام 1927 أن يقرر اصدار خطة إجبارية معتمداً على تجربة وإعداد طويل.

2 - تطبيق الخطة:

- إعداد الخطة الأولى :

بعد موت لينين فهم اليسار الشيوعي أنه منذئذ وصاعداً لا تستطيع روسيا الاعتماد على حدوث ثورة عالمية، وانتهى إلى إنه من الضروري تعبئة الاقتصاد لكي يؤمن التراكم الاشتراكي. بالنسبة لليساار الشيوعي يجب تمويل الصناعة الثقيلة بواسطة ضرائب ورسوم تفرض على قطاع الزراعة. هذا الرأي الذي تقدم به بريو براجينكس اعتنقه كل من تروتسكي، كامينييف وزينوفين، أما اليمن الشيوعي، يقوده بوخارين فقد ذهب إلى العكس معتقداً أن النيب هي وسيلة ارتودكسية لتحقيق الشيوعية، يجب فقط تحفيز الدينامية التلقائية للمشروعات انحاز ستالين أولاً لوجهة النظر هذه وصفى أنصار تروتسكي، ثم في عام 1927 تبني لنفسه نظرية اليسار وصفى اليمين.

انتصار ستالين هذا لم يضع حداً لكل الخلافات، التقنيون في «القوزبلان» الذين يقيمون أهدافهم على مد التوجهات يعارضون اعضاء الحزب الذين يجدون الخطة متواضعة «خجولة» ويريدون بناء الاشتراكية، عندئذ تم اختيار صيغة الحد الأقصى والتي تعطى الأولوية للصناعة الثقيلة. لقد انطلقت حملة من أجل تجاوز الخطة، لكن من سوء الحظ كانت المحاصيل سيئة، وتمويل المدن صار مهدداً، يجب إذن من جديد أرغام القدر: التخطيط سار مع تجميع الأراضي.

- تجميع الأراضي:

هذا التجميع أساسه براغماتي أكثر منه اديولوجي، فالأمر يتعلق بخلق فائض وذلك بفضل شراء المحاصيل الزراعية من المنتجين بأسعار رخيصة، وإعادة بيعها للمستهلكين بأسعار مرتفعة، وهكذا يمكن تمويل الصناعة الثقيلة. ابتداء من فبراير 1930، وفي بضعة أسابيع جرى تجميع المزارعين في مزارع جماعية. وتم نزع ملكية الكولاك المزارعون، وقد صدمهم عنف هذه الاجراءات، عارضوها بقوة ورفضوا زراعة الأراضي. يجب إذن التراجع، من 14 300000 أسرة مجمعة 8500000 تركوا المزارع المجمعمة. في الواقع المزارعون الأفراد وجدوا أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه، مثقلين بالضرائب، بينما دعم الدولة مقصور على المزارع الجماعية، ابتداء من يوليو 1931 عاد التجميع من جديد، وفي عام 1936 صار تقريباً شاملاً، وبعد انتفاضات عدة، وصراع أحياناً عنيفاً استسلم المزارعون للأمر الواقع.

بالتوازي مع هذا، القطاع الخاص الذي ادخلته الينب الغي من الصناعة والتجارة، الدولة السوفييتية صارت لها السيطرة المطلقة على قوى الإنتاج.

- القفزة الكبرى إلى الامام:

نتائج الخطة الرباعية الأولى في العموم أقل من المتوقع ولكن تمكنت روسيا من تحقيق معدل نمو ما بين 8 و9% فيما بين عام 1928 و1932.

الخطة الرباعية الثانية التي تم وضعها تحت شعار «خطة خمس سنوات تتحق في أربع سنوات» زادت في بناء الصناعة القاعدية وفي أولوية الاستثمارات.

حتى وأن كانت الزراعة تعاني كساداً مؤقتاً، فإن تجميعها أتاح تقدماً سريعاً في النمو العام. منذ ذلك الوقت صار الاتحاد السوفييتي بلداً صناعياً يمكنه أن يتحمل ابتداء من عام 1934 مجهوداً ملحوظاً في التسليح، وأن يتفادى عام 1941 هزيمة نهائية أمام الغازي الألماني.

من سوء الحظ كان الوصول إلى هذا اجبار الناس، معسكرات العمل كانت عديدة، حتى أن البوليس استطاع انشاء مشاريعه الخاصة، على هذا النحو تم استخدام 200000 عامل مجبر لتنفيذ شق قناة من لينينغراد إلى البحر الأبيض،

وحين تقدمت الفرق الألمانية عام 1941 وقعت في يد الغزاة خطة من وضع الدولة تشير إلى أن 18٪ من الاستثمارات تحققت بواسطة بوليس الدولة.

3 - تنظيم الاشتراكية:

من خلال هذه المعركة من أجل النمو التي دخلها المسئولون في الاتحاد السوفييتي ما بين عام 1917 و1940 تم بناء الاشتراكية : اشتراكية متأثرة بالتأكيد بالطريقة التي تمت بها الثورة السوفييتية، لكنها تبدو على كل حال متوافقة مع أفكار ماركس. النظام الاشتراكي الذي تأسس على هذا النحو يتصف بما يلي:

- دكتاتورية البروليتاريا وهيمنة السلطة السياسية.

- إلغاء الملكية الخاصة لادوات الإنتاج .

- التخطيط.

- دكتاتورية البروليتاريا:

بالنسبة للينين يجب على الدولة أن تحقق انتصار البروليتاريا إلا أنه في السنوات الأولى من الثورة لم يكن واضحاً اختيار التعددية الحزبية أم لا. العلاقة بين الدولة والحزب والسوفييت من جهة وبين النقابة والحزب من ناحية أخرى كانت غير واضحة.

ثورة البحارة في كرونشتاد - كانت فرصته فرض النظام، بينما كان البحارة ينادون السوفييتات هي صاحبة السلطة فإن لينين كان يعارضهم بأولوية الحزب على السوفييتات، لقد تم التخلي عن التعددية، وتأسس ما يدعى بالمركزية الديمقراطية.

في كل درجات جهاز الدولة، في الإدارة والحياة الاجتماعية والاقتصادية، الحزب حاضر، في كل مكان بيروقراطية الحزب تجاوزت كل الهيرارشيات الأخرى، إنه طليعة الطبقة العاملة الذي يقود الدولة.

في داخل الحزب، النقاش في القاعدة كان حراً، ولكن هذه الحرية محدودة جداً: من ناحية الخضوع المطلق من قبل الأقلية للأغلبية يمنع أي تنظيم

لاتجاهات مختلفة، ومن ناحية أخرى قرارات المراكز العليا تفرض نفسها على المراكز الدنيا، دكتاتورية القادة تكون إذن مطلقة، فهم يتولون الأمانة العامة وبهذا سريعاً ما صاروا سادة الحزب والدولة، ومجموع الحياة الاقتصادية والاجتماعية صار خاضعاً لمتطلبات السياسة.

- الغاء الملكية الخاصة:

النقد الماركسي يرى السمة الرئيسية للرأسمالية في الملكية الخاصة لادوات الإنتاج، ليس إذن من الغريب أن الاقتصاد السوفييتي قام على الملكية العامة. تطبيق هذا المبدأ، كما رأينا، تحقق أحياناً تحت ضغط الاحداث أكثر منه عن إرادة مقصودة، أكثر من ذلك أن تطبيقه تضمن استثناءات وتزييف.

في الصناعة، الملكية العامة لوسائل الإنتاج كانت عامة لم تبق إلا بعض الأنشطة السرية المطاردة بعنف خارج هذا الاطار «في عام 1961 اكتشف في كهف في موسكو مصنعاً لأحمر الشفاه يصل إنتاجه إلى 100000 أصبع في العام» في الحرف، وحتى عام 1960 لم تكن الملكة عامة ولكن تعاونية لكن منذ هذا التاريخ جمعت التعاونيات الحرفية في مشروعات ملك الدولة. وإلى ما قبل البيروسترويكا يوجد في الحرف الريفية قطاع فردي، لكنه غير ذي أهمية.

أما في قطاع الزراعة فإن تطبيق هذا المبدأ المتعلق بالملكية العامة كان محدوداً جداً، وإذا كانت الأرض ملك الدولة إلا أن استقلالها لها يمكن أن يتم سواء من قبل السوفكوز أو من قبل الكولكوز، الأولى هي مزارع للدولة (سوفكوز) حيث المزارعون اجراء، أم الثانية، الكولكوز وهي نمط الاستثمار الأكثر شيوعاً في الزراعة فتكون على العكس وحدات تعاونية إلا أن اعضاءها يملكون قطعة أرض حول بيوتهم، اقتصادياً ثانوياً ذا طبيعة خاصة، أكثر من نصف المواشي في الاتحاد السوفييتي، ومجموع الطيور الداجنة ترجع في تلك الحقبة إلى عائلات كولكوزية، وعلى العموم 30٪ من الإنتاج الزراعي يرجع الفضل فيه إلى الملكية الخاصة، وبيع هذا الإنتاج يمكن أن يتم بكل حرية في المدن المجاورة في سوق يسمى الكولكوزي.

تجارة الجملة والقطاعي بالعكس في جزء كبير منها مؤممة، بما في ذلك التجار المتجولين، وإذا كان - خارج السوق الموازي السري - يوجد هذا الاستثناء

الشرعي والذي هو الأسواق الكولكوزية فإن السلطات العامة حاولت الحد من أهميتها. بالتعارض مع أدوات الإنتاج فإن خيرات الاستهلاك بما في ذلك جزء من البيوت السكنية هي ملكية خاصة الحكومة تحاول مع ذلك الحد من دور هذه الملكية الخاصة بواسطة الزيادة في التجهيزات العمومية والاستهلاك الاجتماعي. برنامج العشرين سنة 1961 - 1980 للحزب الشيوعي السوفييتي يتوقع هكذا توزيع بعض الخيرات مجاناً، خصوصاً الخبز، إلا أنه يبدو أن هذا المشروع قد نُسى تماماً. هناك ضغط قوي لصالح ملكية خيرات الاستهلاك الخاصة، رغم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة السوفيتية فإن عشاق الدارات في الريف ظلوا دائماً كثرة.

- التخطيط الستاليني:

نظرياً التخطيط موجود منذ حقبة شيوعية الحرب، إلا أنه لم يطبق فعلياً إلا في عام 1929، ومنذ ذلك الحين صار التخطيط احدى قواعد النظام السوفييتي الأساسية، مبدأ إدارة تخطيطية للتطور الاقتصادي هو في مركز أداء النظام الاقتصادي.

هذا التخطيط كان أساساً اعداد براغماتياً منذ الحقبة الستالينية، ماركس وانجلترا ليسا واضحين فيما يتعلق بتنظيم الاقتصاد الاشتراكي، لقد نددا بنظام السوق، وبهذا ساعدا على البحث عن نمط آخر من التنظيم الاقتصادي.

كل التصور الستاليني للتخطيط يرتبط بإرادة تحطيم العوائق البشرية والاقتصادية، وأن يقيم صناعة أساسية تسمح بالنمو المستقبلي.

4 - أداء التخطيط الستاليني :

- الخيارات الوطنية:

التخطيط السوفييتي المعمول به خلال فترة حكم ستالين ينطلق من اختيار اقتصادي مأخوذاً على المستوى الوطني، ويعمل من خلال أوامر تصدر للمشاريع والتي هي مجرد أجهزة تنفيذ، ويتحقق التوازن النقدي بواسطة مضاربات مالية مفتعلة.

الاختيارات التي تتيح تحقيق الأهداف المتضمنة في الخطة بتخصيص موارد نادرة إلى مشروع أو فرع وليس إلى آخر تتحدد على المستوى الوطني بدفع من الحزب.

أنها أساساً اختيارات سياسية. لا يتعلق الأمر بمعرفة أين تقود الاتجاهات التلقائية في الاقتصاد من أجل تعديلها أو تغيير مسارها إنطلاقاً من اختيار سياسي، وليس محاولة احداث نمو قوي متوافقاً مع توازن اقتصادي ومالي، مثل هذه الخطوة التي يتميز بها الغرب تم تجاهلها تماماً في الخطط الاشتراكية الأولى.

الاختيار هو أولاً سياسياً: يتعلق الأمر بتغيير المجتمع كفاءتها الاقتصادية لا تظهر أحياناً إلا بعد فترة، ولا تتحقق عينياً من خلال معدلات نمو. المحاسبة الوطنية لم توجد بعد، أنها تترجم في إقامة مصانع في هذا الفرع أو ذاك في هذا الاقليم أو ذاك.

أهداف الخطط السوفيتية ليست ابداً شاملة، ولكنها قطاعية ومحلية، اقتصادياً تهدف إلى اعطاء الاتحاد السوفيتي الاستقلال الاقتصادي الأكثر كمالاً، وتقليد الغرب الذي تقنيته أكثر تقدماً، وأحياناً تهدف إلى الغاء اجراء أكثر كلفة لصالح اجراء أقل كلفة.

- إعداد الخطة:

حالما يتم الاختيار، يتم توزيع الموارد المتوفرة حسب منهج الميزان، ومجموع الاهداف النهائية والوسطى تعبر عن نفسها في الخطة.

منهج الميزان: تنطلق القوزبلان في اختيارها من أهداف ذات أولوية، وتعبئ لصالحها كل الامكانيات الاقتصادية الممكنة. مما يعني إهمال قطاعات كاملة من الاقتصاد. المنهج المتبع نسبياً بسيط، إنه يعتمد على جرد مادي لما يتوفر في الاقتصاد الروسي مثلاً توفر اليد العاملة من مختلف المستويات الطاقة الكهربائية، الفحم، الحديد، الآلات، الشاحنات.. هذا الجرد يسمى: ميزان مادي، يترتب زمنياً «فحم متوفر حالياً قم فحم يتوفر خلال فترة حسب الإنتاجية وحسب الزيادة فيه».

كل هدف يتضمن أولوية، كل عوامل الإنتاج الضرورية لتحقيق هدف أولوي تسحب حسب الأولوية المتناقصة، يحدث أن بعض عوامل تنفذ أو لا تتوفر، لكن لا يعاد النظر في الخطة إلا إذا كانت الاهداف ذات الاولوية لم تحصل على احتياجاتها.

هذا المنهج له ميزة كبيرة، إنه يسمح بتحقيق أهداف أساسية للنمو في اقتصاد نسبياً بسيط مثل اقتصاد الاتحاد السوفيتي ما قبل الحرب، والذي ظل تقريباً سهل التعامل معه، كما يسمح أيضاً بتطور سريع لصناعة السلاح.

- طبيعة الخطة:

عند ذكر الخطة السوفيتية فإن الغربيين يأخذونها مباشرة على أنها خطة رباعية. في الحقيقة الأكثر أهمية هي الخطة السنوية، أنها الوحيدة ذات السمة الاجبارية. الخطة الرباعية أو خطة على المدى المتوسط تعني التوجه المطلوب أكثر مما تعني أهداف حقيقية، الخطة المستقبلية أو طويلة المدى ليست إلا توقعات، ولا عداها فإن القوز بلان تنطلق من المعلومات التي تمدها بها المشاريع والادارات الأخرى، وكذلك إنطلاقاً من توجيهات الحزب، تعد مشروعاً أولياً، هذا المشروع الأول للخطة يعرض على المصانع وعلى المشروعات، فهو نظرياً يناقش في القاعدة، في الحقيقة وجود الحزب على كل المستويات وهيمنته تحول دون النقاش الجاد، النقاش يتحول إلى جلسة اطراء، وعندما تنتقل ملاحظات القاعدة إلى القوز بلان تعد هذه الخطة في شكلها النهائي، ومن ثم تحول إلى المشاريع والوزارات والأجهزة المكلفة بتنفيذها.

لا يجب الاعتقاد مع ذلك أن الخطة لا تترك أي مجال للسوق ولا لآليات صادرة عن اقتصاد السوق.

في مستوى أدوات الإنتاج العرض والطلب تتحكم فيهما الخطة تماماً، المشروع الذي يصنع الإنتاج يستلم أمر التسليم بينما المشروع الذي يحتاج هذا الإنتاج يستلم الأمر باستلامه.

في مستوى خيارات الاستهلاك، خارج ما تنتجه قطع الأرض المستقلة فردياً عند الكولكوزد العرض متحكم فيه تماماً وبالعكس الطلب لم يحدد بواسطة بطاقات إلا خلال فترات العوز وفترات الحرب، وقد حدث هذا في الغرب أيضاً، حرية الاستهلاك كاملة، لكن الترشيد يتم بواسطة الأسعار، أننا هنا في حضرة شبه سوق.

وفيما يتعلق بسوق العمل، عرض العمل يتم التحكم فيه حسب الخطة، ولكن خارج معسكرات العمل وفترات الحرب، توجيهه وتحققه كما هو الحال يتحقق

بواسطة تنوعات الاجور والميزات المادية. أغلب اليد العاملة التي أتاحت اصلاح سيربيا ذهبت إلى هناك بسبب الاجور العالية. وانتقال اليد العاملة من فرع لآخر بنفس الاسلوب، وهنا أيضاً نحن في حضرة شبه سوق.

ولكن لا يجب أن ننخدع: الالتجاء إلى عناصر من اقتصاد السوق لا يمنع أن تكون الخطة العنصر الوحيد في التوجيه الاقتصادي درجة المبادرة عند المشاريع محدودة جداً، والتوازن الاقتصادي يمكن الوصول إليه بالسيطرة المطلقة على التدفق النقدي.

- تنفيذ المشروع للخطة:

في التخطيط الستاليني، يتوجب على المشروع طاعة توجيهات وتعليمات محددة بدقة، إنه يستلم من القوزبلان ليس فقط أهدافاً مفصلة يجب تحقيقها وتجاوزها إن أمكن. بل يستلم أيضاً مواصفات الإنتاج، ومؤشرات فيما يتعلق بالمادة الخام التي يجب عليه استخدامها وكذلك المشاريع التي يتوجب عليه الحصول على احتياجاته منها، وتلك المشاريع التي يجب أن تكون زبائنه. وفي كل مستويات المشروع هناك ممثل الحزب الذي يسهر على تنفيذ الخطة بأمانة. أما من ناحية النقابة فأنها، في غالب الأحيان، ليست إلا جهاز تأطير وتنفيذ، أما بالنسبة لمدير المشروع فهو المسئول شخصياً عن تنفيذ الخطة.

مع ذلك الحوافز المالية موجودة، كما توجد إمكانية إجراء تعديلات في الاقتصاد الجزئي مستقلة عن الخطة.

الحوافز المالية: المشروع السوفييتي في فترة ستالين لا يدفع له وفق بيع إنتاجه، ولكن وفق تنفيذ الخطة أو تجاوزها، إنه يتحصل على «ربح مخطط» والذي يمول صندوق المديرين، هذا الصندوق لا يخدم فقط المديرين، ولكنه يمول سلسلة من الانجازات الاجتماعية لصالح العاملين. وفي مستوى العمل فإن الاجر حسب القطع أو الوحدات المنتجة والذي ندد به الماركسيون وقتاً طويلاً، أعيد العمل به.

- تعديلات الاقتصاد الجزئي:

التنسيق والتحفيز للمشاريع بواسطة الخطة يخاطر مع ذلك بأن لا يكفي

لاتاحة اجراء تعديل للإنتاج مع بعضه البعض، وحيث إنه لا يمكن تعديل التوقعات باستمرار فإنه يخاطر بالوقوع في حالة انسداد اقتصادي بسبب سلسلة من الاختناقات، لتفادي هذا وتحقيق، ربما تجاوز هدف الخطة، فإن المشاريع اتجهت إلى تكوين مخزونات مهمة وإلى التقليل، في توقعاتها، من قدرتها الإنتاجية، هذا لا يكون بدون تبذير، ولكنه يعطي للمدراء هامش من الضمان مهماً، من ناحية أخرى في كل مشروع أشخاص حذاق، يطلق عليهم اسم «تولكاتشي» «أي رجال المحسوبية والوساطة» علاقاتهم العديدة في الوزارات، وفي المشاريع الأخرى تتيح لهم، بفضل تبادل الخدمات وأمور أخرى ليست مشروعة تماماً، أن يحصلوا لمشاريعهم على المواد الخام أو التجهيزات التي تفقر إليها، أخذ يتأسس اقتصاد سري، وفي بعض الحالات وصل الأمر إلى حد قيام أشكال سرية من المشاريع الخاصة.

ولكن في غالب الأحيان هذا «الفساد - التهريب» المتسامح معه تقريباً هو طريقة لأدخال المرونة في نظام نسبياً جامد. وعندما أي من هذه الأساليب لا تحقق نتيجة، فإن تأخير الامدادات يؤدي إلى تطويل طوابير الانتظار، وفي مستوى الاستهلاك ربات البيوت يقفن في الطوابير.. التعديل إذن في مستوى المشاريع يقود إلى تحقيق توازن إلى حد ما.

5 - التوازن الاقتصادي والسيطرة على التدفق النقدي:

الكتاب الليبراليون يربعهم عموماً الاقتصاد السوفييتي في عصر ستالين التوازن الاقتصادي والنقدي العزيز على قلوبهم يُضرب به عرض الحائط، سعر العديد من المنتجات لا علاقة له بنذرتها وليس ثمة آلية تلقائية تتيح تنظيم ذاتي عام. في الحقيقة هؤلاء الليبراليون لا يدركون جيداً درجة السيطرة على تدفق النقود التي يملكها المخططون الروس، وهذا بفضل وجود عملتين أو نوعين من النقد، وبفضل التلاعب بدون حدود بالأسعار، وبفضل تعديلات عامة يمكن أن تتدخل في كل لحظة .

- وجود عملتين:

يستخدم في الاتحاد السوفييتي نوعان من النقد: الأول يستخدم لشراء خيرات الاستهلاك، ويسيل فقط في مستوى الخواص أي في التداول اليومي.

أصله يوجد في صندوق الأجرور الذي يتحدد كل سنة على المستوى الوطني وفق كمية الإنتاج المخصص للاستهلاك العائلي. ثم يوزع حسب الفروع وحسب المشاريع وفق حاجات الاقتصاد.

النوع الثاني هو محض نقود مصرفية تستخدم في شراء خيرات الإنتاج الذي تقوم به المشاريع وأجهزة الإدارة.

هكذا يستلم كل مشروع من ناحية النقود الضرورية لتغذية صندوق الأجرور عنده - النوع الأول - وتلك التي تسمح له بالحصول على خيرات الإنتاج التي يحتاجها - النوع الثاني - إنه لا يستطيع أبداً استخدام النقود المخصصة للأجرور - النوع الأول - لشراء خيرات الإنتاج ، أدوات معدات مواد خام - النوع الثاني، كما لا يستطيع استخدام النقود المخصصة لشراء خيرات الإنتاج لدفع أجرور العاملين. المشاريع التي تحصل على النقود المخصصة للاستهلاك - أجرور - لا تستطيع استخدامها لشراء مواد خام أو آلات والتي تمكنها من الإنتاج أكثر.. وحالما تصل النقود إلى تجارة القطاعي فإنها ترجع إلى الخزنة العامة.

الاستثناء الوحيد هو السوق الكولكوزي، وبقدر محدود، إلا إنه أدى، في فترات العوز، إلى تخزين مهم للعمل. ومن ناحية أخرى الاطارات لا تجد فرصة للمصرف فتحاول الاحتفاظ بمذخرات نقدية، وهذا ليس بدون خطر على استقرار التوازن النقدي.

وعلى كل حال، وجود نوعان من النقود يمنع ظهور حركة تراكمية ذاتية أو كبح ذاتي، ليس ثمة إنتاج يمكن أن نجعله يزيد بزيادة الطلب.

- تحديد الاسعار:

وجود نوعان من النقود يسمح بالحفاظ على أسعار ذات وظيفتين مختلفتين.

فيما يتعلق بخيرات الاستهلاك، وبفضل ضرائب مباشرة والتي تصل معدلاتها أحياناً إلى أعلى من 100٪، فإن للأسعار أساساً دور ترشيد وتوجيه الطلب، هذه الممارسة، والتي تطبيقها الأكثر ملاحظة كان في المجال الزراعي، تتيح استعادة جزء من العوائد الموزعة وتسهل إقامة الصناعة الثقيلة. يمكن

site www.libyaforall.com/e-mail almotanabby2002@yahoo.com
للحكومة أن تهمل الصناعة الموجهة نحو الاستهلاك لأن العوائد الموزعة من أجل
بناء الصناعة الثقيلة يمكن استيعابها بواسطة الضرائب غير المباشرة.

في مجال خيرات الإنتاج، والمواد الخام، الطاقة، التجهيزات، فلن الاسعار
ليس لها إلا وظيفة محاسبية، العرض والطلب مسيطر عليهما بالكامل، يمكن ألا
يكون لها أي علاقة بالندرة الحقيقية لهذه الخيرات. المشروع يحصل على المبالغ
الضرورية لشراء، والشراء يتم وفق أسعار مخططة ولا يرتبط بها أي استرجاع
ولا اهلاك ولا فائدة.

هذا النظام المؤسس على سعريين مستقلين عن بعضهما البعض وتوجيه
الإنتاج بدون علاقة مع طلب المستهلكين، أن عدم التوازن يظل ممكناً، وكيف لا
يكون ذلك كذلك في اقتصاد يهمل الصناعة الخفيفة، والذي قراراته لا تؤخذ إلا
على المستوى الوطني ومن خلال اجراء معقد وثقيل جداً!؟.

التعديلات الشاملة:

كذلك التعديلات العامة تكون أحياناً ضرورية، أنها تمس أحياناً الإنتاج
نفسه، عندما يكتشف خطأ ما، وعندما يتقرر توجيه جديد، فإن إنتاجاً ما يمكن
أن يوقف فجأة، أو بالعكس يضاعف، هذا بالطبع لا يحدث دون هدر وتبذير
ولكنه يعطي لقرارات السلطة المركزية قوة عظيمة في توجيه الاقتصاد.

عندما التوترات التضخمية تكون حادة، فإن المخططين، خلال الحقبة
الستالينية يذهبون أبعد من هذا، أنهم يحدثون تعديلاً نقدياً عاماً يصاحبه تعديل
في الاسعار، في مواصفات العمل، وفي الاجور. في هذه العمليات يتم تغيير النقود،
رتخفص الاسعار، ولكن في الحقيقة تغيير النقود الجارية مقابل الجديدة يتم في
عدلات تخفص من القوة الشرائية، ومن ناحية أخرى، إذا كانت مواصفات
لعمل عالية فإن هذه العملية تخفي جزئياً بواسطة التلاعب في الاسعار، وتغيير
نيمة النقود. يصاحب هذه العملية أحياناً اقراض اجباري. وفي كل الأحوال يجد
لستهلكون أنفسهم وقد انخفضت قوتهم الشرائية. من الواضح أن مثل هذه
لمارسات تفترض دكتاتورية قادرة على تحطيم مقاومة الناس واخضاع
لجتمتع كله لمشروعات المخططين.

التحولات الاقتصادية التي أحدثها قيام نظام اشتراكي أدت إلى تغيرات عميقة في الاتجاه السوفييتي. في الواقع يجب أن نميز بين ثلاث مراحل في التحولات الاجتماعية التي مست الاتحاد السوفييتي من ثورة أكتوبر إلى سقوط ستالين عام 1953 م. وهي: مرحلة ثورة أكتوبر، ثم مرحلة النيب، ثم مرحلة الحكم الستاليني.

- تحولات المجتمع خلال المرحلة الثورية:

ثورة 1917 أدت إلى تغيرات اجتماعية لا مثيل لها، الطبقات القديمة المترفة صفت، جزء منها قتل، وجزء آخر هرب إلى الخارج، والباقي أفلس وانحط طبقياً، كل الأطرا القيصريّة دمرت، البلاشفة وحدهم سادة الموقف. رجال الدين الباقين تقوقعوا في أماكن العبادة المسموح بها من السلطة الجديدة. إلا أن اختفاء أصحاب الامتيازات القديمة لم يصاحبه استيلاء العمال على السلطة، والمفارقة أن أول ثورة بروليتارية أدت إلى انهيار الطبقة العاملة، خلال عام 1918 الاغلبية العظمى من المصانع اغلقت أبوابها، وكل العمال الذين باستطاعتهم ذلك تركوا المدن لكي يتفادوا البطالة ومن ثم المجاعة، ابتداء من 1919 الأوبئة والمجاعة انتهت بأن افرغت المدن 5, 7 مليون شخص قضاوا نحيبهم.

لينين في النهاية أسس نظام اشتراكي بدون طبقة عمالية والعجيب اليوم أن قوربتشوف يحاول إقامة نظام اقتصاد السوق بدون طبقة بورجوازية. في الحقيقة، المزارعون وحدهم كانوا المستفيدين من الشهور الأولى للثورة، اختفاء الملاك الكبار كان مصدر ارتياحهم وكثير من المناطق خاصة الشمال والوسط لم تشهد من الاضطرابات إلا قليلاً، إلا أن انهيار الوضع العام وصل تأثيره شيئاً فشيئاً إلى الريف مؤدياً إلى العودة إلى الاقتصاد المغلق.

في هذا المجتمع الذي يتحلل، الجيش والحزب ظلوا المجموعتين الوحيدتين القادرتين على إعادة بناء المجتمع وتفادي كارثة نهائية، الجيش صار وسيلة البقاء على قيد الحياة أو لتحسينها والحزب تحول إلى آلة قوية تتعسكر، وتتخذ وضعاً تراتبياً «هيرارشياً» حاداً.

– التحولات الاجتماعية خلال السياسة الاقتصادية الجديدة

(النيب):

النيب هي مرحلة استقرار وإعادة تنظيم معاً، الزيادة السكانية تعود من جديد، إقامة طب وقائي جماهيري هو في أساس هذا التوجه، وبالتوازي يعود السكان الهاريون إلى المدن. هذه العودة العمرانية توافقت مع ولادة جديدة للطبقة العاملة لكن هذه الطبقة العاملة لا تملك لا وعياً ولا تنظيمياً، فهي تتكون أساساً من فلاحين لم يتحرروا تماماً من سلوكهم التقليدي وقد توجب على الحزب إخضاعهم لمتطلبات الصناعة، ونحن نجد في هذا وضعاً ليس بدون علاقة مع ذلك الذي وجد في البلدان الرأسمالية خلال الثورة الصناعية.

تحسن وضع المزارعين كان محسوساً، الضرائب أقل وطأة، وعودة نظام السوق أتاحت العودة للإنتاج، ملكية صغيرة ومتوسطة، المزارعون الحذاق والدين يملكون أرضاً كافية من 10 إلى 12 هكتار، كونوا ثروات لا بأس بها، وبالتوازي مع ذلك طبقة التجار عادت للحياة.

إلا أن ذلك لا يعني العودة إلى الرأسمالية، لقد ظل الحزب هو العمود الفقري للمجتمع، جهاز الحزب يسيطر على كل مراكز القرار، أعضاء الحزب يعتبرون أنفسهم نخبة البلاد، موظفي الحزب يحصلون على وراتب عالية، ويحصلون على تموينهم من متاجر خاصة.. وأخيراً البيروقراطية التي أقمها الحزب، لقد كان ثمة 4 مليون موظف عام 1928 مقابل 600000 موظف عام 1910، هذه البيروقراطية تمثل اطاراً أساسياً للمجتمع السوفييتي إلا أنها مع ذلك ليست بورجوازية جديدة ذلك لأنها لا تستطيع تجميع الرأسمال، وظائفها ليست وراثية، ولا توجد إلا بفضل قوة الحزب.

– المجتمع الستاليني:

خلال مرحلة النيب تكونت عوامل ضبط المجتمع، أما مرحلة ستالين فكانت مرحلة سيطرة كاملة على المجتمع وتحولاته.

في الواقع، ابتداء من 1928، تمت تعبئة المجتمع السوفييتي من المزارع إلى المثقف من أجل تنفيذ الخطة، المعارضون أو المترددون حطموا، والذين كانوا أكثر تأثراً بهذا هم أعضاء الطبقة الوسطى المسماة كولاك، والتجار الذين اغتنوا

في فترة النيب. وبعد ذلك اعضاء الحزب تكبدوا نفس المصير التصفوي، يبدو أن ما مجموعة عشرة ملايين شخص، خلال مرحلة الخطط الكبرى، اما ماتوا أو رحلوا إلى معسكرات العمل الاجباري. التكلفة الاجتماعية لهذه الفقرة إلى الامام كانت عالية جداً، ووسم ذلك المجتمع السوفيتي بقوة . لنلاحظ فقط أن جزء من هذه التكاليف لا علاقة له بالنمو، التطهيرات الكبرى عام 1936 إلى 1938 ترجع أسبابها إلى غير ذلك.

بداية المرحلة الستالينية تتطابق مع تأسيس نظام بوليسي، الحزب صار هو نفسه أداة رقابية، من ناحية أخرى البيروقراطية حاضرة في كل مكان، هذا الجهاز التآطيري الضخم يفسر بدون شك السهولة التي بها غالبية الناس رضخت للتحويلات التي فرضها ستالين، الفلاحون كانوا قوة المعارضة الوحيدة، لكنهم لم يتحركوا، لقد تقوقعوا في سلبيتهم الاسطورية، الفلاح تعلق فقط بحيواناته ونصييه الفردي، ثم أخيراً رضح أو غادر إلى المدينة.

النمو العمراني هو أحد الخصائص الرئيسية لهذه الحقبة، خصوصاً خلال الخطة الرباعية الثانية، كذلك خدمات البلدية عجزت عن المواكبة، وظروف السكن كانت في المدن سيئة جداً، هذا النمو العمراني رافقته زيادة معتبرة في الطبقة العاملة شروط حياتها كانت قاسية جداً، لكنها مع ذلك كانت أفضل بكثير من شروط حياة الفلاحين.

لاشك أن جماهير العمال انخرطت إلى حد ما تلقائياً في النظام الستاليني، الستاكانوفيزم، التي تهدف إلى وضع مواصفات قياسية للإنتاج تبرهن على هذا الانخراط في اللحظة التي فيها التطهيرات في الجسم الاجتماعي الذي كان حتى ذلك الحين سند النظام استلزم أن يكون النظام ضمامنا القاعدة العمالية المكتسبة حديثاً، أو على الأقل أن يكون متاكداً أنها لن تهتم بالمصير الذي يعد لكواذر الحزب.

وبعد ذلك ، أمام التهديد الالمانى، حفز الشعور الوطني انضاف شيئاً فشيئاً إلى الحماس الاشتراكي دستور عام 1936 جعل من الدفاع عن الوطن واجباً مقدساً، وأعيد تنظيم الجيش، وجرى حل مليشيات العمال، والحرب أكدت الحزب والطبقة العاملة كمنقذتي مقاومة، بينما الاعمال الوحشية التي قام

بها الالمان في المناطق المحتلة جعلت الشعب السوفييتي يلتفت حول ستالين، لقد كانت الحرب مريعة، 18 مليون قتلى، ولكن وحدة الشعب تحققت، إلا أنها أتاحت ولادة جديدة للجيش باعتباره قوة اجتماعية، وسهلت تحول نظام ستالين إلى الدكتاتورية.. دكتاتورية فرد واحد.. المجتمع الاشتراكي صار مجتمع ستالين، والنظام الذي يريد نفسه اشتراكياً صار نظاماً شيوعياً.

الباب الثاني

الرأسمالية في موقف دفاع تجدد جلدتها

عندما انتهت الحرب 1914 - 1918 احتكار الرأسمالية لبناء مجتمع صناعي صار مهدداً، الاشتراكية لم تعد مجرد اديولوجية، لقد صارت في روسيا نظاماً، لقد رأينا أن بناء هذا النظام كان قاسياً وأحياناً عنيفاً، وفي المرحلة الاولى كفاءته الاقتصادية كانت ضد الكفاءة، ثم ابتداء من 1929 بدأ إنه أخذ يحقق إنطلاقاً التخطيط التسالييني حقق في بعض المجالات نتائج ملفتة للنظر، في الوقت الذي فيه النظام الرأسمالي يشهد اعنف أزمة اقتصادية في تاريخه: لقد بدأ أن القدر يتردد، هل سوف نشهد استبدال الرأسمالية بالاشتراكية؟ على حافة الهاوية اخذت الأنظمة الرأسمالية تتدارك نفسها وتتفادي الانهيار، نتائج الأزمة الكبرى مرتبطة بتلك الناتجة عن الحرب العالمية الأولى قادت إلى صراع هائل، الديمقراطيات الرأسمالية الكبرى تحالفت مع الاتحاد السوفييتي، بلدان أخرى صارت اشتراكية بقيادة الولايات المتحدة تمكن الرأسماليون من اجتياز المحنة، في هذا الباب سوف نتفحص كيف تمكن الرأسماليون من اجتياز سنواتهم السوداء وتحولوا إلى رأسماليين جدد.

الفصل الثالث

الاشتراكية تسجل نقاطاً 1930 - 1960

النظام الاقتصادي المقام في الاتحاد السوفييتي لم يبرهن أبداً على فعاليته الاقتصادية، صحيح لقد توصل إلى تعبئة الاقتصاد لصالح بعض الأهداف البسيطة وعلى حساب كل نمو متوازن. تحسن شروط الحياة بالنسبة للعمال، قبيل حرب 1939، وغداة هذا الصراع العالمي، تم تحقيقه بفضل اللجوء إلى قهر هائل مفروضاً بواسطة جميع الأراضي، تم فيما بعد 1945 بواسطة السيطرة المنظمة على الأراضي التي احتلها الاتحاد السوفييتي، أن التكاليف الاجتماعية للنظام الستاليني كانت فضيحة جداً، بالتأكيد نفس التكاليف التي استلزمها الثورة الصناعية والتي أدت إلى قيام الرأسمالية الصناعية والليبرالية، إلا أن السمة الإرادية للقمع الستاليني المفروض على الشعب الذي يتكبد هذا القمع يجعله كريهاً بشكل خاص.

إلا أن النظام الشيوعي الستاليني كانت له قوة اغراء هائلة على قسم من شعوب البلدان المصنعة وعلى نخبة البلدان التي في طور النمو.

وبالتوازي، منتهزاً فرصة تحالفه مع المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، فرض الاتحاد السوفييتي نمودجه في البلدان التي احتلها، ومعتزلاً على التفوق العسكري الامريكي، فإنه زواج بين الخطاب الايديولوجي وبين استراتيجية توسعية، والتي في بعض الأحيان وضعت الهيمنة الامريكية موضع سئوال.

الشيوعية سجلت نقاطاً لأن الأنظمة الرأسمالية كانت في موقف دفاع، لقد وجدت صعوبة في التكيف مع الشروط الجديدة للنمو، ومع التغيرات السياسية العالمية.

1 - سنوات الرأسمالية السوداء:

متطلبات حرب 1914 - 1918 اجبرت الدولة على تعبئة الاقتصاد لصالح الجهد الحربي، لقد صارت الزبون الرئيسي للصناعات الثقيلة، وفي كثير من البلدان المتحاربة اصدرت الدولة الأوراق النقدية بدون حدود، والغي الغطاء الذهبي في كل البلدان الأوربية تقريباً، وأكثر من ذلك أنها تدخلت من أجل تسهيل التركيز وإعادة تنظيم قطاعات بأكملها.

معظم المراقبين والمسؤولين، انداك، لا يرون في هذه الوقائع إلا سلسلة من الظواهر العارضة، وأن عودة السلام سوف تسمح، حسب رأيهم، العودة إلى الليبرالية، وإلى المرحلة «الذهبية». في الحقيقة حرب 14 - 18 كانت تعني نهاية مرحلة، لقد دخلت الرأسمالية في مرحلة العالم المتناهي وسوف تشهد أكبر الأزمات في تاريخها، وسوف يتوجب عليها، في نهاية المطاف القبول بنهاية الليبرالية التي كانت قبل 1914.

- مرحلة العالم المتناهي:

عام 1919 أغلب العوامل التي أتاحت انتصار الليبرالية وبقاءها حتى عام 1914، اختفت، التغير في السياسة الاقتصادية فرض نفسه، لكن هذا لم يفهم إلا مؤخراً جداً.

- اختفاء عوامل التوسع:

لقد استيقضت أوروبا فجأة فوجدت نفسها محرومة من سوق مفضل وفي توسع بالنسبة لصناعاتها، الشرق الأوربي لم يعد باستطاعته استيعاب الإنتاج الصناعي الأوربي الغربي، روسيا، وقد صارت اشتراكية، تنعزل في تقشف شبه تام، حتى خلال فترة الينب، التي صاحبها عودة علاقات تجارية خارجية، فإن حجم المستورد من قبل الاتحاد السوفييتي لم يساو ثلث مستواه ما قبل 1914. ومن ناحية أخرى انهيار الامبراطورية النمساوية المجرية منع أوروبا الوسطى من أن تلعب دوراً اقتصادياً مهماً، كل دولة ليست بحجم كاف يُبرر تصنيعاً، هكذا مثلاً المجر، النمو الصناعي كان 8 ٪ قبل الحرب هبط إلى 1 ٪ من ناحية أخرى الحرب العالمية الأولى وضعت حداً للفتوحات الاستعمارية والأعمال الكبرى التي كانت تتطلبها، ولكي يمكن البيع أكثر للبلدان الواقعة تحت

الاستعمار كان يتوجب تصنيعها، لكن المتربول (المركز الاستعماري) كان يرفض ذلك، أنه يرى أكثر فأكثر أن امبراطوريته عبارة عن مخزن لإنتاجه الصناعي. إنه لم يفهم أن أفضل زبون لبلد صناعي هو بلد صناعي آخر، وأن أكبر عوامل التوسع في الصناعة هو تصنيع بلد آخر جديد.

أخيراً، الولايات المتحدة لم تعد تلعب دور صمام أمان بالنسبة للبطالة في أوروبا، فعندما وصلت حدود الغرب وحقت هكذا فتح أراضيها حدثت من الهجرة، ما بعد الحرب، الهجرة إلى أمريكا وصلت بالكاد ثلث مستواها ما قبل عام 1914.

لقد صار وضع الرأسمالية أشد خطورة:

1- السكان في أوروبا اخذوا يهرمون، الحرب أدت إلى نزيف هائل في الفئات الذكورية النشطة، حارمة بهذا أوروبا من دينامية سكانية حقيقية.

2- إن المخترعات الجديدة - السيارات، الطائرات، الكهرباء - لم يكن لها تأثير توسعي مماثل لذلك الذي كان للسكك الحديدية في القرن التاسع عشر.

3- إن دولاً أخرى بدأت تنافس أوروبا في أسواقها الخارجية اليابان صارت في آسيا منافساً خطيراً، الولايات المتحدة لم تدعم فقط نظام الحماية عندها بل أيضاً استولت على جزء كبير من السوق الأمريكي لآتينى والكندى.

الولايات المتحدة تبدو ما بين 1914 - 1918 في وضع أفضل إنتاجها الصناعي تضاعف، الرساميل الأمريكية المستثمرة في الخارج صارت تحل محل الرساميل الإنجليزية، في كل أمريكا اللاتينية صار الاقتصاد الأمريكي شيئاً فشيئاً مسيطراً. من سوء الحظ أن الولايات المتحدة كانت ثقلاً في قدم أخيل، المسيرة إلى الغرب (الأمريكي) التي كانت في القرن التاسع عشر عامل توسع وعلاج للبطالة معاً انتهت الزيادة السكانية تباطأت جدياً. ونشهد لأول مرة تراجع في الزراعة. حقاً توسع الإنتاج كان سريعاً ولكن الأجور لم تتبع ذلك، وزيادة الاستهلاك لم تتحقق إلا بواسطة نمو هائل للبيع بالأجل، أما بالنسبة للدخول الكبيرة فإن ارتفاعها السريع أدى إلى التهاب هائل في المضاربات، البورصة لم يعد لها علاقة بالواقع الاقتصادي.

- الانسداد الايديولوجي:

المسؤولون عن الاقتصاد لم يدركوا لسوء الحظ هذه التغيرات، لقد تكشفت أوروبا عاجزة عن تحديد سياسة اقتصادية، ومجموع رجال السياسة تقريباً لم يفهموا أن تجزئة أوروبا إلى اقتصاديات متناحرة هو بالنسبة لها عائق كبير، بناء أوروبا كان انداك طوباً، والصناعي الأوربية لم تستطع ادراك نموها في فضاءات واسعة.

عامل توسعي واحد ظل مع ذلك قائماً، على الأقل من حيث الامكان، النفقات العامة، والتي بفضلها يمكن للدولة أن تحفز الاقتصاد وتتيح ابدال التوسع في الطلب الداخلي بزيادة نمو الطلب الداخلي. من سوء الحظ أن المسؤولين السياسيين لا يحلمون إلا بالعودة إلى «الأيام الحلوة» أو «العصر الذهبي» حيث الدولة ليس لها من وظيفة إلا الأمن والإدارة.

إنجلترا لم تكن ترغب إلا العودة، بالنسبة للجنبة، إلى معدله ما قبل الحرب. خلال الحرب، الأسعار الإنجليزية ارتفعت كثيراً جداً، بالنسبة لقوة عظمى والتي صناعتها تقوم على التجارة الدولية يمثل هذا عائقاً كبيراً، يمكن لبريطانيا الانكماش. فاختارت الانكماش. في الواقع كانت تخشى أن التعويم يفقد الجنيه الاسترليني مكانته، وينزع من مدينة لندن دورها كمصرف للعالم. الانكماش الذي قاده جيداً تشرشل كان في الواقع خطأ اقتصادي، لكي تحافظ على الأسعار بتخفيض النقود الجارية فإن الحكومة البريطانية خفضت من انفاقها العام بمقدار 40٪، وأكثر من ذلك أنها حققت فائضاً في الميزانية. هذه السياسة التقشفية أتاحت العودة إلى الغطاء الذهبي عام 1925، لكن الأسعار لم تهبط بنفس نسبة الكمية النقدية. الأزمة التجارية ازدادت حدة، والبطالة في قسم من اليد العاملة صارت دائمة. المانيا وفرنسا اتبعتا سياسة أقل أرتودوكسية، في هذين البلدين صار التضخم منهج حكم. في المانيا تضخم بدون هواجس قضى على الدين الداخلي وفضل الاستثمارات على حساب الأجور التي لم تكن مواكبة ارتفاع المدوخ. في فرنسا، الحكومة التي تعيش على وهم أن المانيا ستدفع (تعويضات الحرب) أعادت بناء مناطق مدمرة بأن أصدرت النقود على بياض، بينما تملك الفرنسيين حمى الاستهلاك. إلا أنه في كلا البلدين، وحالماً تحقق الاستقرار النقدي، لم يعد ثمة سؤال للتخلي عن الليبرالية الاقتصادية.

في الولايات المتحدة، لا أحد يجرؤ على الشك في فضائل الليبرالية، وفي سبتمبر 1929 عقد مؤتمر للاقتصاديين يناقش كيفية تخفيف الأزمات.

2- الرأسمالية على حافة الهاوية:

- أزمة 1929

هذا التأخر الايدولوجي منع الحكومات أن تتصرف في الوقت المناسب لكي تحتاط للأزمة التي بدأت في 24 أكتوبر 1929 في وال استريت بانهيار البورصة.

السبب المباشر لهذا الانهيار يكمن في مستوى النظام النقدي العالمي، رغم جهود بنك إنجلترا إلا أن الثقة في الجنيه الاسترليني لم تعد ممكنة، وحتى لا يرى مخزونه الذهبي يتلاشى فإنه توجب على بنك إنجلترا أن يمارس سياسة معدلات الفائدة المرتفعة والتي أصابت بالعقم الاقتصادي البريطاني، أما من جانب الولايات المتحدة، ولكي تتفادى تدفق الرساميل عليها، ولمساعدة إنجلترا في دعم نقودها فقد مارست سياسة معدلات الفائدة المنخفضة معدلات الفائدة المنخفضة في الولايات المتحدة كانت بقدر مشجع على الاقتراض لتحقيق عمليات مضاربة، خاصة في البورصة وال استريت (بورصة نيويورك) شهدت هكذا تدفقاً في الطلب والذي جعل قيمة الأوراق المالية، التي تجري المضاربة عليها، ترتفع إلى مستوى قياسي. يتم الاقتراض من أجل شراء الأوراق المالية، وارتفاع مجرى البورصة يتيح تسديد الدين مع تحقيق أرباح معتبرة، وعندما ظهرت علامات انهيار في الرأسمالية فلإن الحائزين على الأوراق المالية - سندات أسهم - وقعوا في حالة رعب حقيقي، فأخذوا يبيعون جماعياً، مجرى الأسهم انهار، وأولئك الذين اقتترضوا من أجل المضاربة لم يعد بإمكانهم التسديد، المصارف التي أقرضتهم، وكل شيء انهار.

- من الانهيار إلى الركود:

في الولايات المتحدة، هذا الانهيار كان نقطة إنطلاق لانهيار حقيقي، من 24 أكتوبر وحتى 1 نوفمبر 32 مليار دولار ضاعت في البورصة، عدة مصارف أفلست جارة معها عدة مشاريع تجارية وصناعية، وحالا حالة الفزع تملك المشاريع والتي أوقفت فجأة استثماراتها.

ابتداءً من 1930 فإننا ندخل في حركة تراكم: الانكماش، الافلاسات، انهيار الاستثمارات أدت إلى البطالة والتي ضاعفت في انخفاض الاستهلاك، وهذا بدوره أدى إلى مزيد من الافلاسات، وزاد في سرعة انهيار الاستثمارات من 1932 إلى 1933، الفشل الاقتصادي كان تاماً، لأن عوامل الانعاش التي كانت موجودة في القرن التاسع عشر اختفت.

عام 1933 كان عدد العاطلين في الولايات المتحدة حوالي 14 مليون عامل، وصارت الأزمة عالمية، شاملة مجموع الدول الصناعية حيث حوالي 30 مليون عامل بدون عمل، فرنسا وانجلترا كانتا من بين الدول الأقل تأثراً بهذه الأزمة، ويرجع هذا إلى تعويم عام 1928 في فرنسا، وتعويم عام 1931 في إنجلترا، كما يرجع إلى أن امبراطوريتيهما الاستعماريتين صارتا ممنوعتين على الآخرين، إلا أن بريطانيا رأت البطالة تزداد حدة فقد طالت حوالي 5 مليون عامل، وبالعكس ألمانيا مثل الولايات المتحدة كانتا على حافة الهاوية.

أمام هذا الانهيار. معظم الحكومات بدأت في تطبيق وصفات الاقتصاد الليبرالي، بالنسبة لهذه الوصفات، انهيار الربح هو السبب الأساسي في هذه الأزمة. يجب إذن إعادته إلى وضعه. وهكذا اقترح خفض للأجور على الأقل معادلاً لانخفاض الأسعار، وكذلك تخفيض الضرائب وتخفيض الفوائد، وبما أنهم يعتقدون من ناحية أخرى أنه لا يمكن إعادة تنشيط الأعمال بدون عملة مستقرة، فإنهم نصحوا بتحقيق خفض معدلات الفائدة بواسطة زيادة الادخار.

حكومات برونيشق في ألمانيا، هوفر في الولايات المتحدة لا قال في فرنسا، انطلقت هكذا وفقاً لمستشاريها، في تجارب كارثية. في الواقع هذه الاجراءات أدت إلى خفض جديد للمطلب، وضاعفت الانكماش، في فرنسا تجربة لا قال عام 1935 كانت أسوأ، لأنها حدثت في الوقت الذي فيه الاقتصاديات الغربية بدأت تنهض نتيجة تطبيق سياسة جديدة.

-نهاية الليبرالية:

عام 1932 تبنت بريطانيا اجراءات منساقضة تماماً لسياستها التقليدية، بعد أن حاولت عبثاً العودة إلى الغطاء الذهبي تخلت عن المحاولة، وعممت الجنيه، وفي نفس الوقت تبنت نظام الحماية، وخفضت من أسعار الفائدة، إلى 2٪

مقابل 6٪ عام 1929، الرساميل الأجنبية تدفقت إلا أن زيادة التصدير كانت متاخرة. ولكن العجز خفض بواسطة تخفيض الاستيراد. ومن ناحية أخرى لعب التعويم، خصوصاً على المستوى الداخلي، دوراً مهماً، إذ أتاح تسديد جزء كبير من الدين العام على الأقل، وخفض من ذلك الذي بقي على الخزنة. السياسة ضد - الدورية الأكثر أصالة هي بدون شك سياسة النموذج الجديد التي أخذ بها روزفلت في الولايات المتحدة.

روزفلت، الذي وصل إلى السلطة عام 1931 قلب تماماً السياسة المتبعة من سابقه الرئيس هوفر، ضد الليبرالية فإنه يرى ضرورة تدخل السلطة العامة، أو على الأقل تعاون السلطة العامة مع الخواص. سياسة كانت متعددة الوجوه، بفضل تعويم الدولار، والذي أشار أولاً ارتفاعاً في الأسعار امتصت جزءاً من ديون المزارعين والصناعيين، وبعد ذلك قدم مساعدة للمزارعين الذين يقبلون تخفيض إنتاجهم خلال ثلاث سنوات. إنتاج القمح والذرة انخفض إلى النصف، مؤشرات الأسعار صعدت إلى 30٪، القوة الشرائية عند المزارعين ارتفعت من جديد، وفي الصناعة قبل بتنظيم لائح للمنافسة بواسطة الشركات الكبرى. ولكن في المقابل فرض حقوقاً نقابية جديدة، والتي تسمح للعمال بالحصول على زيادة محسوسة في الأجور. وأخيراً إدارته اتخذت تتدخل مباشرة لتقديم المساعدة للعاطلين عن العمل.

في وادي تينيس، وتحت إشراف سلطة جهاز فيدرالي، سلطات وادي تينيس، تم تنفيذ استثمارات عمومية، والتي هدفها الأساس توضيب الوادي بواسطة تنظيم مجارى الوادي وفروعه وكذلك حماية الأرض، وهنا كميات كبيرة من النقود سُلّيت فادت إلى انعاش الاقتصاد. حتى عام 1935، هذه الاجراءات، التي واجهتها اعتراضات قوية، لم تؤد إلا إلى تحسن نسبي، إلا أنه رويداً رويداً نشط السوق الداخلي، والقوة الشرائية لأكثر عدد زادت، وتهديد الحرب وإعادة التسليح قامت بالباقي.

3 - الأنظمة الشمولية والرأسماليات تتحالف:

مع أنها تنطلق من اديولوجية مختلفة تماماً، إلا أننا يمكن أن نقارن سياسة النموذج الجديد (نيوديال) مع سياسة هتلر التي وضعها في التطبيق

ابتداء من 1933، هنا أيضاً سياسة الانعاش الاقتصادي بفضل الانفاق العام كُملت برقابة أو سيطرة ماهرة من طرف الدولة على الاقتصاد. هذه السيطرة تتحقق بشكل رئيسي بواسطة خطط أكثر مرونة من الخطط السوفيتية والتي عهد بتنفيذها إلى المشاريع الخاصة الخاصة الأولى 1933 - 1936 تهدف إلى القضاء على البطالة عن طريق تنفيذ برنامج أعمال كبرى تمول بواسطة اصدار نقود، الحكومة تلزم نفسها بالحفاظ على الأجور منخفضة حتى يمكن لارباح الصناعيين أن يعاد استثمارها. الخطة الثانية، التي بدأت عام 1937 تهدف إلى إقامة اقتصاد نقشي كما تهدف إلى التسلح، أنها اعداد مباشر للحرب.

في الواقع صعود الفاشية في أوروبا، كان له نتائج خطيرة أخرى على الأنظمة الرأسمالية بشكل أو بآخر، ازدهار وتوسع الرأسمالية الصناعية، حتى ذلك الحين، واكبه تطور، أحياناً متردداً، للديمقراطية السياسية في البلدان الصناعية الكبيرة، روسيا القيصرية فقط كانت الاستثناء الصريح، ولكن مع صعود الفاشية، وضع حد لتعايش الرأسمالية والديمقراطية. الهش. الديمقراطية الإيطالية لم يكتب لها البقاء بسبب الحقد والاحباط الناتج عن اتفاقية فيرساي، هذه الاتفاقية نفسها التي فرضت على المانيا تعويضات لا واقعية، والتي انتجت في المانيا ردة فعل التضخم المفرط جداً. وقد هزتها الهزيمة بعنف، المؤسسات الديمقراطية الالمانية انهارت بسهولة أمام صعود النازية. هذه تستقطب أعوانها من بين العاطلين عن العمل، والطبقة الوسطى المنهارة بسبب التضخم مع أنها ممولة من الصناعيين الكبار الذين يخشون تقدم المد الشيوعي.

- الدولة الفاشية:

تحت ستار التعاونية اقامت إيطاليا رأسمالية دولة حقيقية السياسة الليبرالية التي خلال السنوات العشرين فضلت تركز الصناعة تحت رعاية المصارف تم التخلي عنها، أزمة عام 1929 هددت في الواقع باقتلاع كل البناء الصناعي والمصرفي.

الدولة الفاشية كانت مجبرة على تنفيذ خطة انقاذ المصارف والتي جعلت من الدولة مالكة للأسهم والسندات التي في حوزة المصارف، وهذا هو الأصل في

معهد إعادة البناء الصناعي (IRI) ودون أن تقصد ذلك اقامت إيطاليا الفاشية منذ قبل 1939 أكبر القطاعات العامة الموجودة في بلد رأسمالي. تعاونيات تنظم - نظرياً - كل فرع. في الحقيقة أنها تطيع أوامر الدولة والتي إليها ترجع سلطة القرار. هذا هو التحالف نفسه بين الدولة والتعاونيات الذي صار قاعدة التنظيم الاقتصادي الذي ظهر في أسبانيا فرانكو، وبرتغال بالازار وبشكل مهزوز في فرنسا حكومة فيشي.

-الدولة النازية:

في ألمانيا، وفيما يتعلق بالصناعة، اتحاد النظام الشمولي (التوتاليتاري) مع المشاريع الكبرى الرأسمالية كان أكثر مباشرة ووضوحاً. الزراعة فقط تملك تنظيمياً من نمط تعاوني، السلطة العليا ترجع إلى الفوهرر الذي يمكن أن يفوض فيها غيره. في المشاريع مدير المشروع رئيسه صار هو «فوهرر» مشروعه. لكن مع ذلك الدولة والاقتصاد لم يندمجا معاً، بينما في إيطاليا، الدولة صارت هي الرأسمالي الأكبر في البلاد، في ألمانيا الملكية الخاصة والإدارة ترجع إلى رؤساء المشاريع. مجلس ثقة ومفوض عمل يضمنان تمثيل العمال، الأحزاب بالطبع ممنوعة منعاً باتاً، وإذا كان التنظيم النقابي العمالي قد انقضى، فإن الكادتل، الذي هو سمة أساسية في الاقتصاد الألماني ما قبل 1914، صار إجبارياً منذ 1933. اتحاد الرأسمالية والتنظيم النازي شكل آلة حرب حقيقية، والذي غذاها بعد ذلك نهب خيرات البلاد المهزومة، واستخدام يد عاملة مستعبدة، بعض المشاريع لم تتردد في استخدام المساجين والمنتجات المتحصل عليها في معسكرات الابادة.

في قلب الحرب، ورغم غارات الحلفاء، تقدمت الصناعة الألمانية وتحدثت. عام 1949، وقبل أن يبدأ فعلاً إعادة البناء، فلن الامكانيات الصناعية الألمانية كانت أعلى من 45% من مستواها قبل عام 1929.

كما نجد في اليابان نفس التحالف بين التوتاليتارية (النظام الشمولي) والرأسمالية من خلال العامل الاقتصادي. هذه الفعالية الاقتصادية لم تمنع ألمانيا النازية وحلفاءها من السقوط في أسوأ كارثة حربية وبشرية، وأن يكون ذلك في نهاية المطاف لصالح انتشار الشيوعية.

4 - انتشار الشيوعية:

نهاية الحرب العالمية الثانية تعني في الواقع انتشار وتوسع كبير للشيوعية. وقد تحقق هذا في فترتين: الفترة الأولى الاتحاد السوفياتي يتوغل في شرق أوروبا، منتهزاً الفراغ الذي خلفه انهيار النازية، في الفترة الثانية انتهزت الشيوعية فرصة انهيار الامبراطوريات الاستعمارية الكبرى وخصوصاً ثورة العالم الثالث ضد الهيمنة الغربية.

ابتداء من عام 1945، لم يعد ثمة سؤال، كما أكد لينين ذلك ضد تروتسكي، عن بناء الاشتراكية في بلد واحد. في الواقع. نشر الثورة البروليتارية ليس إلا تحقيق أطماع روسيا الامبريالية.

- تكون فلك الديمقراطيات الشعبية:

فسيفساء الدول التي تشكل أوروبا الشرقية، والتي وجدت أساساً وفق معاهدة فرساي ووفق الحرب العالمية الأولى ففي الشمال بلدان البلطيق وفينلاندا استقلت برفضها الثورة البلشفية، الجيش الأحمر فشل أمام وارسو في محاولته اجتياح بولندا والتي تعترف معاهدة فرساي باستقلالها؛ تفكك الامبراطورية النمساوية المجرية أدى إلى ولادة النمسا، المجر، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا (المتكونة من مقاطعات مختلفة كانت تابعة للامبراطورية النمساوية المجرية حول صربيا الكبرى). وفي الشرق، في النهاية، وسعت رومانيا حدودها على حساب روسيا وبلغاريا والمجر.

منشغلة بضيق مجالها الاقتصادي، كل هذه الدول تكبدت بقسوة أزمة عام 1929، وفشل سياسة الوحدة الجمركية التي اقترحتها فرنسا، منذ ما قبل 1939 التأثير الألماني وجد المجال أمامه مفتوحاً، أن هتلر يعني دول الشرق هذه حين يدعوها «دولاً وهمية» مدفوعاً برغبة في تكوين مجال حيوي لألمانيا الكبرى، ألمانيا ضمت النمسا عام 1938، تشيكوسلوفاكيا سلمت بدون مقاومة وفقاً لاتفاقية ميونيخ شهوراً بعد ذلك، بولندا المستولى عليها عسكرياً جرى تقاسمها بفضل اتفاق الماني سوفياتي عام 1939 والذي أباح للاتحاد السوفياتي، من ناحية أخرى الاستيلاء على بلاد البلطيق.

مع غزو روسيا، تكون في الشرق مجال حيوي كبير لألمانيا، بعض البلدان

ظلت مجرد حلفاء في يد جماعات فاشية كما هو الحال في المجر، رومانيا، سلوفاكيا، كرواتيا، بلغاريا. بلدان أخرى دمجت بكل بساطة في المانيا كما هو الحال بالنسبة للنمسا وجزء من بولندا وجزء من تشيوسلوفاكيا، وأخرى تحولت إلى محميات مثل بوهيميا، وأخرى إلى مستعمرة مثل بولندا وجزء من تشيكوسلوفاكيا أو تدار مباشرة من قبل الرايخ مثل صربيا أو كرواتيا واليونان، في هذا المجموع، فنلندا التي نجحت في مقاومة روسيا خلال شتاء 1939 - 1940، صارت حليفة المانيا عام 1940، لكنها احتفضت بمسافة تميزها عن النازية.

خارج النمسا التي صارت المانية، في كل هذه البلدان، المقاومة ضد المحتل وضد الانظمة الفاشية كانت أولاً وطنية، ثم ابتداء من عام 1941، الكومنترين (منظمة حكومية للشيوعية الدولية) طلبت من شيوعي هذه البلدان الالتحاق بالحركات الوطنية، المسألة لم تكن دائماً سهلة التحقيق. ففي يوغسلافيا وصل الأمر إلى حرب الأخوة (حرب أهلية) بين حركات المقاومة.

المقاومة البولندية ظلت معادية للاتحاد السوفييتي ولالمانيا النازية معاً، وانضمت إلى حكومة الجنرال سيكودسكي في لندن، الاتحاد السوفييتي انشأ ضدها «اتحاد البولنديون الوطنيين»، وترك عام 1944 الالمان يسحقون تمرد وارسو بأن أوقف تقدم جيوشه على بعد 60 كم من العاصمة وارسو.

فيما عدا البانيا ويوغسلافيا، المقاومة الوطنية المتعاطفة مع الشيوعية لم تتوصل إلى الاستيلاء على السلطة قبل وصول القوات السوفييتية، والتي فرضت انداك، أحياناً إجبارياً، بعد فترة انتقالية، حكومات شيوعية، إلا أن الاحزاب غير الشوعية في تشيكولوفاكيا احتفضت بجزء من السلطة واقامت ديمقراطية ليبرالية، والتي لم تتمكن ضربة براغ من القضاء عليها إلا عام 1948.

في بولندا، اتحاد وطني شاملاً الشيوعيين، ولكن مدعوماً من الكنيسة والفلاحين والطبقات الوسطى، مكّن بعض الوقت من الحفاظ على استقلاليتها نحو موسكو، ولكن انتخابات عام 1946 فرضت نظاماً تابعاً مباشرة للسوفييت.

في بضعة سنين، مع بعض الاختلافات، النموذج الستاليني عمم على كل الديمقراطيات الشعبية، باستثناء يوغسلافيا التي تحررت بدون دعم من الجيش الأحمر، ودخلت ابتداء من عام 1948 في صراع مع موسكو، المشاريع الصناعية أمتت، ولكن أحياناً دفعت تعويضات لملاك القداماء، الصناعة الثقيلة صارت تتمتع بالأولوية، والزراعة أهملت، وهي أهملت بالقدر الذي يكون فيه ممكناً تجميع الأراضي بالعنف. بالنسبة لحوالي 60 مليون مزارع التحرير كان يعني الأمل في تقسيم الأراضي الكبرى الشبه إقطاعية والتي تمثل البنية الزراعية لهذه البلدان. وإذا كان مصادرة الأراضي الكبيرة سهلاً فإن تكوين مزارع جماعية كان أقل سهولة، يكفي في بعض الأحيان بإقامة تعاونيات، ويترك قائماً بعض أنواع الملكية الخاصة. في الحقيقة في هذه الحقبة نشاهد استيلاء منظماً على هذه الاقتصاديات لصالح الاقتصاد المهيمن، اقتصاد الاتحاد السوفييتي.

بعد مرحلة تعلق الأمر فيها بمجرد تحويل باسم التعويض، تعويضات الحرب، استغلال البلدان التابعة للسوفييت استمر بواسطة تبادل غير متساوي في إطار مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (أو الكومنكوم) الذي نشأ عام 1949. هذا التبادل غير المتكافئ توجب أن يتحقق بواسطة شركات مختلفة (غالباً تنتمي لبلدين أحدهما الاتحاد السوفييتي) والتي تهدف إلى تشجيع التصدير نحو الاتحاد السوفييتي لمنتجات صناعية مقابل مواد خام. العلاقة بين الكميات المتبادلة هي بطبيعة الحال في صالح الاتحاد السوفييتي، الاسعار العالمية للمنتوجات الأساسية تستعمل كمرجع، ولكن هذه تعدل بواسطة تكاليف نقل وهمية وتعديلات أخرى، بالنسبة لكل بلد من هذه المجموعة يكون الاتحاد السوفييتي أول زبون وأول مصدر، وربما الوحيد التجارة المتبادلة بين بلدان الكومنكوم تتحقق أساساً في صالح الاتحاد السوفييتي، وفي كل الاحوال يتم التبادل بالمقايضة على أساس ثنائي.

في أوروبا الشرقية، وحتى عام 1962، نشاهد في الحقيقة استبدال النهب النازي بالنهب السوفييتي، ولهذا اختناقات التخطيط السوفييتي كانت فيها اشد وضوحاً. الديمقراطيات الشعبية حاولت، قبل الاتحاد السوفييتي، أن تعثر على طريق جديد نحو الشوعية. من سوء الحظ أن اصلاح النظام تبين فيها مستحيلأ قدر استحالته في الاتحاد السوفييتي.

— مد وجزر التوسع الاستعماري وصعود الشيوعية في العالم

الثالث:

الرأسمالية الصناعية ليست الأصل في الاستعمار الغربي، لقد ولد الاستعمار قبل الثورة الصناعية حوالي عام 1500، وتدفق الذهب الذي أدى إليه الاستعمار كان أحد العوامل التي أتاحت ظهور الرأسمالية المالية ما قبل الصناعية. بعد حركة التوسع الأوربي الأول 1500 - 1660 والذي أتاح تكوين امبراطورية إسبانية كبيرة، جاء عصر الشركات الكبرى التجارية البريطانية، والفرنسية والهولندية. في تلك الحقبة وبالاتفاق ويدعم من حكوماتها، قامت شركات بتجميع الرساميل أهدافها الربح، ومن أجل تحقيق ذلك تحصلت على احتكارات تجارية وسلطات إدارية وحتى عسكرية. فانشأت سلسلة من القواعد التجارية، وكونت جيشاً، واخضعت السلطات المحلية. وناضلت بكل الطرق ضد المنافسة الأجنبية.

بالتوازي مع هذا بدأت هجرة الأوربيين إلى أمريكا الشمالية وترحيل السكان الهنود نحو الغرب. إرادة الاحتفاظ بما وراء الأيالاش للهنود كان أحد أسباب ثورة ثلاثة عشر مستعمرة ساحلية مسكونة من الأوربيين وإعلانها استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا عام 1776.

— رأسمالية صناعية وتوسع استعماري:

في الواقع، في الوقت الذي فيه بدأت الثورة الصناعية في أوربا كان رجال السياسة حيارى يتساءلون حول جدوى المستعمرات التي تملكها دولهم. ولم يأخذ التوسع الأوربي مجالاً كبيراً إلا بعد 1830 وخصوصاً 1850، ويقدر ما يزداد ويقوى التطور الصناعي الأوربي فإن البحث عن أصواق جديدة ومصادر جديدة للمواد الخام يعطي مذاقاً جديداً للتوسع الاستعماري عند البلدان الأوربية.

في بريطانيا التوسع الاستعماري على هذا النحو مرتبط بالنضال ضد احتكار شركة الهند التي تجعل ملكاً جداً النقل البحري والتي تحمي خصوصاً إنتاج النسيج الهندي المحلي.

الغاء الاحتكار سمح بمنع استيراد الأنسجة والاقمشة إلى بريطانيا كما

سمح بمنع استيراد مواد خام النسيج من الهند توسع المجال الاستعماري واكب مندئذ فرض تقسيم عملي دولي.

هذا التقسم الدولي اقام في بلدان الجنوب نوعاً من الرأسمالية التابعة وبنية تحتية ساحلية.

- من الاستعمار إلى فشل تعميم التصنيع:

التوسع الاستعماري الذي بلغ ذروته ما بين الحربين أدى إلى نحو لا مثيل له في التجارة العالمية، تدفق الرساميل يواكب زيادة حجم التبادل، وهذه تسهل إقامة بنية تحتية واستغلال الموارد الطبيعية. مدن قامت، والتي عرفت نمواً سريعاً، ولكن في أي مكان لم تتوصل هذه العوامل مع ذلك إلى خلق حركة تراكمية للتطور والتصنيع. وعكس ما حدث في القرن 19 وبداية القرن 20، في الولايات المتحدة وفي اليابان، وبدرجة أقل في روسيا، لم تُقم الرأسمالية فيها اقتصاد نمو.

هذه البلدان الأخيرة، كان لها الحظ أن تبدأ نموها الصناعي في حقبة حيث الهوة التقنية المطلوب اجتيازها لم تكن واسعة بقدر ما كانته ما بين الحربين، وخصوصاً اليوم. كما كانت لها إمكانية سلطة سياسية مستقلة قادرة على تشجيع سياسة اقتصادية.

إلا أن هذه الميزة لا تفسر كل شيء، رغم العقبات في وجه التصنيع المستقل في جزء من مناطق الجنوب، فإن صناعة أولى بدأت في الظهور والتطور خلال العشرينيات، كان لها أصلان: صناعة خيرات الاستهلاك المستهدفة الاستجابة لحاجات جماعات محلية متميزة، وصناعة مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، تجهيزات، صيانة المعدات في القطاعات المتجهة نحو التصدير بدأت تقوم. كان من الممكن التفكير بأن هذا التصنيع سوف يمتد شيئاً فشيئاً إلى الفروع المصدرة للمنتجات الصناعية، ويضمن صناعة المعدات الضرورية للصناعة وللزراعة. في نهاية العشرينيات بعض المناطق في الصين، وفي الهند وكذلك في منشوريا وكذلك في بعض المناطق العمرانية في أمريكا اللاتينية وصلت هذه الدرجة أو قريبة منها، عدد من خبراء «جمعية الأمم» ندوا بأوهام التقسيم الدولي للعمل، وأكدوا أن التطور التاريخي والتحليل الاقتصادي يبرهن على أن أفضل زيون لبلد صناعي ليس إلا بلد صناعي آخر.

أزمة عام 1929 دمرت معظم الصناعات الناشئة، المراكز الكبرى الصناعية، مع عودة نظام الحماية، تقوت هيمنتها الاقتصادية، اليابان وحده انطلق في سياسة تصنيع مستعمراته. القوى الكبرى الأخرى الاستعمارية انتهزت ذلك بالعكس من أجل تضييق (الحلف الاستعماري) يجب أن تكون المستعمرات. قبل كل شيء، مخزناً للمواد الخام ومجال توسع للمنتوجات الصناعية. في نهاية المطاف، في معظم مناطق الجنوب، خارج استغلال المناجم، الرأسمالية فيها لم تتجاوز مرحلة رأسمالية تجارية ومالية، يحميها تدخل سلطة عامة غالباً عسكرية، لقد قام فيها اقتصاد خدمات أكثر منه اقتصاد سوق.

انهيار الامبراطوريات الاستعمارية:

الحرب العالمية الثانية هزت مجموع الامبراطوريات الاستعمارية بعض مراكزها - فرنسا، بلجيكا، هولندا - وقعت هي نفسها تحت الاحتلال، الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية تمزقت ما بين حكومة فيشي وفرنسا الحرة، في آسيا اليابان يطرد الانجليز والفرنسيين والهولنديين من جزء من أملاكهم، ويؤسس في بعض منها حكومات مستقلة ولكنها وضعت لصالح اليابان، ولتفادي الاسوأ فإن بريطانيا تعهدت للحركات الوطنية بالاستقلال.

منذ عام 1941، وثيقة الاطلنطي، التي أملتها الولايات المتحدة، تؤكد حق كل شعب «أن يختار شكل الحكومة التي يريد الحياة في ظلها» وأكثر من ذلك أنها تطلب بالحاح أن يعود سادة واصراراً في ممارسة حكومتهم كل أولئك الذين حرّموا من ذلك بالقوة.

بعد عام 1945، سواء عن طيب خاطر أو نتيجة حرب استقلال، اضطرت المراكز الاستعمارية إلى قطع علاقات التبعية السياسية التي تربط مستعمراتها بها، وفي أقل من ثلاثين سنة انهارت الامبراطوريات الاستعمارية، لكن الاستقلال السياسي لا يقدم في نفس الوقت الثقة في التطور ولا في الاستقلال الاقتصادي. تاريخ أمريكا الجنوبية والصين يذكرنا بهذا، رغم أنها أما تحررت مبكراً أو أنها لم تمر بحالة مستعمرة، هذه المناطق الواسعة تكبدت مع ذلك هيمنة الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية.

وفي الوقت نفسه الذي يتكون فيه فلك من البلدان التابعة له في أوروبا، لعب الاتحاد السوفييتي لعبة «الضد استعمار» في الصراع ضد الظلم الخارجي. انتشار التأثير الشيوعي كان مهماً وسريعاً حتى أنه عام 1949 صارت الصين شيوعية، الحكومة الوطنية بزعامة تشانج كاي شك، مع أنها مدعومة بالمساعدات الأمريكية انهارت أمام الجيش الشعبي بقيادة ماوتس تونق الذي عرف كيف يكتشف ويستقطب الامكانيات الثورية في أرياف الصين، بفضل الصين لم تعد الشيوعية تظهر على أنها مجرد حرق مراحل نحو التصنيع، لقد صارت أسلوباً لتعبئة السكان الريفيين، أننا نفهم، ولو متأخرة، أنه في الحالتين تعلق الأمر، ولو جزئياً، بوهم غالي التكاليف، الأهمية المعطاة لجماهير الفرحين صارت عنصر مواجهة صينية - سوفيتية. في انتظار هذا الفهم، التفسير الماركسي للاستعمار، وقدرة النظام الستاليني على تأسيس قشاعة صناعة ثقيلة، وقدرة الصين على تحريك الريف اغرت العديد من حكومات العالم الثالث للنسج على نفس المنوال.

حقيقة مؤتمر باندونج عام 1955 اعلن وحدة العالم الثالث ولم توجه دعوة إلى الاتحاد السوفييتي، وأكد الاستقلاله في وجه المعسكرين، ولكن الصين كانت حاضرة، وشوين لاي أثار إعجاب عدد كبير من الوفود. إلى جانب الأنظمة التي تأخذ بالشيوعية الخالصة، فاننا نرى البلدان التي تبحث عن طريق وسط متعدد، راغبة في تشجيع اشتراكية عالم. ثالثة، وهذا ما مثلته الحالة الحالة الجزائرية.

عند وفاة ستالين عام 1953، الأنظمة الشيوعية كانت قائمة في مجموع أوروبا وسيوي هائل، الحرب الفرنسية الجزائرية، مشكلة قناة السويس عام 1956 سهلت تغلغل الاتحاد السوفييتي في إفريقيا وفي الشرق الأوسط. عام 1959 بوصول كاسترو إلى السلطة في كوبا حصلت الشيوعية على موقع قدم في نصف الكرة الغربي. خلال هذه الحقبة لم يشهد التوسع الشيوعي غير اخفاق واحد: عدم الاستخواز على كوريا الجنوبية عام 1950.

الفصل الرابع

من دولة العناية إلى الرأسمالية الجديدة 1945 - 1973

عام 1939 أخرجت الحرب الرأسمالية من كسادها العظيم. إلا أنه غداة الحرب الثانية، وفي الوقت الذي يقيم فيه الاتحاد السوفيتي فلكه في أوربا من بلدان تابعة، فإن الوضع في أوربا يجعلنا نخشى الأسوأ، صحيح الولايات المتحدة استفادت كثيراً من الحرب، ولكن الازدهار فيها كان استثناء.

بالمفارقة، في الوقت الذي بدأ فيه التوسع الشيوعي على أنه لا يمكن مقاومته، فإن عام 1945 كان نقطة نهوض ملفت للنظر ولتحولات رأسمالية محسوسة. في البداية المساعدات الأمريكية لأوربا - خطة مارشال - هي العنصر الحاسم في إعادة بناء أوربا الذي تحقق، عدة متكهنين توقعوا إبطاء النمو، ولكن هذا لم يحدث، لأن الأنظمة الرأسمالية عثرت على عوامل قوية لتوسيع الطلب وإنسجام داخلي جديد.

1 - الرأسمالية تعثر على عوامل قوية لتوسيع الطلب:

خلال الحرب، إنتاج الجملة عرف في الولايات المتحدة رقماً قياسياً لم يحلم به حتى خبراء الدراسات المستقبلية، 248 ألف طائرة ثم بناءها، 720 مليون قنبلة تم إنتاجها إنتاج المطاط الصناعي وصل من 16000 طن عام 1939 م إلى 730 ألف طن عام 1944، اللدائن أخذت في الظهور كما تم توليد الطاقة الذرية.

التقدم التقني انتشر أولاً بواسطة جهود البلدان الأوربية من أجل تبني المنهج الأمريكي، والمساعدات المتمثلة في خطة مارشال سهلت هذا الانتقال بواسطة الاستيراد الهائل للمعدات الأمريكية الوف رجال الأعمال، والمهندسين والنقائيين وجهت لهم دعوات لزيارة الولايات المتحدة للاطلاع. في فرنسا، هذا العمل ثم تنظيمه بواسطة تأسيس «مفوضية تحسين الإنتاجية».

العامل الأساسي في هذا الانتشار.

- نمو ودعم الطلب الداخلي:

رويداً رويداً مجموع البلدان الرأسمالية تعلمت الإنتاج الكبير، أيضاً
توجب الأمر أن يكون الاستهلاك كبيراً يستجيب في كل لحظة لهذا الإنتاج.
تحالف اقتصاد الحرب، وحالة الرخاء أعطتا لتدخلات السلطة العامة وسائل
ضمان استهلاك جماهيري.

- تأثير اقتصاد الحرب في زمن السلم:

من عام 1954، وبمعنى آخر من نهاية حرب كوريا إلى حرب الهند
الصينية الثانية، انفتحت الولايات المتحدة 450 مليار دولار لاهداف عسكرية* ثم
شهدت الولايات المتحدة من جديد ظهور اقتصاد حرب حقيقي، أطنان القنابل
الملقاة فوق فيتنام تساوي أطنان القنابل التي القيت على ألمانيا ما بين 1939 -
1945. زما يزيد عن 10% من السكان النشطين يعملون بصورة دائمة، سواء
مباشرة أو بطريق غير مباشر، في الدفاع الوطني، الدولة الأمريكية تشتري 93%
من إنتاج الطائرات والصواريخ، 60% من الإنتاج البحري (سفن غواصات ..
الخ) و 48% من إنتاج أجهزة الاتصالات 21% من الإنتاج الإلكتروني.

لقد اخذنا كنموذج أو مثال الحالة الأمريكية، أهمية الانفاق العسكري، في
الواقع، مست كل البلدان الرأسمالية المصنعة ما عدا اليابان، إلا أن هذا الأخير
استفاد فائدة كبيرة من حرب فيتنام وحرب كوريا. الانفاق العسكري صار
حافزاً هائلاً للتوسع الصناعي، وبالإشتراك مع حالة الرخاء، أعطى للانفاق
العام وزناً لم يعرف مثيله حتى ذلك الحين في النشاط الاقتصادي. أن العمل
بواسطة الانفاق العام لتنظيم وللحفاظ على الطلب كان سهلاً عندما يقارب
الانفاق العام 40% من الناتج الوطني الخام أكثر منه في حالة أن الانفاق العام لم
يتجاوز قبل ذلك 10%.

* عام 1969 الناتج الوطني الخام في فرنسا لم يتجاوز 160 مليار دولار.

– دولة العناية (حالة الرفاهية):

صعود دولة العناية مرتبط بعدة صراعات اجتماعية وبتطور اديولوجي طويل الامد، ووراء إقامة أنظمة التأمين الاجتماعي نجد تحولات عميقة في المجتمع والاقتصاد.. العناية الصحية أفضل ولكن أغلى، العمراني يطرح مشكلات السكن والتي لا يمكن لأحد حلها غير السلطة العامة، العائلة لم تعد العائلة الكبيرة كما كانت في السابق، لقد اختزلت في زوجين واطفالهما الصغار، العائلة لم يعد في مقدورها اعالة أعضائها ممن يتعرضون لصعوبات وغالباً بعيداً عنها، التعليم صار عامل نمو والذي لا يمكن للدولة إهماله. أما بالنسبة للشيخوخة فإن مستوى تطور الحياة افترض تقاعداً ليس في مقدور رأسمالية فردية.

ولكن هناك أكثر من هذا، منذ تأسيسه، الضمان الاجتماعي يراه البعض وسيلة استقرار الدخل، فاصلة الدخل عن الإنتاج، متيحة الحفاظ على الاستهلاك عندما يتباطأ الإنتاج، وبهذا يكون النضال ضد الانكماش.

هذا هو مشروع خطة بيفرديج التي تم تبنيها خلال الحرب من قبل الوزارة البريطانية للوحدة الوطنية، والتي وضعت قيد التنفيذ من قبل الحكومة العمالية فيما بعد الحرب.

ولكن مع ذلك يمكن أن نخشى أن هذا التوسع في الدخل يمكن أن يثير توسعاً في الادخار، وبعض الاقتصاديين توقعوا – على كل حال – تشبع الحاجات.

لكن لم يحدث شيء من هذا، الأمريكيون الذين لم يستطيعوا خلال الحرب تجديد مخزونهم من الخيرات المعمرة – سيارات ثلاثيات – أفران راديوات.. – اسرعوا إلى المتاجر ينفقون مذكراتهم، بل ويستدينون. بعد ذلك الدعاية والاستراتيجيات المعدة جيداً في موضوع التسويق، حافضت على الشراء في مستوى عالٍ. وفي كل مكان أخذ الأسلوب الحياة الأمريكية في الانتشار.

إلا أن هذه الأساليب ما كان لها أن تمنع الركود في الطلب لو لم يصبح الاستهلاك الفردي قيمة عليا في المجتمعات الرأسمالية.

بالنسبة للمجتمعات الصناعية الموسومة بالتنظيم، زمن الاستهلاك ظهر على أنه الزمن الخاص بالفرد، ذلك لأنه يتيح له تأكيد هويته، ومن الغريب أن المغرمين بمظهر حياة أفضل يحاولون التمييز عن الآخرين بالحصول على نفس خيارات الاستهلاك الجماهيري. المجموعات الأقل خطأ كان في صالحها تركيز مشترياتها فيما يمكن إنتاجه بكميات واسعة وبتكاليف متناقصة.. التوسع في إنتاج السيارات والمعدات المنزلية من وجهة النظر هذه يعلمنا الكثير، نشترى الخيرات المعمرة لأننا لا نملك الوسائل للعبور إلى تصور آخر للحياة أفضل. المجموعات المحظوظة تفضل بالعكس الخدمات، العناية الجمالية، السياحة الفنادق، المسارح، المتاحف.

هكذا تطور استهلاك جماهيري، والذي سهل أولاً تحول الإنتاج إلى جماهيري والذي قام في الولايات المتحدة خلال الحرب، تم تطوره في كل البلاد الرأسمالية. لقد صار يؤطر قطاعات واسعة من الاقتصاد وسهل ظهور النمطية في الإنتاج. إنتاجية، استهلاك حوافز، وضع اجتماعي صارت تدعم بعضها بعضاً. المظاهر السلبية للنمو، والاختيار التقني والاقتصادي الذي تتيحه قللت من أهميتها نفسياً واجتماعياً.

- معنى دولة العناية:

دولة العناية هي نتاج محض للتوازن غير المستقر الذي قام في البلدان الرأسمالية عندما تسجل الديمقراطية نقاطاً ضد الرأسمالية.

الرأسمالية هي نظام اقتصادي، والذي إذا ترك لحال سبيله يتجه نحو مضاعفة اللامساواة. إلا أنه تاريخياً، قيام هذا النظام تواكب مع تطور الاديولوجيا الديمقراطية، هناك روابط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، مع ذلك، لقد رأينا أنه خلال السنوات السوداء للرأسمالية أن التوتاليتارية والرأسمالية أمكنهما أن يتعايشا.

ابتداء من 1945، وفي كل البلدان الرأسمالية الصناعية صارت الديمقراطية من جديد في موقع الشرف، ولكن الديمقراطية السياسية هي نظام سياسي والذي فرض شيئاً فشيئاً المساواة الأساسية بين المواطنين أمام القانون، من حيث المبدأ «إنسان واحد صوت واحد» مما جعل التناقض ممكناً مع توجه الأنظمة الرأسمالية إلى مضاعفة اللامساواة.

منذ القرن التاسع عشر، مع رفضهم للاشتراكية التي يدركون خطر التوتاليتارية التي تقود إليها، برر كُتاب اقتصادياً إعادة توزيع الدخل التي تتجه إلى خلقها تلقائياً الرأسمالية. الأكثر شهرة من بين هؤلاء الكتاب جون ستيوارت ميل 1806 – 1873. آخر كبار الكتاب الكلاسيك، من وجهة نظره، يجب أن يطبع الاقتصاد القوانين الصارمة التي يفرضها السوق، ولكن توزيع الدخل يكون حراً. في كلمة «لكن» عند ميل نجد كل التبرير للأصلاحية ولسياسة الرفاهية، ستيوارت ميل، على كل حال صار أحد منظري العمالية الناشئة، كما ناضل من أجل حق النساء في التصويت وتطوير الحد من النسل.

شيئاً فشيئاً، الأنظمة الرأسمالية اقامت توازناً غير مستقر والذي، مخففاً من الازمات الاجتماعية، ومنظماً الطلب، اعطاها القدرة على البقاء والتعديل لا مثيل لها.

لم تجد في الرأسمالية الليبرالية بعد عام 1945 نفساً جديداً بل وجدت الأنظمة الرأسمالية نفسها الثاني فيما يمكن تسميته رأسمالية ديمقراطية وسوف نرى أن هذه الرأسمالية الديمقراطية ليست بدون غموض وليست خالية من التناقضات، لكنها مع ذلك تملك إمكانيات حلول التناقضات السياسية والاجتماعية التي ضربت من الداخل الأنظمة الرأسمالية وصدمت محاولات استيعابها.

- تطبيق سياسة الضد دورية:

عام 1945 لا أحد يعلم أن كان بالإمكان التوصل إلى تفادي العودة إلى الركود.

في مرحلة أولى كان يتوجب تحويل قدرة إنتاجية حربية هائلة إلى الاستعمال المدني. وضع برنامج تحويل فعال جداً، عاونه جنون الشراء في الأسر الأمريكية وخطة مارشال، مما أمكن إنجاز ذلك. عام 1948 مرحلة التحويل وقد انجزت فإن الإنتاج الصناعي عثر من جديد على توجه متصاعد، إلا أنه عام 1949 صار الاتجاه مقلوباً، واخذ الانكماش يقوى.

للمرة الأولى منذ الحرب توجب على الدولة التدخل لإعادة تنشيط الطلب، الانعاش بدأ عندما انفجرت الحرب الكورية منذ ذلك الحين، ولدة عشرين عاماً فإن سياسة الضد دورات من أجل انتظام الطلب، أعطت نتائج مرضية خطط

انعاش مع عجز في الموازنة، أعمال عمومية ضخمة تخفيض الضرائب، وتسهيل الاقراض عندما يهبط الطلب، يقابلها في كل البلدان خطط استقرار، القروض غالية، العجز في الموازنة قضى عليه أو خُفِّض، الادخار جرى تحفيزه. جزئياً كل البلدان جهزت نفسها بادوات تحليل وتوقع اقتصادي متيحة التصرف في أفضل الظروف.

اجراءات الدولة هذه تكون فعالة بقدر ما يكون الانفاق العام عالياً، انه انتصار سياسة كينز.

2 - استعادة التوسع التجاري العالمي:

ما بين الحربين رأينا شيئاً فشيئاً تمزق المجال الاقتصادي العالمي. فمن ناحية القوى الكبرى تحتفظ لنفسها بالانفراد بالتجارة مع عدد من البلدان غير الصناعية والتي تستعملها كمجال توسع لمنتجاتها الصناعية. كمخزن للمواد الخام، المجال الكبير الذي كان هتلر يأمل إقامته، أو الامبراطورية الفرنسية، المنطقة الفرنسية مستقبلاً، تقوم على هذا الأساس. من ناحية أخرى، الازمة الكبرى لعام 1929 جرّت سلسلة من ردود الأفعال من تعويم واجراءات حماية، والتي اثارت كما شاهدنا، انهيار حقيقياً في التجارة الدولية، فمن عام 1929 إلى عام 1934 انخفضت بنسبة 61٪.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، بدا أن التوسع في التبادل التجاري الدولي صعب أيضاً، أوروبا مدمرة، وصناعتها في جزء منها محطمة، بدت غير قادرة على جعلها تستعيد مكانتها في التجارة الدولية تحت سيطرة الولايات المتحدة.

الخوف من التوسع الشيوعي أتاح قلب هذه الوضعية عام 1947 أطلقت الولايات المتحدة برنامج مساعدات اقتصادية واسع لأوروبا. خطة مارشال، باسم سكرتير الدولة الأمريكي الذي اعلنها، من 1949 إلى 1952 استلمت أوروبا 13,7 مليار دولار، والتي جاءت لتضاف إلى 10,4 مليار دولار من فائض مساعدات مستعجلة قُدمت فيما بعد الحرب مباشرة. برنامج المساعدات هذا أتاح لأوروبا الغربية، ليس فقط استعادة إمكاناتها الإنتاجية لما قبل الحرب، وإنما أيضاً امدادها بالدولارات التي شجعت انتعاشاً عاماً للتجارة الدولية.

من 1950 إلى 1968 تضاعفت قيمة الصادرات بمقدار 3,6، لقد انتقلت من 61 إلى 238 مليار دولار، هذا الارتفاع استفادت منه بشكل رئيسي البلدان

الرأسمالية المتطورة فقد تضاعفت قيمة صادراتها 4,5 مرة، بينما صادرات الدول غير المتطورة لم تتجاوز 2,3 مرة. واقعة أخرى مهمة: رويداً رويداً التبادل بين البلدان المتطورة صار متفوقاً، من عام 1950 إلى 1970، حصة التبادل في التجارة الدولية بين بلدان رأسمالية متطورة انتقلت من 37٪ إلى 52٪ بينما بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان غير المتطورة انخفضت، من 40٪ إلى 25٪.

خلف هذه الأرقام نجد نمطين من التطور: تطور تقني، المواد المصنعة حلت محل المواد الأولية الطبيعية، وتطور سياسي: البلدان الرأسمالية تبحث عن تكوين مجموعة اقتصادية واسعة والتي فيها التعاضد بين البلدان الصناعية يحل محل التقسيم القديم للعمل بين البلدان الصناعية والبلدان المصدرة للمواد الخام.

الجماعة الاقتصادية الأوربية هي بدون أدنى شك، العنصر الأكثر تقدماً في هذا التحول: أنها تهدف إلى التوحيد الاقتصادي لست بلدان: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا بلجيكا، لوكسمبرج. في أساس هذه الجماعة نجد ثلاث أفكار رئيسية:

1 - وحدة أوربا لا يمكن أن تكون مباشرة في المستوى السياسي، يجب ادماج الاقتصاديات باطراد، وأن يخلق هكذا دينامية أوربية.

2 - لمواجهة الهيمنة الأمريكية فإن الصناعات الأوربية يجب أن تتمكن من الحصول على سوق واسع، البلدان الأعضاء أسست فيما بينها مجالاً حيث تنتقل السلع بحرية وكذلك الأشخاص والرساميل.

3 - التبادل الحر لا يكفي من أجل ادماج الاقتصاديات في كل واحد. تدخلات الدولة، تنوع السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية، والتنظيم الخاص للاقتصاد بواسطة المجموعات الصناعية الكبرى يمنع إنسجاماً تلقائياً للاقتصاد. يجب إذن إقامة مؤسسات مهمتها تشجيع سياسة الانسجام في البنى السوق المشترك يقبل مبدأ دعه يعمل وليس مبدأ دعه يمر. من عام 1950 إلى 1973، صارت التجارة الدولية، كما كانت في القرن التاسع عشر، عامل نمو مهماً. التنافس الدولي حفز الشركات الصناعية والتي في ظل حماية جمركية تخاطر بأن تفقد جزءاً من حيويتها. من ناحية أخرى توسيع الأسواق الذي جرّ تحرير التبادل، سهل إقامة وحدات إنتاجية كبرى قادرة على أن تضع موضع العمل وسائل ومناهج أكثر فعالية.

خلال هذه الفترة، الخاسر الكبير كان البلدان غير المتطورة إنتاجها الذي أخذت البلدان الغنية تستغني عنه فقد من قيمته، وبسبب انخفاض قوتها الناتجة عما تصدره فإنها تصدر دائماً كميات أكبر من المواد الخام لكي تحصل على نفس الكمية من الإنتاج المصنع، وهذا ما يزيد بالتالي في إثراء البلدان المتطورة.

ولكي تستطيع الدول غير المتطورة، رغم كل شيء، التطور فإنها تقترض، وتحاول جذب الرساميل الخاصة، لكن قوائد - خدمات - الديون، والأرباح المحولة نحو البلدان الغنية تزداد ارتفاعاً. أرقام عام 1967 بليغة التعبير، والمساعدة العمومية لم تعد تعوض الخسائر، أنها مجرد تخفيف جزئي من الأضرار الملحقة بالعالم الثالث بسبب استغلاله لصالح البلدان المتطورة. أنها شكل من الترضية ضد توجيه الاتهام العنيف للهيمنة، والاسوأ أن الحرب الباردة بين البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية، جعلت من «المساعدة العمومية» عنصراً استراتيجياً ليست له علاقة بالتطور.

وإلى يومنا هذا التناقض شمال جنوب لم يحل، وسوف نحلل نتائج هذا التناقض خاصة في الفصل الأخير.

- تخفيف حدة الأزمات الاجتماعية:

بقدر ما يتأكد النمو الاقتصادي فإن الوضع الاجتماعي يتحسن باطراد الاجراء بما في ذلك العمال حققوا اندماجاً أفضل في المجتمع الرأسمالي. هذا الاندماج كان سريعاً حتى أن النقابات صارت مؤسسات حقيقية تلعب دوراً حاسماً في الانتظام الاجتماعي.

- الأنماط الجديدة لاندماج الفرد في المجتمع:

نحن بعيدون جداً عن وضع العمال في القرن التاسع عشر، حيث كان العمال قوة عمل والتي لا تستطيع، إلا بصعوبة المشاركة في الحياة الوطنية. الأساطير الجمهورية فقط أو الوطنية تجرهم عرضاً إلى مغامرة ما سياسية أو حربية حيث تربطهم بالجماعات الأخرى من الأمة، من حيث الأساس كان العمال مستبعبدين من المجتمع الصناعي.

هذه العزلة العمالية كانت كبيرة، حتى أن الثقافة الشعبية والثقافة العليا فخر البورجوازية كانتا تشكلان مجموعتين مستقلتين ليس لهما علاقة ببعضهما إلا قليلاً. يجب انتظار التعليم وتعميمه في المستوى الابتدائي في نهاية القرن التاسع عشر لكي تظهر بوادر أول وحدة ثقافية، لكنها كانت بداية خجولة جداً. وفي الواقع المعاش، المعابر الهشة التي اقامها التعليم الابتدائي بين الثقافة الشعبية والثقافة العليا انهارت. هذا الوضع تغير بشكل محسوس.

إدماج العامل في مستوى المشروع - الشركة - : المشاريع الحديثة اضطرت إلى دمج العامل بطريقة جديدة، لم يعد الأمر يتعلق بمجرد نزعة أبوية، ولكن بضرورة اعطاء الاجراء وضعا قانونياً جديداً.

أولاً التركيز جـر إلى إقامة تنظيم بيروقراطي، المشروع صار هرمية من الوظائف المجردة - اللا شخصية - وهذا هو السبيل الوحيد للسيطرة على المجموع الاجتماعي الضخم الذي صارته المشروع. ولكن الهرمية لا يمكن أن توجد إلا إذا أقر بها كل عضو فيها، وانظم إلى جهازها. إذا ظل خارجاً عنها، فإن العامل يخاطر ليس فقط بالانغلاق في حياة موازية، والتي تحطم الإنتاجية، ولكن سلبيته يمكن أن تؤدي إلى افشال كل تنظيم المشروع. حاولت المشاريع إذن إدماج العامل بفضل تنظيم بـسيكولوجي للعمل، معداً حسب الاتصال. الإنسان كُيِّف مع مركز عمله، الاطارات تحولوا إلى قيادات، كل شيء سُخِّر لكي يشعر العامل أنـع عضو في كل وأنه ينتمي إليه.

إلا أنه وحتى منتصف السبعينيات، تقسم العمل والمهام الحاد الذي فضله تايلور ظل العنصر المهمين في تنظيم العمل.

إدماج الأفراد بواسطة الاستهلاك:

دمج الأفراد في المجتمع بواسطة الاستهلاك ساهم أحياناً بنفس الروح، إلا أنه مع ذلك لا يمكن انكار أن هذا الدمج أدى إلى ارتفاع محسوس في مستوى الحياة عند العمال، لقد صار العامل يستفيد أكثر مما هو في السابق من الخيرات التي يخلقها بعمله.

الفقر المطلق، الذي كان سيجعل التناقض الرأسمالي حاداً بسبب ضعف الاستهلاك، ويدعم بالتالي المعارضة العمالية، بدا أنه نظرية صعب القبول بها،

وبدت نظرية الفقر النسبي أكثر صلاحية. في الواقع دخول بعض المجموعات الهامشية، كبار السن، الأجانب، المزارعين الصغار، النساء الوحيدات، لم تشهد ارتفاعاً يمكن مقارنته مع ارتفاع الأرتفاع الحاصل في الدخول الأخرى، خاصة وأن الحاجات تزيد أسرع من زيادة الأجور. إلا أن هذا الفقر النسبي كانت له نتائج بسيكولوجية مختلفة كثيراً عن نتائج الفقر المطلق، اتساع مجال الحاجات يتحقق من خلال انتشار اسطورة الرفاهية المادية، والتي تعيق الوعي بالحاجات التي لم يشبعها المجتمع الرأسمالي تلقائياً، خصوصاً في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

البحث عن استهلاك أكثر يجعل مقبولاً الارغامات الناتجة عن الإنتاجية، الإنتاجية تسمح بالاستجابة للمطالب الخاصة بالأجور وتسهل زيادة الأجور. نظرية تايلور لم تلغ لقد صارت مقبولة بفضل زيادة الأجور. لقد منح اسم فوردية «نسبة إلى فورد» لذلك التحالف الذي تم بين التاييلورية والأجور العالية. رجل الأعمال الشهير، هنري فورد كان الأول في تبرير الأجور العالية كعنصر محرك في الإنتاج الجماهيري. أنه الماركس الإيطالي - المنشق - انطونيو قراماس 1891 - 1937 الذي أول من استخدام مصطلح «الفوردية» لكي يبرز دور زيادة الأجور في قبول فقدان الاهتمام بالعمل.

- توحيد الثقافة:

بالتوازي، كل الآلة الضخمة للصناعة الثقافية اتجهت إلى صنع الإنسان النمطي، مهما كان الواقع المعاش من قبل الفرد يجد نفس الافلام، نفس المجلات الكبرى، نفس برامج التلفزيون أو الإذاعة مكونة الاساس في التراكم الثقافي. في الماضي 1 مايو يطبع حياة العمال، اجتماع سنوي يطبع حياة البورجوازية، اليوم نقل مباراة فرنسا - بلاد الغال من بطولة الخمس أمم يكون ذكرى مشتركة للعمال والبورجوازية الاختلاف الثقافي لازال قائماً، لكنه يغرق في طوفان الصور والمواد التي تبتها وسائل الاتصال الجماهيري.

- تأسيس النقابات وتحويلها إلى مؤسسات:

منذ عام 1935، روز فلت في سياسة لمكافحة الانكماش، اراد اعطاء وزناً أكبر للنقابات العمالية بواسطة القانون. الأجور المنخفضة وضعف الاستهلاك

العمالي بدا له على أنه العامل الأول في الأزمة ، وخلال الحرب مشاركة العمال في «الجهد الحربي الوطني» حدد سياسة الأجور وبرد ادماج الامتيازات الاجتماعية في الاتفاقات الجماعية، وقتن اجراءات المطالب في حالة المشاكل، وقوى من سلطة الهرمية النقابية على قواعدما في المشاريع وزاد في هذا التوجه المؤسساتاتي حتى وصل إلى حد السيطرة على التشغيل للعمال الجدد في عدة مشاريع كبرى.

بعد الحرب، هذا التوجه المؤسساتاتي للنقابات، تدعم من خلال المفاوضات والاتفاقات الاجتماعية. بالنسبة لادارات المشاريع الكبيرة هذا يتيح ضبط، وربما أيضاً برمجة الصراع لقد صارت النقابات وسيلة اتصال بين المشروع وعماله يسهل بفضل الاتفاقات الجماعية تنظيم سرق العمل الداخلي في المشاريع والحفاظ عليه خارج المنافسة منسجماً.

لقد نتج عن هذا دائرة حقيقية خيرة: ارتفاع الأجور يثير زيادة في الطلب الذي يحفز الاستثمار، والذي بدوره يسهل زيادة الإنتاجية والتي تبرر مطالب عمالية جديدة..

النقابية على هذا النحو جماعة ضُطت داخل الرأسمالية والتي تسرع في تطور دولة العناية.

صحيح الصراعات ظلت باقية خلال هذه الفترة، النقابات الأمريكية لم تتردد في القيام باضرابات طويلة الأمد في جنرال موتور في عام 1945 استغرق 113 يوماً، واضراب عمال صناعة الحديد عام 1953 استغرق 116 يوماً وعام 1947 اضراب عمال مصانع فورد استغرق 45 يوماً، إلا أن هذه الحركات ليست ضد الرأسمالية، النقابات هي عنصر التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبدوام ضغطها تجبر المشاريع على التوجه إلى الامام.

في فرنسا، النقابية، حتى في فترات مجدها لم يكن لها ابدأ نفس القوة، إلا أنه بفضل اندماجها في مجموع المؤسسات العامة، وتطور المطالب الجماعية، الحد الأدنى للأجور، الأربعين ساعة، التقاعد في سن الستين عاماً، توصلت إلى نتائج تقريباً مماثلة. إلا أن الحالة الفرنسية ضلت أصيلة.

النقابية تصدر عن تقليد ثوري، حتى عام 1914 النقابية تمسك خارج

الأمة، اليوم تحولها إلى مؤسسة تحقق كما تحقق في أي مكان آخر، ويبدو أنها انخرطت في مسار لا يمكن عسكه. إلا أنه من ناحية أخرى، التقليد المضاد للنقابية عند أرباب العمل الفرنسيين لازال قوياً: لحظة اضطرابات مايو 1968 لاحظنا أن إدارة أحد المشاريع الكبيرة جداً لم تلتق بالنقابات منذ واحد وعشرين عاماً. ومن ناحية أخرى الأساس القديم للامبيرالية النقابية لازال قائماً، النقابية الفرنسية تندمج على كره في مجموع الاقتصاد والمجتمع. كما أنه من ناحية أخرى تغليب الأيديولوجية الذي ترجم في تشتت نقابي حقيقي يكبح هذا الاندماج.

في بداية السبعينيات، قبل الانخفاض الكبير الذي حدث في القمور الاقتصادية، هذا التشتت واكب أزمة استراتيجية.

في الواقع، حتى النقابية العامة للعمل C.G.T التي لا تعتقد أن تحسناً دائماً يمكن الوصول إليه في مجتمع رأسمالي، فإنها تعمل كجماعة ضغط، هذه الاستراتيجية تبدو أحياناً أقرب إلى النقابات الأمريكية منها إلى C.F.D.T (نقابة عمالية فرنسية).

موقف مبدي صلب جداً، يتحالف في الفعل الواقعي مع مرونة كبيرة الرأسمالية مندبها، عندئذ فإن قبول هذه الميزة أو تلك ليس له في النهاية أهمية كبيرة. من ناحية أخرى، حين ترفض أن تأخذ في الاعتبار المشاكل التي تطرح نفسها على المشروع والضرورات الاقتصادية عموماً فإن C.G.T تقترب كثيراً من وضع النقابات الأمريكية. «فليقم رب العمل بمهامه، نحن نقوم بمهامنا: نحن نطالب» صحيح تماثلات خادعة تكون في غير محلها، مع ذلك من الملاحظ أن سياسة نقابة تريد لنفسها أن تكون جماعة ضغط داخل الرأسمالية، ونقابة أخرى تعترض في النهاية على الرأسمالية يعتمدان على نظرية غير متكيفة مع الوقائع الحاضرة، يكونان موضوعياً قريبين من بعضهما جداً. النقابة العامة للعمل C.G.T تعدل نفسها في الواقع وفق النظام الذي تعترض عليه من حيث العموم. أحداث عام 1968 أكدت هذه الرؤية، لقد ركزت النقابة العامة للعمل على الامتيازات المادية أكثر من تركيزها على التحولات البنوية، أكثر من هذا لقد أعاقت احتمال قلب النظام.

في ألمانيا، وفي إنجلترا، وفي بلجيكا، دائماً مع تنوعات وخصوصيات، نجد نفس الغلبة للمفاوضات الجماعية، مؤسساتية العمل النقابي، والمطالب المتعلقة بالأجور أدت إلى نفس الحلقة، وفق التحليل الكنزي مجموع سوق العمل صار شبه سوق عمل، خارج العرض والطلب على العمل صارت علاقات القوة هي التي تحدد عمل السوق.

- التغييرات في جماعة أرباب العمل:

التركيز والحاجة إلى التنظيم أظهرت وجود جماعة اجتماعية جديدة لإدارة المشاريع: أنها الأطر المديرة للصناعة والتجارة. هذه الجماعة التي تتكون من اجراء أساساً حلت محل إدارة أرباب العمل القديمة.

- ظهور بنية تكنوقراطية:

في صميم هذا التحول نجد متطلبات التقنية الحديثة، من الآن فصاعداً القرارات الاقتصادية التي يتوجب على الإدارة أخذها في مشروع كبير تفترض تعاون العديد من الاختصاصيين، مع ذلك أيضاً ضرورة توقع المستقبل في المدى الطويل، حتى يمكن دعم الاستثمارات وتخطيط البحث جر إلى إقامة جهاز لا يمكن السيطرة عليه إلا بواسطة جماعة من الاختصاصيين، على رأس كل مشروع حديث كبير نجد جسم إدارة من الأطر العليا، والذين قرارهم يكون جماعياً والذي يعمق سلطتها في جهاز المشروع - نفسه، الاقتصادي الأمريكي كالبرايت يتحدث في هذا الخصوص عن بنية تكنوقراطية، لم تعد السلطة لشخص واحد في المشروع ولكن السلطة فيه للجهاز. في نفس الوقت جماعة أرباب العمل القديمة بسبب ما ذكرنا تغيرت في عمقها، أرباب العمل الذين لهم حق مقدس والذين سلطتهم مرتبطة جداً بالملكية صاروا موضع سئوال من قبل أرباب العمل بالوظيفة والذين سلطتهم ترتبط بقدراتهم وكفاءتهم.

في كل البلدان، هذا التحول سهلة إمتحاء الملكية والذي سوف نتحدث عنه، في فرنسا بعض الاحداث التاريخية، وبعض خصوصيات المجتمع الفرنسي أسرعرت بهذا الاجراء، أولاً خلال الاحتلال الألماني مجالس الإدارة - من الملاك - والتي لا ترغب في التعاون مع الالمان، تركت المسؤولية الكاملة على عاتق الإدارة والأطر المديرة من الاجراء. هذه الاستقلالية استمرت بعد التحرير لعدة أسباب:

أولاً موجة التشريك أجبرت رب العمل القديم على الاختفاء، ومن ناحية أخرى زيادة تدخلات الدولة وضعت في المرتبة الأولى كفاءات الأطر المديرية وعلاقتها مع الإدارة العليا. تدخل الدولة قوي هيمنة كبار المفوضين (البوليتيكنيك، مفتشي المالية، العلوم السياسية، وقريباً المدرسة الوطنية للإدارة) وسهل الاستيلاء على السلطة من قبل أعضائها: أطر المديرين الاجراء.

- الاطر القيادية تبحث عن الشرعية:

صحيح هؤلاء السادة الجدد للمشروع هم أرباب عمل، وقانونياً سلطتهم تتوقف دائماً على قبول ملاك الرأسمال. في الحقيقة موقفهم مختلف تماماً عن موقف أرباب العمل القدامى، لم يعد رب العمل كما كان في الماضي السيد بعد الله، منفرداً في مواجهة السوق، متأكداً من شرعية سلطته المستمدة من شرعية الملكية، لقد صار عضو فريق لا يوجد إلا بواسطة تنظيم المشروع. حق الملكية لم يعد بالنسبة له إلا عذر أكثر من أي آخر، الأطر المديرية تشعر تماماً أن «الملكية حق على الأشياء» لا يمكن أن تعطي حقاً على الناس (أي السيطرة). خاصة عندما العلاقة بين الملكية والسلطة تنتج عن شكلية عديمة الجدوى هي الجمعيات العمومية. الأطر المديرية أخذت تؤسس سلطتها على قدراتها وكفاءتها ودورها في فريق العمل (الإدارة) وعلى انسجام المشروع، وهذا يتضمن بالنسبة للأكثر تقدماً منها الاتفاق مع الجماعات الأخرى في المشروع.

موقف الأطر المديرية يتنوع غالباً حسب الفرع الذي فيه يوجدون وحسب تقاليد المشروع أو المشاريع التي تتولى إدارتها. من ناحية أخرى ليس هناك في الصناعة والتجارة أطر مديرة فقط، بالعكس أن كانوا يمثلون رقم أعمال معتبراً إلا أنهم غارقين في محيط جمهرة من أرباب العمل الصغار والمتوسطين، مع ذلك داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نفسها أخذت تتميز باطراد أقلبيات هي الأخرى تبحث عن وضع اقتصادي واجتماعي جديد. منذئذ فصاعداً أرباب العمل ليسوا كتلة موحدة، بعض أعضائها اجراء أولاً مثل أولئك الاوستقراط الليبرالين الذين شاركوا في ثورة 1789، يبحثون جدياً عن اقتصاد يجمع معاً الفعالية والعدالة.

- تشتت الأطر القيادية:

تشتت الجماعات المديرية كان كبيراً لدرجة أن تدخل الدولة واستقلالات بعض المسؤولين السياسيين ضمننت السلطة لجماعة ذات خصوصية. أنهم الموظفون الساميون، والذين يطلق عليهم أحياناً مصطلح تكنوقراط، في الواقع هذا المصطلح ليس في محله. ذلك لأن هؤلاء الرجال يفكرون نادراً إنطلاقاً من مواصفات محض تقنية أو اقتصادية خالصة، هؤلاء المختصون في التنسيق وفي التأليف (التركيب) يسترشدون ببعض القيم وبتصور معين عن الصالح العام الذي يحاولون خدمته من خلال صراع المجموعات على السلطة، أنهم بشكل من الأشكال يمثلون جماعة ضغط في خدمة الصالح العام⁽¹⁾ بدون قاعدة اجتماعية حقيقية حتى وأن كانوا في معظمهم منحدرين من الطبقة المديرية، فأنهم يبحثون عن دعم فعلهم بواسطة لعبة ذكية تقوم على التوازن والتشاور. وهكذا يدخلون في صراع مع الجماعات الأخرى بما فيها جماعة أرباب العمل. في فرنسا، وفي بلدان أخرى الوضع معقد جداً، لدرجة أن مجموعة الموظفين الساميين، رغم وحدة سلوكهم لا يشكلون هم أيضاً كتلة موحدة، هناك اختلافات أن لم يكن تعارض محسوس جداً بين الإدارة الاختصاصية الرأسية - وزارة الزراعة.. الصناعة.. - والإدارة الأفقية - وزارة المالية مفوضية التخطيط.. - والتي لها اختصاصات عامة، حركية وتوجهات يعرض الإدارات، أن لم تكن وزارات بأكملها تتوقف أيضاً وبشكل كبير على الأوساط الوصية عليها، هكذا وزارة الزراعة تحولت باطراد من موقف محافظ إلى موقف تقدمي وفق التغيرات التي حدثت في سلوك مديري الزراعة. ومن ناحية أخرى، تنوع تكوين الموظفين الساميين، والذي خفّ دون أن يختفي منذ انشاء المدرسة الوطنية للإدارة E.N.A، وإمكانيات الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص جعل الموظفين الساميين يختلفون في تصورهم للصالح العام، وفي قدراتهم على مقاومة جماعات الضغط.

(1) هذا موقف متجدد منذ القدم في التقاليد الفرنسية، الإدارة الفرنسية لم تتخل عن موقف وصاية على الاقتصاد وعلى المجتمع، أكثر من ذلك منذ تشريعات الملك التي ظهرت في العصور الوسطى اعتبرت الإدارة الفرنسية نفسها دائماً المستولة عن الصالح العام. وسوف نقابلنا هذه الخصوصية فيما بعد.

في الرأسمالية الليبرالية، مشاريع مستقلة تتنافس كل شيء ليس نظرياً إلا أوتوماتيكي، التوجيه الاقتصادي الإرادي خاص أو عام لا يمكن أن يكون إلا مضرأ به.

في الرأسمالية الجديدة هذا لم يعد كما كان، مراكز قرار خاصة أو عمومية أخذت تتجه إلى تنسيق الأنشطة الآلية أو لاتوماتيكية التي كانت تسم الرأسمالية الليبرالية تخلت عن مكانها لأهداف عامة، أحياناً وطنية ودولية تم اختيارها وطلبها إرادياً.

في المرحلة العالمية، الشركات الكبرى المتعددة الجنسية أو (العبرجنسيات) صناعية وتجارية صارت تدير مجموعات اقتصادية واسعة، أنها تدخل تغيراً في العلاقات بين الدول الوطنية لتجعلها علاقات داخلية في نفس الشركة.

هذا لا يعني أن المنافسة غير موجودة، أنها تأخذ أحياناً أشكالاً أخرى، مشروعات صغيرة لازالت قائمة وتتطور، ولكن شيئاً فشيئاً بدت الشركات الصناعية في البلدان الرأسمالية كالاقتصاد مزدوج القطاع.

وزن المجموعات الاقتصادية الكبيرة، أو القرارات العمومية في توجيه الاقتصاد ظل متفوقاً، والاقتصاد حصر هكذا في سلسلة من شبكات القوة، المعلومات، التنسيق، بعضها تابع للسلطات الاقتصادية عادة خاصة، والآخر تابع للسلطات العمومية.

- التنظيم الخاص للاقتصاد:

التنظيم الخاص للاقتصاد - أي القائم على الملكية الخاصة - يكمن في منطق تركيز السلطة الاقتصادية، والذي منذ القرن التاسع عشر صار أحد الخصائص الأساسية في الأنظمة الاقتصادية، ولكن التركيز في تبلوره صار يأخذ معنا خاصاً.

- أسباب التركيز والتضامن:

التركيز والتضامن يستجيبان لضرورات تقنية واقتصادية معاً. أهمية الاستثمارات: الصناعة الحديثة تتطلب أحياناً استثمارات والتي

ليس لمشروع صغير إمكانية توفيرها، الأهمية المتعاظمة للرأسمال التقني التي تسم الاقتصاد المعاصر تتضمن الحفاظ على الإنتاج كحد أعلى مرتفع بما فيه الكفاية. في الواقع مالياً ابدال الاهلاك في التجهيزات الصناعية من كل الأنواع لا يمكن القيام به في عدد محدود من الوحدات.

البحث: لقد صار البحث باطراد مفتاح النمو الصناعي، وأهمية تكاليف البحث يفسرها البطء وعدم اليقين في مجرى التجارب، أننا لا نتوصل كل يوم إلى نموذج يمكننا من التصنيع التجاري، في هذا المجال التركيز هو وسيلة مثل لتفادي ازدواجية الاستخدام والتبذير.

اخطار المنافسة: اليوم أهمية الوسائل التقنية الموضوعة في العمل تزيد من الفترة اللازمة لأقامتها، عدة سنوات تمر أحياناً بين قرار الاستثمار واللحظة التي تبدأ فيها التجهيزات الجديدة الإنتاج. المخترعات، الدعاية، والموضة تجعلها تهرم قبل الآوان. فتح الحدود بواسطة تحرير التبادل، في الوقت الذي أتاح فيه أسواقاً أكثر أهمية زاد في عدم اليقين.

الشركات الكبيرة جداً فقط تملك الوسائل لمواجهة هذه الأخطار وهذه المتطلبات: القدرة المالية، القوة الضرورية لجعل المستقبل يستجيب لمشروعاتها وقدرتها على تخطيط المستقبل.

- معنى التركيز والتضامن:

مع التركيز والتضامن، وحدة القاعدة في الاقتصاد الرأسمالي لم تعد في كثير من الفروع المشروع، ولكن صارت المجموعة، إلا أنه من الصعب القول أين تبدأ وأين تقف سلطة المجموعة، ذلك لأن الاتصال بين المشاريع والمجموعات نفسها معقد، قطاعات واسعة تحكم هكذا (يجب أن نقول أيضاً يخطط لها) بواسطة بعض مراكز القرار عبر تدخلات متعددة.

تكيف البنى الصناعية: التوسع المستمر لهذه المجموعات ليس بدون خطر، ذلك لأنه يفترض إقامة جهاز بيروقراطي ثقيل جداً، والذي يهدد بزيادة صعوبات الاتصال وزيادة التكاليف العامة ويحول دون تحديد استراتيجية فعالة.

سنرى فيما بعد أن هذه السلبيات جرت ردود أفعال وأدت إلى تطور أشكال جديدة لتسيير المشاريع.

لقد تحدث كثيرون في هذا الخصوص عن «الحجم المثالي» للمشروع، في الواقع لا يبدو أن هناك حجم مثالي، ما يجري البحث عنه، قبل كل شيء، هو القوة، والعظمة هي أحد عناصر القوة، بالعكس هناك بدون شك بناء مثالي « أو الحد الأقصى» وخطأ العديد من المشاريع الفرنسية أنها تتجه نحو التركيز دون أن تغير بنيتها.

من ناحية، لكي تكون قادرة على الحياة، مجموعة اقتصادية ذات حجم دولي لا يجب أن تحفظ في داخلها إلا ما لا يمكن الحصول عليه عند غيرها بإنتاجية أفضل. شركة جنرال موتورز فهمت هذا جيداً، أنها تتعامل مع 45000 متعاملين بالباطن وموردين. أنها ليست في أقصى حد إلى منظمة تجارية ومالية واسعة وتملك مراكز بحوث وورش تركيب، لا تصنع هي نفسها إلا العناصر التي يمكن إنتاجها في مصانع آلية.

إننا هنا بعيدين جداً عن التوجه الفرنسي الراغب في صناعة كل شيء، وإلا يعهد بالباطن إلا في فترات الازدهار. في الحقيقة التركيز يستلزم أن تواكبه إعادة توزيع للعمل في داخل الفرع، لا يجب أن يؤدي إلى تصفية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل إلى تخصصها في الإنتاج الذي يتطلب مرونة أكبر.

من ناحية أخرى، المجموعة الصناعية لا يجب أن تبقى على صفتها الاحادية، بل يجب أن تنقسم إلى أقسام وربما إلى مشاريع لها استقلال كاف بالنسبة لمركز القرار في المجموعة.

- طبيعة المجموعة الصناعية:

حجم المجموعات الصناعية والمالية الحالي، والدور الذي تحاول زعمه لنفسها في تنظيم قطاعات واسعة من الاقتصاد، أحدث تحولات في طبيعة سلطاتها. هذا الوضع ليس دائماً مطلوباً إرادياً، يتعلق الأمر في أحيان كثيرة بنتائج ترتبت على التطور الاقتصادي والاجتماعي ولتغير حجم الوحدات الاقتصادية. هكذا اتفاقية يتم التوصل إليها بين الإدارة والعمال في مجموعة صناعية له من الصدى الاجتماعي ما ليس للاتفاق المعقود ضمناً بين العمال

ورب العمل في مشروع صغير. القرار المتخذ من مجموعة صناعية بتأسيس مجموعة صناعية في منطقة ما يمكنه أن يقود إلى اضطراب كل البنى في تلك المنطقة، أو أن يجعل اقتصاداً وطنياً برمته يتوازن أو يختل. إننا هنا نلمس سلطة اجبار وتوجيه اقتصادي والذي يتجاوز كثيراً السبب الاجتماعي للمشاريع أو مجموعات المشاريع أو أيضاً الاحتكار، دائماً غير المؤكد، لسوق ما. مندئذ وحدات الإنتاج تكون الوحدات التي تأخذ في الواقع القرارات السياسية والتي يتوقف عليها مصير المجتمع.

اقتصاد الحرب قوي هذا الاتجاه. أن شركة تنتج أسلحة حديثة تكون أحياناً في وضعية أفضل، من دولة ذات حجم متوسط، لكي تحدد نمط استخدامها، وسيكون لها دور المستشار في تحديد الاستراتيجية. صحيح توجد أنظمة تسليح متنافسة يمكن الاختيار ما بينها، وتحديد العقيدة الحكومية في موضوع الدفاع الوطني ليس من شأن مشروع خاص، إلا أنه عندما يتم تحديد الاختيارات الأساسية، فإننا نشاهد انسجاماً بين الدولة والشركات الكبرى.

اقتصاد الرفاهية أدى هو أيضاً إلى اتساع السلطة السياسية للشركات، تضاعف الرغبة المرتبطة بالرفاهية يفترض تغيير مطرد لمواصفات السلوك، وحتى قواعد أخلاقية، الدعاية المدفوعة من قبل الشركات الكبرى، لها كهممة أساسية تسهيل هذا التغيير، من أجل تصريف منتجاتها، فإن الشركة تؤثر في سلوك المواطنين وترشدهم إلى كيف يكون الرجل والمرأة في القرن العشرين: وتحدد لهم معايير جديدة للجمال، للخير، وللشر. وما يزيد في أهمية دور الشركات أن سلطة القوى الدينية والأخلاقية أخذت في الانهيار، وموضع اعتراض، لأنها لم تعرف كيف تتكيف مع شروط المجتمع الحديث.

ما وراء التنظيم الوطني الخاص، يأتي التنظيم الدولي الخاص: اليوم التركيز يتجاوز حدود الوطن، شركات تنظم قطاعات واسعة من الاقتصاد الدولي، هذه الشركات التي تسمى أحياناً متعددة الجنسية، صارت باطراد أحد العناصر الرئيسية في الحياة الاقتصادية. في نهاية عقد التسعينيات تكون الأرقام بليغة، من خمسين أكبر كيان اقتصادي كبير نجد 13 مشروع و 37 أمة ومن مائة كيان اقتصادي هناك 51 مشروع (منها 39 أمريكي) و 49 أمة. استثمارات الشركات الأمريكية في الخارج تمثل وحدها كمية مساوية لاقتصاديات الاتحاد السوفييتي، ألمانيا واليابان معاً.

هذا البروغ للشركات المتعددة الجنسية يتجدر بعمق في تطور البنى الاقتصادية العالمية. في مرحلة أولى الثورة الصناعية ضاعفت التبادل، والاقتصاديات صارت تعتمد على بعضها البعض بواسطة توسع التجارة الدولية. من ناحية أخرى، في المجالات التي فيها استغلال المواد الأولية يفترض نقل واسع للمعرفة وللرساميل وللتقنية إلى بلدان متخلفة جداً فإننا نشاهد أن شركات متعددة الجنسية تتطور: الجلود والنفط كانا على هذا النحو قاعدة البداية لموجة مهمة جداً من الشركات المتعددة الجنسية. يقدر اليوم أن 60% من المنتجات الأساسية المستوردة في الولايات المتحدة هي في الواقع نقل داخل نفس المشروع. موجة جديدة من الشركات متعددة الجنسية كانت نتيجة السوق المشتركة، منطقة جذب ودعوة بالنسبة للشركات الأمريكية، لقد صار إذن مفيداً أن يُنتج في أوروبا الخيرات القابلة للبيع في السوق الأوروبي، أكثر من 50% من السيارات المستوردة من الولايات المتحدة هي في الواقع سيارات أمريكية مصنوعة في الخارج، وبالتوازي الشركات الأوروبية ترى في اندماجها في شركات متعددة الجنسية ذات أصل أمريكي وسيلة لتعويض التأخر التقني، أو بيان تجعل مدفوعاً بسعر أعلى رأسمالها التجاري. اليوم جاء دور الشركات الأوروبية واليابانية للاستثمار في الولايات المتحدة والتي تظل المركز الكبير للتقدم التقني.

- ازدياد تدخل السلطة العمومية:

حتى لو أن الدولة بدت واقعة تحت هيمنة المجموعات الرأسمالية، إلا أن هذا لا يعني أنها غير موجودة، في قلب الرأسمالية المعاصرة شبكات من خلال ينتشر فعل الدولة وتأثيرها.

الدولة ليست فقط أحد العوامل الرئيسية في النمو، ولكنها أيضاً في قاعدة انتظام الطلب، وهي تقيم تخطيطاً عاماً للاقتصاد، وتنسيق بواسطة اجراءات خارج السوق، بين مراكز القرار الرئيسية.

- الدولة عامل نمو:

بفضل مراكز بحوثها العلمية صارت الدولة المخترع الكبير المشجع لعدد من فرص الاستثمار، هكذا الطاقة الذرية، أو الصواريخ عابرة القارات، أنها توجه على المدى الطويل وتسرع في التقدم التقني.

سيطرة التقدم العلمي يقوى من هيمنة الدولة على الإنتاج، شيئاً فشيئاً قطاعات واسعة صارت تتبع مباشرة الدولة، وفي حالات أخرى تضاعف عدد شركات الاقتصاد المختلط حيث ظهر تنسيق بين النشاط العام والخاص.

وأكثر من هذا الدولة صارت تتدخل في التنظيم المهني، وتنشئ، أن لم يكن موجوداً. أنماطاً جديدة من العلاقات بين المجموعات الاجتماعية الدولة إذن لها أثر مهم في تغيير الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في النمو.

- انتظام الطلب:

التأثير الحاسم للدولة على الاقتصاد لا يمارس مع ذلك على الإنتاج ولكن على تدفق النقود، منذ بداية الستينات، موازنات الدولة تمتل في أغلب البلدان المتطورة أكثر من ربع الدخل الوطني، لقد صارت الدولة القاعدة الدائرة لتقسيم وتوزيع العوائد النقدية يمكنها بوسائل مختلفة أن تنقص أو تزيد من موارد هذه المجموعة أو تلك المجموعة الاجتماعية. وأكثر من هذا، الدولة، وقد تخلصت من «تابو» الغطاء الذهبي، فإنها صارت تتحكم في خلق النقود وفي قيمتها، أخيراً تستطيع الدولة التدخل في توزيع وتقسيم التدفق النقدي من وضعه مهيمته.

السلطة السياسية التي تسيطر على الاقتصاد، هي سلطة استتمرت للدولة بواسطة

«عقلاء» الذين يسيطرون على السلطة عادة بتوزيع الدخل، وتقسيمه بطريقة التي يرضون بها الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

في الاقتصاد المتطور، حيث الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وتسيطر على النقود، وتسيطر على الطلب

اليابانيون استخدموا حتى الآن استراتيجية إرادية، يلخصونها في هذا

المثل «من الأفضل أن نجعل مستقيماً المسمار الذي نريد دقه» .

وعلى خلاف الممارسات الفرنسية واليابانية فإن الأمريكيان طوروا نمط من التدخل «الليبرالي». خارج الزراعة والانفاق العسكري وغزو الفضاء، فإن الدولة تتدخل أقل بواسطة الدعم والاقراض أو الطلب المباشر، وأكثر بواسطة الاعفاء الضريبي للأرباح.

إن الدولة تحدد قواعد اللعبة والتي أكثرها شهرة التشريع المضاد للاحتكار، لكنها لا تقول ما يجب عمله. أخيراً الدولة تصنع الشروط التي في صالح تطور الاقتصاد وفي صالح روح المشروع والتقدم التقني من الحماية إلى برامج الفضاء الكبرى، يتعلق الأمر بخلق محيط أو بيئة صالحة للاختراع التقني في المشاريع. عكس اليابانيين الذين يريدون «دق المسمار» فإن الأمريكيان يريدون أن «يتروا زهرة الأقحوان» من سوء الحظ بدور الأقحوان لم تنجح دائماً.

4 - الرأسمالية الجديدة هل هي رأسمالية؟

عندما حاولنا، فيما يتعلق بالرأسمالية، تحديد خصائص هذا النظام ركزنا على سماتها المتمثلة في: المبادرة الخاصة، الربح، الملكية الخاصة لخيرات الإنتاج، عدم تدخل الدولة، ودور السوق.

بالمقارنة مع الاشتراكية، تكون الرأسمالية إذن نظام فيه بفضل السوق والملكية الخاصة لخيرات الإنتاج تكون القرارات لا مركزية ومتناسقة معاً. وصف الرأسمالية الذي قدمناه وما يجعلها تبدو جديدة، يبتعد كثيراً عن خصائصها الأساسية: الدولة صارت عنصراً أساسياً في الرأسمالية، صعود تدخلات الدولة أو السلطة العمومية يواكبها تهميش الملاك أن لم يكن تهميش الملكية أيضاً، الربح لم يعد الحافز الوحيد للإنتاج، والسوق لم يعد المنظم الأساسي للرأسمالية.

مع ذلك الرأسمالية الجديدة هي دائماً نظام رأسمالي:

1 - إذا كان السوق لم يعد يعلب دوره السابق، إلا أنه لا يزال في قلب عمل

الرأسمالية الجديدة، أولاً السوق يلعب دوراً ترشيدياً ومؤشراً عن الاختلال. وإذا لم يعد صفة خاصة بالرأسمالية إلا أنه على كل حال عنصر نجده في كل الأنظمة الرأسمالية التي تعمل بصورة جيدة. السوق، رأينا ذلك، يتيح تكيفاً يومياً للعرض والطلب في مستوى الاقتصاد الجزئي.

بعد ذلك، إذا لم يعد للمنافسة دورها الأسطوري الذي يعزوه لها المنظرون الليبراليون، إلا أنها موجودة دائماً، وتأخذ في بعض الأحيان سمات حادة، أن يقع الملاحظ في الخطأ أحياناً فإن هذا تفسره واقعة أن المنافسة تأخذ اليوم أشكالاً جديدة والتي تبعدها عن المنافسة بواسطة الثمن.

هكذا يمكن للشركات أن تتنافس

- بواسطة حملات الدعاية والتي تسمح ليس فقط بانتزاع الزبائن من المنافسين ولكنها تمنع أيضاً ظهور قادمين جدد إلى السوق. عندما الانفاق على الدعاية يكون مهماً في قطاع ما، فإن القادم الجديد يتوجب عليه اقناع كتلة ضخمة وهذا ينهك كثيراً ميزانيته.

- بواسطة المخترعات التقنية والتي سرعتها تزداد حتى تنهك الشركات الكبرى نفسها. في الحقيقة الأبحاث العسكرية هي أساس عدد كبير من المخترعات. محصورة بين ضرورات السباق والنمو فإن الشركات الخاصة تضطر إلى إشاعة مخترعاتها حتى قبل أن يكون السوق قادراً على استيعابها.

- بواسطة المخترعات التجارية والتي تحفز الشركات على أن تغير باستمرار الشكل، والعرض وتعليب منتجاتها. معرض السيارات يوضح كل سنة هذا النمط من الاختراع، ملحق الخدمات (خدمات بعد البيع، محطات الوقوف في المحلات الكبيرة، ضمان شامل..) يمكن أن نرجعها إلى هذا النمط من التجديد.

- بواسطة الاستثمار الزائد عن الحد: كل مشروع يتجه إلى الحفاظ على وضعه باستثماره أكثر مما هو ضروري حتى يردع أي هجوم من جانب منافسيه. إلا أنه يجب أن نشير إلى أن هذه الممارسة ليست ممكنة إلا إذا كان ابدال الاهلاك يمكن أن يتحقق باستخدام جزء فقط من القدرة الإنتاجية.

- بواسطة أميزات الاجتماعية: الشركات الأكثر قوة نظم لأجرائها ميزات لا يستطيع منافسيها تقديمها، الأجر السنوي المضمون كان هكذا، بالنسبة لجنرال موتورز وبالنسبة لفورده، وسيلة تصفية شركات سيارات ثانوية أو على الأقل منع نموها.

نلاحظ أن هذه الأشكال الجديدة للمنافسة في كل الأحوال، تقود إلى زيادة في التكاليف وأحياناً كثيرة إلى زيادة الأسعار بينما المنافسة القديمة تؤدي عموماً إلى خفض الأسعار.

أخيراً إذا كان السوق والمنافسة لم يعد لهما نفس المعنى السابق فإن السوق يبقى أديولوجيا. اقتصاد السوق يعتبر على أنه الوحيد المنتج، الاقتصاد خارج السوق والذي يختص بالتجهيزات العمومية للاقتصاد الإداري والمجالية اعتبر غير منتج. أنه مقبول في أحسن الأحوال على أنه تكاليف ضرورية، هذا الموقف مؤسس على الدور الذي لعبه السوق تاريخياً في انصاف الدول الرأسمالية على العون، أنه يسرع تطور المجتمعات الرأسمالية نحو إشباع الحاجات بواسطة الشراء من السوق.

2. الربح لم يعد الحافز الأساسي لنشاط الأرباح، والملكية لم تعد العنصر الأساسي في السلطة، ولكن هل نحن بعد دون عن وضع الرأسمالية الليبرالية؟.

الربح لا زال يجري البحث عنه، فهو الوسيلة الأساسية لنمو المشروع، وهو أيضاً صفة تقييم - بين أخريات - من أجل الفوز بين المشروعات المتنافسة، وإذا كان كبار التكنوقراط الخواص لا يبحثون عن الربح لذاته إلا أنهم يحتاجون إليه لكي يضمنوا قوتهم، البحث عن الربح الأقصى والسريع اختفى ولكن المدير الأجير يحتاج لربح منتظم وعلى مدى طويل حتى يضمن نمو مشروعه ويؤكد قوته. الربح ليس مجرد مؤشر للإدارة الجيدة، أنه الوسيلة الأساسية لتمويل الاستثمار بالنسبة للشركات الكبرى، الأشكال الأخرى من التمويل ليس لها إلا دور مساعد.

3 - ملكية خيارات الإنتاج لم تعد تلعب نفس الدور الذي كان لها في الماضي: الملكية الخاصة تخلت عن مكانها للملكية التشاركية والملك، أشخاص طبيعيين،

جري استبعادهم بإطراد عن مراكز القرار، بل السلطة مع ذلك ساءت، في حوزة الخبرة والتي استحوذت عليها منظمة حجة الملكية.

المالك لا يزال عنصراً أساسياً في السلطة، قادة مشروع ما يتوجب عليهم أن يصعوا من بين أهدافهم الحفاظ على «قيمة المشروع ونموه» وإذا لم يفعلوا فإنهم يثيرون انخفاض القيمة في البورصة لا سهم مشروعهم، والذي ليس بدون خطر عليهم، من ناحية المدخرين يمكن أن يخلوا عنهم عندما يحتاجون إليهم، إن التمويل الذاتي لا يستطيع الأبقاء بكل شيء، ومن ناحية أخرى الأسهم ذات الأسعار الرخيصة يمكن أن تغرق مجموعات مائده أو منافسين والذين يريدون بإبعاد الطقم القيادي في المشروع، سوف نتناول هنا فيما بعد

4 - الدولة تتدخل: ولكن السلطة الاقتصادية تبحث دائماً عن الهيمنة على السلطة السياسية، الرأسمالية الجديدة تحتفظ في مواجهة السلطة السياسية بحذرها القديم والذي كان في أساس الليبرالية البدائية، في الماضي عليّة السلطة الاقتصادية مورست إنطلاقاً من الصفة المطلقة للملكية خيرات الإنتاج، ومبدأ دعمه يعمل دعمه يمر، وآليات المنافسة. اليوم الدولة لم يعد دورها يحتزل دي دور شرطي أو مجرد إدارة المنجزات لقد صارت تعرف كيف تفرض قراراتها. ولكن القوى الاقتصادية لا تقبل غالباً إلا على مضض هذا الوضع الجديد، وتحاول جذب السلطة السياسية لصالحها.

جماعات الضغط تحاول وتحاصر باستمرار كبار الموظفين بواسطة ممثلين عن المشاريع الخاصة الكبرى أو العامة المؤممة: اغراقت البرلمان، إعداد الرأي العام بواسطة وسائل إعلام في يد السلطة الاقتصادية، توجيه الحاجات وإنماط الحياة بواسطة الدعاية، والعلاقات التي تسهل الخلط بين مصالح الشركة والمصالح العام، تتجه إلى الحفاظ على غلبة القوى الاقتصادية. هذه الاجراءات تنجح في أهدافها كثيراً أو قليلاً. في بعض الحالات تقاتل الرأسمالية في الخطوط الخلفية. ولكن من حيث الأساس لازالت القوة الاقتصادية الخاصة غالبية. عند كثير من المفكرين هذه الغلبة تبدو ضماناً للحرية، يبدو أن تشكل الناس بواسطة الدعاية يصد من أقل من أن نؤثر عليهم باعطائهم تجهيزات عمومية وتكوين عمومي. وأن تطفل السياسة يخشى أكثر من أفعال المجموعة الاقتصادية الخاصة!.

الأنظمة الاشتراكية اقامت سلسلة من المؤسسات والتي كان يجب أن تتيح للسياسة الخروج منتصرة من هذه المواجهة.

هنا ربما اختلاف أساسي بين نظام رأسمالي ونظام اشتراكي. يبقى أن نتساءل : كيف لهذه الغلبة للسياسة يمكن أن تقود إلى شيء آخر في مجتمع توتاليتاري، وظهور طبقة جديدة مهيمنة، الإصلاح المستحيل للأنظمة الاشتراكية بين أن هذا لم يكن عملياً.

الباب الثالث

الإصلاح المستحيل للأنظمة الاشتراكية

1953 - 1990

من 1917 إلى 1953، تغيرت طالع بها اشتراكيو القرن التاسع عشر. خاصة ماركس، وضعت موضع التنفيذ: أولوية السياسة ، ملكية جماعية لخيرات الإنتاج، دكتاتورية البروليتاريا. سهلت كل بطريقتها النضال ضد التخلف، لكنها لم تعط النتائج المنتظرة من قبل المناضلين الاشتراكيين في القرن التاسع عشر: الموارد الوطنية أمكن حشدها لصالح دولة قوية، امبيرالية، توتاليتارية، منافسة الولايات المتحدة في زعامة العالم.

اقتصادياً هذه الانتصارات سريعاً ما وصلت حدودها، البنى المؤسساتية في روسيا الستالينية تسهل متابعة أهداف بسيطة: أولوية الصناعة الثقيلة، وخيرات الإنتاج والتجهيزات والسلاح. انسجام الإنتاج، الاستجابة لطلب متنوع على خيرات الاستهلاك، الإدارة المثلى للموارد لم تكن هذه في متناولها. التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذا النمط من التنظيم كانت هائلة..

بعد موت ستالين، الاتحاد السوفييتي، وبلدان أوربا الشرقية حيث فرض الجيش الأحمر الاشتراكية. دخلت بالتأكيد مرحلة محاولات الإصلاح المتوالية، وأحياناً متناقضة، والتي لم تتوصل إلى شيء.

الأنظمة الاشتراكية لم تتمكن من اصلاح نفسها، ولم تتمكن من استيعابها تناقضاتها، وفي عام 1989 بدا أن العودة إلى اقتصاد السوق صارت الهدف الذي له الأولوية في البلدان الشرقية. الاشتراكية الواقعية المعاشة لم تعد أمل ورجاء ولكن أحباط ويأس تناقضات اقتصادية، وتناقضات اجتماعية تفاعلت وجرت البلدان الاشتراكية (الشيوعية) إلى وضعية أزمة كبرى بل أكثر إلى وضعية انهيار.

الفصل الخامس

البحث عن تخطيط فعال

خلفاء ستالين من خروتشيف وحتى قورباتشيف، غيروا في العمق من التوجهات التي اعطاها ستالين، في اواخر حياته، للاتحاد السوفييتي. بعد إعادة البناء، واللاحق بمستوى ما قبل الحرب (عمل عظيم لأن الإنتاج الصناعي انخفض 42٪) فإن اختياراً فرض نفسه: هل نستمر في اعطاء الأهمية للصناعة الأساسية على حساب صناعات الاستهلاك؟ خطة السبع سنوات المعتمدة عام 1960 من قبل المؤتمر الواحد والعشرين للحزب الشيوعي كرست أول توجه، الصناعة الأساسية لازالت دائماً مفضلة ولكن تحسين مستوى الحياة لم يعد امراً مهماً. خطوة جديدة تم عبورها في 30 يوليو 1961 بنشر برنامج العشرين عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي: أحد أهدافه الصريحة هو إتاحة الفرصة للمواطن السوفييتي أن يتمتع عام 1980 بمستوى حياة مماثل للمواطن الأمريكي عام 1960.

في نهاية السنوات الثمانينيات لازل الهدف بعيداً، واقتصاديات بلدان أوروبا الشرقية، والتي لم تتمكن حتى من تفادي تباطؤ النمو الذي عرفته من 1973 - 1985 البلدان المصنعة، تكبدت تراجع في مستوى الحياة. ذلك لم يكن لعدم محاولة اصلاح التخطيط وجعله أكثر فعالية.

1 - التغيرات في الإدارة الاقتصادية:

المناهج الستالينية ضد العوز وضد الحلقة المفرغة للتخلف وجدت نفسها محكوماً عليها بانتصارها نفسه.

في الواقع، بقدر ما كان الاقتصاد يتنوع فإن الكشف عن الاخطاء صار أكثر فاكثراً صعوبة، المثال الأكثر شهرة كان إنتاج المسامير التاريخ لا بد أنه يحتفظ بأمثلة عديدة، ولكن هذا المثال يجعلنا نفهم صعوبات التخطيط

الستاليني. القوزبلان أعطت أومرها بإنتاج المسامير بالأطنان، والمصانع المكلفة بهذه المهمة وجدت جميعها أن أفضل طريقة لتنفيذ ذلك هي إنتاج المسامير الأضخم وقبل أن تكتشف القوزبلان هذا الخطأ كانت روسيا عملياً تفتقر أي نوع آخر من المسامير يمكن استعماله. مع تنوع الاقتصاد ترايد عدد الأخطاء. وعندما في يونيو 1958 أجرت القوزبلان تحقيقاً في 30 مصنع سيج تجارن مستهدفات الخطة، وجدت أن أغلب المصانع حققت هذه «المفخرة» بإنتاج سلخ تتطلب مواد مكلفة وعدد عمال قليل. ذلك لأن أهدافها حددت كقيم، وبالعكس مدراء مصانع القرطاسية، والتي أهدافها حددت بالطن. كان عندهم توجهاً لصناعة أوراق سميكة

صعوبة أخرى للتخطيط الستاليني: إدارة المشاريع بواسطة الوزارات التقنية الموجودة في موسكو أدى إلى عدة تناقضات المشاريع كانت غارقة في أوراق المراسلات من كل نوع، والحواجز بين الوزارات منع المشاريع المتجاورة التي لا تتبع نفس الوزارة من تنسيق إنتاجها. جهل الظروف المحلية من قبل الوزارات المركزية زاد في سوء الوضع، التبذير صار هائلاً، والتولكاشي أو الوسطاء المختصين بالوساطة والفساد صاروا أقوى.

ثلاث طرق اتبعت بالتوالي في محاولة اعطاء فعالية أكبر للإدارة: طريقة لا مركزية الإدارة، طريق تركيز الإدارة المخفف باللامركزية الاقتصادية، ثم المركزية الإدارية بقدر متنوع، وأخيراً مع قورباتشيف محاولة تخفيف عنيفة للبيروقراطية المركزية.

- اسلوب خروتشوف في اللامركزية:

اللامركزية هي الطريق الأول المتبع ابتداء من عام 1957، القوزبلان في اتحاد الجمهوريات تقاسم اختصاصاته مع القوزبلان في الجمهوريات الخطة متوسطة المدى خففت جداً. أنها لم تعد تمس إلا 300 إلى 400 منتج من 5000 منتج عام 1954، القوزبلان في الجمهوريات صار لها تحديد الخطة وتنفيذها في مستواها، الترتيبات و التحكيم الضروري وأكثر من ذلك ظهر جهاز جديد: السوفناركوز، له اختصاص اقليمي، عدده 107 ويتوجب أن يحل محل الوزارات التقنية. كان الأمل التغلب على الافراط في البيروقراطية بالاقتراب أكثر

من واقع المشاريع. هنا الأسباب السياسية تتجاوز الأسباب الاقتصادية، لقد كان الأمر يتعلق بإبعاد التكنوقراط الأقوياء في القوزبلان وفي الوزارات عن موسكو حيث تأثيرهم صار تحت مالىنكوف مزعجاً.

من سوء الحظ أن هذا الإصلاح سقط في افراط معاكس الاعتبارات المحلية تفوقت على الصالح العام، وكذلك تبين أن التنسيق بين الأجهزة الإقليمية صعب جداً، لجان من كل نوع تضاعفت، والمسئولية ذابت في شبكات اتصال معقدة جداً.

عام 1963 ثم انشاء إدارة ضخمة جديدة: المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني، يشمل القوزبلان والسوفناركوز، اختصاصها يمتد إلى الصناعة الجمهوريات والمناطق الاقتصادية، مع تنسيق قوي على المستوى الوطني، لجان إنتاج حلت محل الوزارات التقنية القديمة في المجالات التي خارج اختصاصات السوفناركوز الإقليمية (نقل، بريد، وبعض المشاريع الكبيرة).

بالتوازي وزارة الزراعة فقدت كل وظائفها القيادية، وصارت مجرد جهاز تقني. وكالات الشراء وتسليم البضائع تحملت المسئولية الرئيسية في تخطيط الاستغلال الزراعي على المستوى المحلي. في الواقع، الموظفون المحليين يحتقرون غالباً المزارعين، ضاعفوا من سوء استعمال وظائفهم. وقبيل سقوطه، سخط خروتشيف على الإدارة الزراعية ووعده باصلاح جديد.

خلال كل هذه المرحلة برز خطر: اللامركزية تهدد باضعاف سيطرة الحزب الشيوعي، ولكي يستطيع هذا ضبط تنفيذ تعليمات الحكومة قُسم إلى قسمين، احدهما يهتم بالزراعة والآخر يهتم بالصناعة. هذا التقسيم جرى الغاء بعد ذهاب خروتشيف.

السلطات الواسعة للحزب وعدد مستخدميه (12,5 مليون) أتاح له أن يمارس رقابة مباشرة على الاقتصاد، جماعات العمل التي كونها في المزارع والمصانع تتضمن كتاباً وربات بيوت وفنانين وكذلك مختصين واعضاء من الكومسومول، ومهمتها الكشف عن الانحراف وسوء استعمال الوظيفة ومنع ذلك.

هكذا تحت إدارة خروتشيف كان يجري البحث عن المزيد من العقلانية

والفعالية بواسطة لا مركزية إدارية تحت رقابة الحزب. إلا أنه منذ تلك الحقبة قامت بحوث وجرت نقاشات حول مفاهيم المصلحة، والاهلاك.. والتي فتحت الطريق إلى الإصلاحات التي قام بها كوسيجين.

الإصلاح الذي قام به خروتشيف قاد إلى الإقليمية، الحزب لم يتمكن من ضمان انسجام الكل، اللا مركزية أدت إلى قرارات متناقضة وإلى تبذير خطير للموارد، لأن السوفناركون تركوا أنفسهم أحياناً يحملهم توجه اكتفاء ذاتي محلي. واليوم عودة التوجهات المطالبة بالاستقلال الذاتي، بل وحتى بالاستقلال، إلى الظهور في الاتحاد السوفيتي يطرح في كلمات جديدة موضوع اللا مركزية.

- المركزية الإدارية المخففة باللا مركزية الاقتصادية:

في سبتمبر 1965 تخلى كوسيجين عن اللا مركزية الإدارية والإقليمية والتي تكشف التنسيق فيها صعباً جداً.

كل بنية اللا مركزية (سوفناركون، مجلس أعلى) الغيت، وزارات تقنية حلت محلها على مستوى الجمهوريات، هذه الوزارات تتبع مباشرة مجلس الوزارات، وكذلك عدد معتبر من اللجان، ومن بينها القوزبلان والتي صارت مجدداً مسئولة عن الخطط الوطنية سنوية كانت أو على مدى طويل. ولم يتبق على المستوى الإقليمي إلا لجان امدادات متيحة التنسيق بين المشاريع المتجاورة. الوزارات تهتم بتنفيذ الخطة، وبالامدادات في شكل معدات ومواد خام، والتمويل، ومشكلات السياسة التقنية.

مندئذ المشروع لم يعد له إلا سيد واحد: الوزارة التقنية. القرارات الأساسية تؤخذ على أساس المصلحة العامة، ونزاعات الاختصاص تم القضاء عليها.

عودة المركزية المفرطة هذه، ومحورها ضرورة الاسراع في كل فرع باحداث تقدم تقني ليست مع ذلك مجرد عودة إلى وضع ما قبل 1957.

تقوية سلطة الوزارات خفف منه استقلال ذاتي أوسع للمشاريع، حرية أكثر لتجارة الجملة، واستقلالية أكبر للمشاريع في إدارة شئونها، وهذا الهدف الثاني لإصلاحات كوسيجين يبتعد على هذا النحو عن النموذج الستاليني قدر ابتعاد إصلاحات خروتشيف عنه.

من سوء الحظ، كما سنرى، اللا مركزية الاقتصادية لم تثمر نتائجها المنتظرة، العادات البيروقراطية، تناقضات نظام الأسعار، تدنى الإنتاجية تغلبت على بعث المبادرة.

- المركزية الإدارية بنسب متنوعة:

منذ عام 1973 اللا مركزية الاقتصادية دمجت مع تركيز المشاريع وانشاء «الاتحاد الصناعي»، في الواقع لقد تمت العودة إلى التخطيط المركزي مع محاولة تكييف عمله مع خصوصية كل إنتاج.

من ناحية نشاهد انخفاضاً عنيفاً للمشروعات كان الهدف منه جعل عددها ينزل من 50000 إلى 5000 هذا التركيز توجب أن يسمح بعقلانية الإنتاج وبققتصاد سلمي، وبالعلاقات أقل تعقيداً بين المشروعات وجهاز التخطيط، يمكن أن تكون نفس العلاقات مع مكتب ضخ ومعمل أحذية، والمطلوب أيضاً تجميع المشروعات في وحدات واسعة بما يكفي لتسهيل إشاعة المخترعات التقنية وتطوير مراكز البحث.

من ناحية أخرى، إلى جانب «اتحادات الإنتاج» تأسست اتحادات إدارية لتحل محل الوزارة بتكفلها بمجموع إنتاج ما، هذه الاتحادات تضمنت هرمياً في اتحادات وصنية واتحادات جمهورية ونشئت في بعض الحالات رمثل حالة الكهرباء اتحادات قلمية. الوضع كان معقداً لدرجة أن اتحادات الإنتاج الصناعية بدأت عددها ينخفضة فبعد ما أصبح التسريع لصغيرة، إلى تسريعها إلى أن تضاعف لتنتج في بعض الأحيان ما يفوق ما كان ينتج في السابق. في بعض الحالات، كانت هذه الاتحادات الإدارية تتولى إدارة الإنتاج في بعض المصانع الصغيرة، في حين كانت المصانع الكبيرة تدار من قبل الوزارة.

في الواقع، لم يجرى تعديل في هيكلية المصانع الصغيرة، بل تم تحويلها إلى إدارتها من قبل المسؤولين السوفيات، الذين كانوا يديرون المصانع.

لقد برهن المصانع الصغيرة، التي كانت تدار من قبل المسؤولين السوفيات، على أنها أكثر كفاءة من إدارتها من قبل المسؤولين الليبيين. هذا يبدو واضحاً، لكن نظام حشد الموارد الناذرة لصنع بعض المنتجات أدى إلى نسيان ذلك، لكن وجود البنى القائمة جعل من هذا الإصلاح خدعة بصرية.

- البيروسترويكيا ومحاولة تخفيف وطأة البيروقراطية:

قورباتشيف، راغباً في اعطاء استقلالية أكبر للمشاريع، وجب عليه مهاجمة ثقل البيروقراطية التي تؤطرها.

مرة أخرى، وفي الظاهر. كان الاصلاح جذرياً، خمسة عشر وزارة اختفت من الصناعة المدنية 2200 جهاز ضبط إداري تم الغاؤها، من الآن فصاعداً صار المشروع يتبع الجهاز المركزي في وزارته، وهذا لا يجب عليه الضبط الإداري وإنما الاستشارة والتحفيز للمشاريع. في الواقع، بحجة أنه لا يمكن متابعة عشرات المشاريع معاً، رأينا في قلب الوزارة تتضاعف بنى التأطير. وهذه تكون في الوزارة الدرجات الوسيطة في الإدارة. والأكثر من ذلك أنها انشأت بنى تأطير أيضاً على مستوى المقاطعات من أجل إدارة المشاريع في مقاطعة معينة، وهكذا تم إعادة أجهزة الإدارة والتي إنشاء مهام صناعية كان من المفترض أن يلغها عام 1973.

ومن ناحيتها اتحادات الإنتاج استبدلت بواسطة «اتحادات الدولة للإنتاج» واتحادات فيدرالية. هذه الاتحادات تستجيب، وهذا حق، لحاجات وحدات اقتصادية واسعة ولكنها تصاعف الدرجات الوسيطة، وتعقد دائرة القرار كما تأسست أيضاً اتحادات ما بين قطاعات الدولة، والتي تريد لنفسها أن تكون أقرب إلى مشروع ومثلها إلى مستوى دائرة. ككذب عبادت من ذلك عديمه

في الواقع، فإن هذه الإجراءات لم تكن سوى محاولة لتخفيف وطأة البيروقراطية التي تؤطرها.

أما في مجال التعليم، فقد تم إجراء إصلاحات هامة، ولكن هذه الإصلاحات لم تكن سوى محاولة لتخفيف وطأة البيروقراطية التي تؤطرها.

في مجال الصحة، فقد تم إجراء إصلاحات هامة، ولكن هذه الإصلاحات لم تكن سوى محاولة لتخفيف وطأة البيروقراطية التي تؤطرها.

في مجال التعليم، فقد تم إجراء إصلاحات هامة، ولكن هذه الإصلاحات لم تكن سوى محاولة لتخفيف وطأة البيروقراطية التي تؤطرها.

فقد اتهموا بالفساد، ولكنهم لم يكونوا سوى محاولة لتخفيف وطأة البيروقراطية التي تؤطرها.

يكونوا الناجحين منسجم إداراتهم القديمة قدر سطفتهم باسم مشروع المستعين بهم.

2 - التغييرات في أوضاع المشاريع الصناعية:

منذ عهد ستالين، دور مدير المشروع كان غالباً مختزلاً في تنفيذ أوامر الأجهزة المركزية، صحيح كما رأينا ذلك، لا تنقصهم الحوافز، ولكنهم كانوا مرتبطين بالتنفيذ أو بتجاوز الخطة. دون التحقيق من عقلانية تخصيص الموارد المتوفرة والمقررة وفق الخطة. هكذا تطور فن تجاوز الخطة والذي في نهاية المطاف يبعدها عن تحقيقها الفعلي.

- مساويء نظام ستالين الإداري:

منذ عام 1936 أرباح المشروع تتناسب مع تجاوز الخطة وهذا مالا علاقة له بالاختلاف بين التكاليف، بما فيها ابدال الاهلاك، والرقم المتحقق من نشاط المشروع. وأكثر من ذلك فإن الأرباح تحسب وفق كميات الإنتاج وليس وفق البيع، المؤشر الرئيسي إذن هو الإنتاج الخالص والذي يتضمن الاستهلاك الداخلي.

نتائج هذا الوضع، وبقدر ما ينف الإرهاب البوليسي، كانت مأساوية بما فيه الكفاية. هذا المنهج يقود إلى تبذير الرأسمال. لكي يمكن تحقيق الخطة، فإن المدير يخفي القدرة الإنتاجية لمصنعه، ويضخم طلب المعدات، كيف لا يتصرف على هذا النحو وهو ليس له الانشغال بابدال اهلاك المعدات!؟

ابدال الاهلاك المخطط ليس وفق أهمية المعدات، ولكن، مثل الربح المخطط، وفق انتاج. هذا التبذير تضاعف بتوجه المدير إلى اهمال أي اعداء تنظم للمشروع. مربحاً في مدى معين، ولكن يمكن أن يترجم مباشرة في تخفيض الإنتاج إلى ما دون أهداف الخطة.

هذا المنهج يكبح الحافز إلى التجديد، وتحسين نوعية إنتاج ما أو تغيير نمط الإنتاج، يهدد في مرحلة أولى بأن يترجم بانخفاض الإنتاج، المدير يتفادى إذن احداث أي تغيير، مصنع ليكراشيف القريب من موسكو انتج هكذا وخلال خمسة عشر سنة نفس الموديل من الشاحنات. صحيح الاتحاد السوفييتي حقق في بعض الميادين انجازات مدهشة، ولكن في هذه الأحوال توجب عليه إقامة جهاز خاص تحت الرقابة المباشرة لأجهزة مركزية متخصصة والجيش. في ميادين أخرى، رغم المكافآت الخاصة فإن مدراء المشاريع يتمسكون بسلوك

روتيني، والأسوأ من ذلك، وفي عدة حالات، فإنهم لا يشجعون إنتاج خيرات أقل تكلفة، يجب قبل كل شيء زيادة الإنتاج الخالص. دمج حد أقصى للاستهلاك الوسيط ليس عيباً، ولكنه ضمان لتنفيذ الخطة.

هذا المنهج يشجع إنتاج خيرات غير مفيدة. بما أن الأمر يتعلق بالإنتاج وليس بالبيع، ليس ثمة كوابح تمنع إنتاج خيرات ليس لها مجالات تصريف بأسعار معقولة، لقد اتاحت لنا الفرصة أن نقابل هذا العيب عندما تناولنا الكشف عن الأخطاء.

قورباتشيف بالكاد استلم السلطة، النضال ضد التمييز كان هدفاً سياسته الأساسي، وأنهم «المسؤولين الذين يجرون البلاد إلى نفقات لا مبرر لها».

- اصلاح كوسيجين:

ابتداء من 1962 اطلقت السلطات السوفييتية العنان لنقاش نظري حر حول التحولات اللازمة في قواعد الإدارة ليبرمان، اقتصادي حتى ذلك الحين شبه نكرة، اقترح في سبتمبر 1962 قلباً حقيقياً للقواعد القديمة، بالنسبة له الخطة يجب عليها أن تشير فقط على المشروع بحجم الإنتاج وطبيعته وبرنامج التسليم، بالمقابل تفاصيل ومواصفات ومناهج الإنتاج، وتوزيع مخصصات الأجور يجب أن يحددها المشروع نفسه. الربح المخطط يصير حينئذ وفق عائد الرأسمال محسوباً ابتداء من البيع وليس من الإنتاج المنجز في المشاريع. بالنسبة له، يجب أن يكون الربح المؤشر الأساسي أن لم يكن الوحيد.

بفضل هذه الممارسة الجديدة، يأمل ليبرمان التخلص من مواقف المدراء الضارة، مبدأ الدفع وفق البيع يجب أن يجبر المدراء على تحسين إنتاجهم، وتفادي إنتاج خيرات غير مستعملة - لاتباع - . وإعادة ادخال عائدية الرأسمال يجب أن تحتهم على خفض التكاليف وتفادي كل استثمار خادع.

- من ليبرمان إلى اصلاح عام 1965:

هذه المقترحات استوحى منها اصلاح كوسيجين الكثير، هذا الاصلاح صحيح لازال بعيداً جداً عن التبسيط الجذري عند ليبرمان، عدة مؤشرات لنجاح

المشروع ظلت قسائمه، ولكن مندئذ لم تعد تُعطي الاستثمارات للمشروع بدون مقابل، بل يجب أن يكون لها عائد كافي، وأن تكون، على الأقل جزئياً، محملة على حساب استغلال المشاريع. وهذه يتوجب عليها في الواقع توقع ابدال اهلاك الرأسمال، وأن ترجع قيمة الاستثمارات للأجهزة المركزية.

مبدأ العائد تم إدخاله في الإدارة الاشتراكية للمشروع.

سمة النجاح صارت العلاقة بين كتلة الارباح ومخصصات الإنتاج في (رأسمال ثابت + رأسمال متداول + مخصصات الأجور) المشروع لم يكن يهمه هذا الربح الذي 60٪ منه تعود إلى الدولة، (8٪ فقط تخص الرأسمال) الباقي أما أنه يوزع على اعضاء المشروع أو أن يخصص للتمويل الذاتي (10٪ من الربح الكلي) إلا أن الربح الاشتراكي المحدد في الاصلاح يظل محددأ مسبقاً في الخطة ولا يمكن — حسب الاصلاح — أن يحاول المشروع تجاوز المبلغ المحدد له في الخطة. التجديد المهم ليس في إدخال الربح بقدر ما هو في حسابه إنطلاقاً من الإنتاج المباع. في الواقع، وكما توقع ليبرمان، المشاريع التي مسها اصلاح كوسيجين لم يعد يدفع لها حسب الإنتاج، ولكن حسب التسليم وقبول إنتاجها من طرف المشاريع الأخرى.

التنظيم الاقتصادي الجديد، يتوقع على كل حال، وفي حدود معينة أن المشاريع يمكن أن تتفاهم فيما بينها مباشرة دون المرور بأجهزة الامداد. إلا أنه إذا مشروع ما لم يحقق الخطة، حتى لو كان مبيعاته وتكاليف الإنتاج تسمح له بابدال سليم للاهلاك، يعاقب بحزم. المكافآت والربح يمكن أن يلغيا، الخطة تظل متغلبة في المشروع.

هذا لا يمنع أن الاصلاح واكبه خفض عنيف للمواصفات وللاهداف المتوقعة في الخطة، معدلات الربح، محسوباً ابتداء من الإنتاج المباع تستوجب أن تصير في المدى مؤشراً رئيسياً أن لم يكن وحيداً. وإنطلاقاً منها يكافيء المدير. صار إذن من صالح هذا أن يستخدم جيداً الرأسمال المقدم له، وألا يطلب إلا ما هو ضروري، وأن يتفادى الزيادة في الإدارة، وأن يكافح ظاهرة تغيب العمال.

الخطة صار لها دوراً جديداً، الأجهزة المركزية لم تعد تحدد بالتفصيل كل إنتاج مشروع ما، أنها تكتفي، في اطار الاقتصادي، بتحديد أولويات وعلاقات

الاستهلاك والاستثمار، والأسعار وانتظامها. وفق هذه المؤشرات العامة يحدد المشروع خطة إنتاجه بالاتفاق مع الجهات العليا والتي لا تستطيع -إلا استثناء- إدخال تغييرات فيها. بالمقابل، المشروع في إطار مخصصاته يمكنه في كل وقت تغييرها.

هذا التنظيم الجديد لم يطبق على كل المشاريع إلا تدريجياً، ابتداء من الفصل الأخير من عام 1965. عام 1968، 25000 مشروع، أي 70% من الإنتاج الصناعي السوفييتي أخذ يسير وفق هذا النظام الجديد. عام 1969 كان عام التعميم على كل المشاريع.

- صدمات ومآسي اصلاح عام 1965:

في الواقع، منذ عام 1970 النتائج المنتظرة لم تكن في الموعد، أولاً عقليات المدراء والبيروقراطيين وجهاز التخطيط تكشف أن تغييرها أكثر صعوبة مما توقعه واضعوا الاصلاح.

المدير في السابق، كان يجب عليه أن يكون منفذاً أميناً، والذي مبادراته لا ينظر إليها بعين الرضى، وليس من السهل أن يكتسب من جديد روح الاستقلال والتجديد. لكي ينجح، فإن الاصلاح يفترض ظهور رجال أعمال حقيقيين، أما بالنسبة لمسئولي الخطة فإنهم يلحون على ضرورة تنفيذ الخطة أكثر من الحاحهم على تحقيق ربح. طاعة الأوامر كانت أكثر قيمة من اختيار المناهج، أو الاسوأ اختيار إنتاج جديد.

بعد ذلك، الاتصالات المباشرة بين المشروعات قامت بصعوبة كبيرة، الوزارات، وأجهزة الامدادات القائمة يتدخلون في الاتفاقات ما بين المشاريع، ومن ناحيتها، في علاقاتها بعضها ببعض فإن المشاريع تتخلص بصعوبة من الشكليات البيروقراطية الماضية.

أخيراً نظام الأسعار تكشف صعب التغيير، هذا التغيير مع ذلك كان ضرورياً، لأنه من المستحيل حث المشروع على ابدال الاهلاك، وعلى حساب اقتصادي سليم إذا كانت الأسعار اعتبارية. ولكن نحن رأينا فيما سبق أن أسعار خيرات الإنتاج ليس لها إلا معنى محاسبي بدون علاقة مع نذرتها، ومع الطلب النهائي. وجود نوعين من النقود جعل هذا الوضع محتملاً، شريطة أن

تكاليف الإنتاج لا تستعمل في حساب سعر الخيرات المباعة للمستهلكين، ولا في قياس عقلانية الحساب الاقتصادي.

كل هذه الصعوبات تسمح لنا بأن نفهم الشلل الذي قاد إليه إصلاح كوسيجين في ربيع 1970 وأن نفهم إعلان بريجينيف عن بطء النمو.

- مرسوم عام 1979:

ابتداء من عام 1973، تركيز المشاريع، ثم انشاء الاتحادات الصناعية اشار إلى أول تخلى عن الاستقلال الذاتي الممنوع للمشاريع عام 1963.

الفعالية الاقتصادية كانت انداك مطلوبة أقل بفضل إدخال عامل الربح منها بواسطة عقلنة دوائر القرار والمعلومات وعموماً بواسطة تطبيق التقدم العلمي والتقني على التنظيم الاقتصادي والإداري.

مرسوم عام 1979 يذهب بعيداً، أنه يتخلى عن «الربح» كمؤشر تركيبي عن نجاح المشروع، ومعه المؤشرات الأخرى المعبر عنها بالقيمة.

لقد تمت العودة إلى عدد كبير من الملائشات المتنوعة تحت رقابة من المخططين، نجد ضمنها أيضاً الكميات المنتجة اقتصاد في المواد الخام، الإنتاجية، العاملين، وإدخال مناهج إنتاج جديدة. وحدود قصوى للاستثمار. إلا أن مؤشر جديد بدأ في الظهور: نمو الإنتاج الخالص، بمعنى آخر القيمة المضافة معبر عنها بالحجم أي بسعر ثابت.

بالتوازي، في داخل المشروع، اصلاح عام 1979 كان يهدف إلى تعبئة العمال بواسطة انشاء فرق العمل (بريقاد) بعقود. هذه الفرق تلتزم باحترام مواصفات الإنتاج وبهذا زيادة الإنتاج، إذا توصلت إلى ذلك فإن أجور أعضائها ترتفع. هذا التنظيم هو خليط أو مركب من الستاكا نوفييزم والتايلورية مع مكافأة ومشاركة العمال في تنظيم عملهم.

بالطبع مرة أخرى قدرة المشاريع على تحقيق الخطة دون تنفيذها تبينت ممتازة، لقد فهم مدراء المشاريع سريعاً أنه يمكنهم الحصول على زيادة بمضاعفة العمليات الوسيطة.

ولكي يكون فعالاً، فإن استخدام مؤشر الإنتاج الخالص يجب أن يتأطر

بعدد كبير من المواصفات والمراقبين. لكن هذا لا يسهل ابدأ عملية التخفيف وعقلنة الدوائر الإدارية وأكثر من ذلك، بقدر ما تتضاعف المواصفات تتضاعف إمكانيات التحايل التي يعرف المدراء جيداً كيف يستعملونها لصالحهم.

3- البيروسترويكاً وتوسيع استقلالية المشاريع 1987 - 1990

حاولت البيروسترويكاً تخفيف الضغط البيروقراطي، وامداد المشاريع بوسائل سياسة أكثر استقلالية معاً. الأمر يتعلق هنا قبل كل شيء بحث المشاريع على الاستعمال الأمثل لقدراتها الإنتاجية، والعبور إلى تطور مكثف، بمعنى آخر الحصول على فوائد إنتاجية.

في المرحلة الراهنة للبيروسترويكاً، المشروع لم يترك وشأنه، هذا سيكون صعباً في اقتصاد لا يعمل فيه السوق، واصلاح الأسعار أجل إلى وقت لاحق.

- البحث عن مؤشرات جديدة للنجاح:

بالمقارنة بالاصلاحات السابقة يوجد عدد معين من الاختلافات. اصلاح عام 1987 الغى الملائشات الكمية (الحجم) مصدر اخطاء وانحراف. أرقام الرقابة. خصوصاً الإنتاج بالقيمة ليست إلا حد أدنى ولا يجب أن يحد من حرية المشروع. طلبات الوزارات هدفها ببساطة ضمان الحاجات ذات الأولوية، وحالما تشبع هذه الطلبات فإن حرية المشروع تكون كبيرة، يمكنه منذئذ فصاعداً الحصول على قروض مصرفية لكي يشتري وسائل إضافية وزيادة قدرته الإنتاجية، أو صناعة منتوجات جديدة ولهذا الهدف يمكنه أيضاً أن يعقد بحرية اتفاقات مع مشروعات أو أجهزة أخرى. صحيح يتوجب عليه التسديد للدولة وللميزانيات المحلية وللوزارات. لكي هذا التسديد كان محدداً ووفق مواصفات محددة معدة لخمس سنوات وليست بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للدخل. وكلما أنتج المشروع أكثر فإن الاقتطاع على كل وحدة منتجة وعلى الدخل يخفف.

مؤشر النجاح صار هكذا «دخل ممول ذاتياً» وهذا يعني الدخل بعد دفع كل النفقات بما في ذلك ابدال الاهلاك والمبالغ المستحقة للمصارف.

هذا الدخل الممول ذاتياً (ربح صافي؟) حر تحت تصرف جماعي (العمال) سواء من أجل زيادة مخصصات الأجور في المشروع أو من أجل تحسين القدرة

site www.libyaforall.com/e-mail almotanabby2002@yahoo.com
على الإنتاج أكثر وأفضل، بفضل هذه الأموال يستطيع المشروع حتى انشاء
مشاريع أخرى، في صورة «تعاونيات».

- مدراء أكثر استقلالية ولكن سجناء عادات قديمة:

الجماعة العمالية التي تعين المدير، لها إذن في الوضع القانوني لعام
1987 استقلالية كبيرة من أجل إعداد خطتها الرباعية.

بالطبع في حالة التعاونيات (في الواقع مشاريع خاصة) والتي انشاؤها
صار مصرحاً به، حريتها تكون أكبر، أنها حرة تماماً في إنتاجها وأسعارها.

هذه الدرجة العالية من المبادرة الممنوحة قانوناً لرجال الأعمال كانت
لسوء الحظ مخنوقة جداً، وأدت سريعاً إلى انحرافات الوزارات، خوفاً من أن
ترى أهدافها ذات الأولوية غير متحققة قدمت طلبات أدت في بعض الأحيان إلى
حشد 100٪ من طاقة الإنتاج المعروفة للمشروع. والمشاريع لم تعترض إلا
ناذراً على هذه الأرقام. في الواقع، في غياب تجارة الجملة فإن طلبات الدولة تمثل
«الامان» وتوجب الأمر تدخلات سلطوية من السلطة المركزية من أجل محاولة
خفض مستوى الطلبات العمومية، في هذه اللحظات إننا لازلنا بعيدين جداً عن
الحساب.

في الواقع المشاريع اهتمت قبل كل شيء بزيادة «الدخل الممول ذاتياً»
بواسطة المواصفات المعمول بها منذ زمن طويل وليس باستعمال هامش حريتها
الجديد من أجل الإنتاج أفضل وأكثر، لقد استخدمت مثلاً مواد خام أقل تكلفة
وخفضت من الرقابة على الجودة، عندئذ جزء متعاظم من الإنتاج صار غير قابل
للاستعمال، وشيئاً فشيئاً صار العوز عاماً.

- اصلاح كان يفترض السوق:

غياب تجارة الجملة، وأهمية طلبات الدولة شلت تطور التعاونيات
وللحصول على الامدادات فإن التعاونيات ترغم على دفع رشايي كبيرة، أسعار
القطاع الخاص التهبت، والإنتاج المهرب خفية من قطاع مشاريع الدولة زاد من
المختنقات في هذه الظروف تطورات التعاونيات خصوصاً في التجارة وفي
الخدمات، وأرباحها ينظر إليها الناس على أنها نتيجة سمسة وليس مكافأة

عادلة لنشاط مشروع. اعطاء استقلالية لشاريع لا يكفي لتفادي النتائج المنحرفة للنظام، يجب، قبل قورباتشيف عام 1985 «وجود آلية تجعل غير مفيد إنتاج سلع عفى عليها الزمن وغير مستعملة» بدون الحاجة مع ذلك إلى مضاعفة الرقابة البيروقراطية.

هذه الآلية موجودة: أنها السوق. بدون نظام أسعار يضمن انسجام الاختيار والسلوك، كل اصلاحات الجهاز الاقتصادي تصل سريعاً حدودها، ويكون الفشل مصيرها.

- التدريب على الصراع الاجتماعي والعمل النقابي:

في البداية، اختارت البيروسترويك، مما يبعث على الدهشة، انتخاب المدراء من قبل الجماعة العمالية، مبعث الدهشة أنها اختارت، من أجل السير بسرعة، حلاً تدرك تماماً مساوئه، التجربة اليوغسلافية والمجرية بينت بوضوح هذه المساويء.

انهيار امبراطورية الحزب والنقابات الرسمية جعل الوضع تقريباً غير قابل للسيطرة عليه في غياب السوق وفي غياب ارغامات مالية حقيقية، الاجور انزلقت وفي نهاية عام 1980 اضطرت الحكومة القيام بتجميد الأجور، لقد حدث توافق بين الجماعة العمالية والمدراء. وحتى مع انزلاق في الاجور كان مهماً، فإن غياب امداد المخازن جعل السخط يعم، قبل التحديد السلطوي لزيادات الأجور. الاضرابات الكبرى لعمال المناجم ألم تكن نقطة إنطلاقها النقص المطلق في الصابون!؟

وبالتوازي عندما أراد المدراء إقامة تعاونيات من أجل صناعة خيرات خارج طلبات الدولة، لم يتبعهم في هذا إلا جزء محدود من العمال. من الناحية الأخرى الأغلبية الكبرى فضلت الاحتفاظ بوضعها كأجراء.

حدثت انشقاقات، وهكذا نشاهد ظهور توترات وصراعات والتي تشجع تدمراً وسخطاً اجتماعياً من الصعب السيطرة عليه بدون بنية نقابية حقيقية وإدارة جديدة للموارد البشرية في المشروع.

السوفكوز والكولكوز هما دائماً الشكّلين الممكنين في المشاريع الزراعية، ولكن الإصلاح يتوقع اليوم ظهور زراعة تعاقدية قريبة من «التأجير الزراعي» المشكلة الرئيسية في الزراعة في الاتحاد السوفييتي تظل دائماً «حفز» المزارعين لكي يتوصل الاتحاد السوفييتي إلى الاستقلال الغذائي.

- المسكنات الثلاث ضد بقايا التجميعية:

الاتحاد السوفييتي لا ينتهي من حصن نتائج تجميع الأراضي الذي حطم عام الثلاثينيات الدينامية الزراعية الناشئة.

خروتشيف حاول علاج هذا النقص في الدينامية بواسطة رفع مهم للأسعار عند الإنتاج، لقد تضاعفت أحياناً أربع أو خمس مرات، ثم بواسطة الغاء التسليم الاجباري، وتم توزيع المواد الزراعية، المجمعة حتى ذلك الحين في محطات للمواد والجرارات، على الكولكوز.

عام 1963 تم الرجوع إلى التسليم الاجباري، ولكن كل تسليم يفيض عن المستوى الاجباري يستفيد من زيادة في السعر قدرت بـ 50٪، وبالتوازي قدر انذاك أن التعديلات الدورية في الاسعار تجعل دخول الفلاحين تزيد بمعدل أسرع مما عليه حال السوفييتات الأخرى، في بعض الحالات تم قبول الدعم لتفادي ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك، الاقتراع من الزراعة صار أقل فأقل قاعدة التراكم الاشتراكي.

اما بالنسبة للتنظيم بمعنى الكلمة فإن كوسيجين توجه نحو حلول مماثلة لتلك المطبقة في الصناعة، بالتوازي، قطع الأراضي الفردية والتي تمثل 60٪ من إنتاج البطاطا 26 - 40٪ من إنتاج الخضروات 20٪ من إنتاج اللحوم 30 - 40٪ من إنتاج الألبان، ليس فقط مسموح بها بل صارت تشجع، وجرت محاولة دمجها في دوائر توزيع أكثر فعالية، تم تطوير المخازن التعاونية التي تحاول منذ ذلك الحين أن تحل محل «أسواق الكولكوز» «بيع مباشر للمستهلكين» بعض المشروعات ذهبت إلى أبعد من ذلك، أنها تتوقع أن الأراضي الكبيرة سوف تقسم إلى مجموعات صغيرة من المزارعين، هذه المجموعات تكون عضواً في كولكوز كبير، ولكن استغلالهم للأرض يكون مستغلاً ذاتياً،

وأعضاءها يستفيدون مباشرة من مجهودهم الشخصي، ويتوقع آخرون أنه من الآن فصاعداً، باستثناء القمح لن تعطأ أوامر إنتاج، الإدارة تتصرف عن طريق أسعار الزراعة.

عام 1976 نشهد خطوة إلى الخلف، التركيز صار من جديد على لأحة اليوم. المركزية والتخطيط طبقت من جديد على الزراعة وأن كان بدرجة أقل منها في الصناعة. دروس الماضي بينت في الواقع أنه لا يجب كثيراً أضعاف استقلالية المزارعين محرومين من الاستقلالية فإن المزارعين يردون بالسلبية وتدني الإنتاج على كل مواجهة.

- محاولة خلق زراعة تعاقدية:

كل المحاولات للتغلب على النتائج السلبية للتجميع الزراعي فشلت والوضع في الاقتصاد ازداد خطورة في السنوات 70 و80. الاستثمارات الكثيفة التي تمتعت بها الزراعة منذ عام 1965 لم تعط شيئاً، عائد الرأسمال انهار، إنتاجية العمل خمس مرات أقل منها في الولايات المتحدة، نمو الإنتاج الزراعي صار من عام إلى آخر أقل أهمية، التبعية الغذائية للاتحاد السوفييتي زادت، العوامل المناخية لا تفسر كل شيء. في عام 1990، بينما المحاصيل كانت جيدة، إلا أن جزء منها كان مهدداً بالفساد والضياع بسبب نقص وسائل النقل وغياب الحماس في العمل.

بالنسبة لقورباتشيف، الوسيلة الوحيدة للخروج من المازق كانت انشاء علاقات جديدة بين الأرض وذلك الذي يزرعها، إعادة الملكية الخاصة التي تعطي الأرض لذلك الذي يزرعها ليست أمراً سهلاً.

اصلاح عام 1985 أراد للخروج من المازق توقيع عقود بدون تمييز بين سوفوكوز وكولكوز، الصيغتان على كل حال تقاربتا باطراد.

الشكل الأول العقد هو العقد بالباطن، مجموعة من العمال (فرقة، عائلة) تلتزم بتقديم إنتاج، هذه العقود يمكن أن تجري بالنسبة لقطع الأراضي الفردية مثلاً من أجل تسمين المواشى، في كل الأحوال المتعاقدين يحصلون على الوسائل بما في ذلك الأرض ليحققوا أهدافهم.

الشكل الثاني ويدعى عقد أيجار، يتم فيه التخلي عن استغلال الأرض مقابل عائد مستقلاً عن النتائج، هذا التخلي يكون عادة خمسين سنة، يبقى أنه إذا هذه الممارسات عبرت إلى داخل السوفكوز والكولكوز كل شيء يتوقف على شروط التسليم المفروضة على الآخرين، إذا كان المزارعون يتمتعون بوضع استقلالي فإننا قريبين جداً من الاستغلال الخاص.

- البيروسترويكيا تبحث عن مترشحين للملكية:

شيء مع ذلك مؤكد، من خلال أسواق الكولكوز أقام المزارعون بالنسبة لقسم من إنتاجهم سوقاً. لكن هذا السوق محدود، ولا يمس الصناعات الزراعية الغذائية. ويصطدم من ناحية أخرى بريبة الكولكوز والسوفكوز، مصير الكولكوز زمن النيب لم ينس بعد. ولكن هناك الأخطر، الاتحاد السوفيتي لم يعرف ابداً في أغلب مناطقه استغلال زراعي عائلي حقيقي، باستثناء تجارب النيب، فإنه مر عملياً مباشرة من المزارع الكبيرة شبه الإقطاعية إلى التجميع، والذي سهل غرس سلوك جديد، الخصوصية لا تستطيع الاعتماد، كما هو الحال في الصين، على تجربة آلاف السنين من الاستغلال العائلي المكثف غالباً للأرض. قسم كبير من الكولكوز حافظ على عقلية الأجير أن لم يكن الموظف، استغلال قطعة أرض تكفيه تماماً ولا يرى لماذا يؤجر هكتارات إضافية والتي تجبره على العمل وقتاً أطول. صحيح إدارة الكولكوز والسوفكوز تغيرت، ولكن إداراتها تفضل زيادة حرية القرار وحرية التسليم أكثر من تقسيم الأرض بين أعضائها وعلى كل حال كثير من الكولكوز فقيرة لدرجة أن اعضاءها لا يغريهم ابداً أخذها على عاتقهم، ربما ذلك ليس صدفة أن السيد ايقور ليقاتشيف، زعيم محافظ هو الذي حتى عام 1990 كان مكلفاً بالزراعة، أنه تعبير عن العالم الزراعي أكثر منه مصلح متحمس. مثيرة في نواياها، البيروسترويكيا بالنسبة للزراعة ظلت بعيدة عن الامال. في أكتوبر 1990، قورباتشيف اعترف أن إقامة الملكية الخاصة في الزراعة «مسألة حساسة» والكلمة الأخيرة يجب أن تعود .. «إلى الشعب».

الفصل السادس

السوق الاقتصادي الاشتراكي المفقود

خلال مرحلة ستالين، انسجام النظام يقوم على أولويات مفروضة من الأجهزة المركزية للتخطيط وفقاً لأهداف الحزب.

كل المحاولات لاعطاء استقلالية أكبر للمشاريع إرادت تخفيف دور الأولويات السياسية حتى تطيع القرارات أكثر العقلانية الاقتصادية.

من سوء الحظ أن كل الاصلاحات اصطدمت بنظام الأسعار الذي أُقيم ليضمن أولوية الاختيار السياسي على الاختيار الاقتصادي.

1 - نظام أسعار غريب:

نظام الأسعار في اقتصاد السوق يعكس أساساً النذرة، صحيح الانحرافات تكون ممكنة، والمشاريع تحاول دائماً خلق ريع من الأوضاع، ومن جانبها السلطة العامة تدير الأسعار بعدة أساليب. كل هذه الممارسات لا تفعل مع ذلك إلا تغيير شروط النذرة. السعر حتى عندما لا يعبر إلا عن نذرة مصطنعة هو علاقة قوة، يظل سمة اختيار المشاريع والمستهلكين. في اقتصاد السوق الرأسمالي، المشروع يحدد أهدافه ويقوم بتركيب العوامل التي تبدو له مثلي وفقاً لأسعار عوامل الإنتاج والأسعار التي يمكنه الحصول عليها من إنتاجه.

لا شيء من هذا في النظام الستاليني، لقد رأينا ذلك بالنسبة لخيرات الإنتاج، الأسعار ليس لها إلا دور محاسبي، ولا تعمل أبداً كمؤشر عن النذرة، بعض الأسعار حددت رمزياً في مستوى ضعيف، كما هو الحال مثلاً في خيرات المعدات والإنتاج، بالنسبة لخيرات الاستهلاك، صحيح كان لها دور ترشيدي، ولكن هنا أيضاً استثناءات كثيرة. الخيرات المقدر أنها اجتماعياً مفيدة تم الحفاظ

على أسعارها منخفضة أقل أحياناً من تكاليف إنتاجها الاصطناعية بفضل الدعم الممنوح لدوائر التوزيع، إلى جانب الترشيد بواسطة السعر كان هناك الترشيد بواسطة الكمية، وهذا يفسر تكون صفوف الانتظار أمام المخازن، ووجود عائد لا ينفق والذي يضخم الادخار دون أن يكون امتناعاً حقيقياً عن الاستهلاك.

الفصل بين السعر عند الاستهلاك، والسعر عند الإنتاج كان تقريباً تاماً. العملتان (تلك المستعملة في دائرة المشاريع وتلك الأخرى المستعملة من قبل المستهلكين عبر مخصصات الأجور) لا يمكن تحويل احدهما إلى الأخرى، الاقتصاد الخفي وأسواق الكولكوز لا يكفیان وحدهما لضمان العبور بين العملتين.

في كل الأحوال، في اختياراتها، لا تأخذ المشاريع الأسعار بعين الاعتبار، وإنما الأهداف والمواصفات المحددة من قبل الأجهزة المركزية، وهي تحدد التركيبة التي تسمح لها، كما أشرنا، بتجاوز الخطة دون تنفيذها، وفق الطريقة التي فرضت بها الأهداف وليس وفق الأسعار.

2 - البحث عن الانسجام في نظام الأسعار:

لا يكفي أن نقول أن نظام الأسعار القائم في البلدان الشرقية غير كاف ليتيح اختيارات متوافقة، أنه ليس نظام أسعار في اقتصاد السوق فاسد بعض الشيء، أنه نظام من طبيعة مختلفة، ذلك لأنه يثير سلوكاً لا نمطياً. في هذا النظام لا شيء يضمن في الواقع إنه عندما ترتفع الأسعار فإنه يحفز المشاريع على الإنتاج أكثر والمستهلكين على الشراء أقل.

- ما قدمه المنظرون الاشتراكيون:

بالنسبة للأساس، كل الإصلاحات التي توالى في إطار تخطيط يضمن الأولوية للاختيارات السياسية، أرادت أولاً تحديد «حقيقة الأسعار» وبمعنى آخر تحديد أسعار تعكس تكاليف الإنتاج.

الكل متفق من أجل تحديد الأسعار إنطلاقاً من تكاليف الإنتاج ولكن ماذا تشمل تكاليف الإنتاج؟ كيف ندخل ابدال الاهلاك؟ إلى أي مدى يمكن الذهاب في احتساب الرأسمال على المشروع؟ هل يتوجب أن نفرض عليه معدل فائدة والذي يفترض عكس الارتودوكسية الماركسية أن الرأسمال منتج؟ كيف نحدد تكاليف الإنتاج الجديد؟.

هذه وأن كانت أسئلة عملية إلا أنها ليست بدون نتائج سياسية، من ناحية أخرى لا يتعلق الأمر بمجرد حساب الأسعار يجب (وهذه الحالة الأكثر حساسية) تنظيم العلاقات بينها بشكل لا يجعلها تقود إلى قرارات فاسدة.

الأسعار المحض إدارية في عهد ستالين تعكس اختيارات سياسية. ابتداء من اللحظة التي نريد فيها محاولة تخصيص أمثل للموارد وفقاً للندرة فإن علاقات الأسعار تكون إقامتها صعبة جداً. نظرياً في النظام الرأسمالي، السعر المرجعي هو ذلك السعر الذي يقوم في وضعية تنافس محض وتام. الرياضي كانتوروفيتش طور اقتراباً والذي فيه يؤخذ بعين الاعتبار الإنتاجية الهامشية لاستخدامات مختلفة ممكنة للعمل المتوفر. هذا الاقتراب هو الأكثر ماركسية أو على الأقل ريكاردية.. ولكن من النظرية إلى التطبيق الطريق طويل.

- الاقتراب التجريبي.. تربيع حقيقي للدائرة:

منذ عام 1960 الاصلاح الأكثر طموحاً في الاتحاد السوفييتي كان عام 1962، الاقتراب تكاليف وسعر محاولة جبارة غير كافية. لقد جرى البحث للاقتراب أفضل من تكاليف الإنتاج، لكن هذه المحاولة الجبارة لم يكن بالإمكان انجازها. وعندما وصل قورباتشيف إلى السلطة، مع الحاجة على الضرورية المطلقة لاصلاح النظام، إلا أنه أرجأ ذلك إلى ما بعد 1991 - 1992.

يوجد اليوم، كما في كل اصلاحات الأسعار في البلاد الشرقية ثلاث أشكال من الأسعار: الأسعار المفروضة من الأجهزة المركزية والأسعار المحددة باتفاق بين المشاريع والأسعار الحرة للقطاع الخاص. هذا لا يحسن ابداً انسجام المجموع حتى لو تم التوصل إلى تحديد السعر على قاعدة التكاليف الهامشية، اننا في الواقع نبحث عن حل لمشكلة (تربيع الدائرة) يجب أن يتوازن العرض والطلب، وأن يحفز ويحبط، يغطي تكاليف الإنتاج الواسعة (لتحديث الجاهز الإنتاجي) ولا يضع في خطر أولوية الخطة.

- الأرقام الرخو في اقتصاد السوق الاشتراكي:

بكل الطرق، كيف الوصول إلى تحقيق كل هذه الأهداف، بينما السعر لا يمارس على المشروع وعلى المستهلك إلا إرغاماً رخواً؟.

أولاً معظم المشاريع تكون في وضع احتكاري أو شبه احتكاري على الأقل، تنوع الأسعار لا يعني في هذه الشروط أنها تقوم بتخصيص جديد لمواردها، لا عبات على التوليف بين الارغامات خارج السعر، يمكنها بدون مشقة كبيرة، الاستمرار - كما رأينا في الحفاظ على تخطيطها.

وبعد ذلك، في نظام العوز، حيث تحديد الاستهلاك يتم بواسطة الكمية أكثر منه بواسطة السعر، كل ارتفاع للأسعار لا يترجم إلى انخفاض الاستهلاك، من ناحية الدخل غير المنفقة مهمة وقادرة على مواجهة ارتفاع الأسعار دون خفض الطلب ومن ناحية أخرى مع البيروسترويكيا، دور الجماعة العمالية في اصلاح المشروع سهل رفع الأسعار إلى أن اضطرت الحكومة إلى تجميدها، أخيراً أن الأكثر فقراً والهامشيين هم فقط الذين اضطروا إلى الحد من استهلاكهم. لكن هذا الاستهلاك أصلاً ضعيف، خفض ليس له أي تأثير توازني .

ارغامات الميزانية على المشروع هي أيضاً رخوة جداً، إذا نتج مشروع ما بالخسارة بسبب تغير الأسعار فإنه يحصل عموماً على دعم، الافلاس متوقفاً في قانون 1987، لكنه حتى الآن مجرد تهديد نظري.

على كل حال أهمية التسليف بين المشاريع يمكنها أن تثير سلسلة من الافلاسات خطيرة جداً، مشروع ما يواجه صعوبة، أمامه كل الفرص لأن يعوم. أخيراً في النظام الجديد استطاعت المشاريع الوصول بسهولة إلى الاقتراض، والنظام الضريبي مرن جداً يمكنه أن يؤدي إلى ترتيبات مريحة.

- السوق في حاجة إلى ملاك:

العقوبات على الاختيار السيء ليست إذن فعالة، وتكون أقل فعالية عندما لا يوجد أي اتصال بين نتائج المشروع وقيمتها، ملكية المشاريع ليس لها ثمن في الاتحاد السوفييتي، إذا اتخذ مشروع ما قرارات تُتيح له تحقيق الخطة أو الحصول على أرباح وذلك بقيامه باجراءات تخفض من إمكانية نموه على المدى الطويل، لن يواجه أي عقوبة تمس قيمة المشروع. هذه القيمة ليست قابلة للسحاب في الشروط الحالية، وهذا يمكن أن يقود المشروع إلى أن لا يتخذ اجراءات إلا وفق المدى القصير دون الاهتمام بالمستقبل. وهذا يزيد سوءاً استحالة اصلاح الأسعار بما يؤدي إلى سلوك مطابق لذلك المنتظر من تنوع

الأسعار في نظام السوق، حتى وأن كان اليوم دور ملكية خيرات الإنتاج لم يعد في الأنظمة الرأسمالية ما كان في الماضي، وإذا كان أحياناً هناك تناقض - وسنرى ذلك - بين الملكية والاستراتيجية الصناعية إلا أن اقتصاد السوق لا يمكنه الاستغناء عن الملكية.

- ليس ثمة اقتصاد سوق اشتراكي ممكن:

في النهاية محاولة إقامة اشتراكية السوق فشلت لأن السلطة المركزية تحاول دائماً بطريقة أو بأخرى الحفاظ على نظامين للأسعار، أحدهما يعكس الأولويات السياسية والآخر بدأ يعكس النذرة النسبية . من سوء الحظ عدة عناصر تمنع النظام الثاني من استبعاد الأول، والنظام الأول ليس مجرد تصحيح للثاني. في داخل اقتصاد السوق ليست الأسعار الإدارية غائبة ولا تصحيح أسعار السوق مفقداً، إلا أن الأمر يتعلق بتصحيح الأسعار التي وصل إليها السوق تلقائياً وليس الأسعار المستقاة من منطق آخر وبدون علاقة حقيقية مع النذرة. في الأنظمة الاشتراكية عندما يتم إدخال السوق حقيقة لا تدخل معه كل أرغامات اقتصاد السوق، وهكذا الحال خصوصاً فيما يتعلق بالارغامات المالية، فصل الإدارة عن الملكية لا يسهل الأمور استحالة المرور بهدوء إلى اقتضاء السوق الاشتراكي تدفع بعض الكتاب إلى التفكير في مرور عنيف، هذا ما يحدث في ألمانيا الديمقراطية ولكن من خلال ابتلاعها المحض من قبل ألمانيا الاتحادية والتي تتحمل جانب كبير من تكاليف التحول، نتائج انتشار التحديث في الشرق يمكنه أن يسهل الأمور.

المجر، بولندا، تشيكوسلوفاكيا تتوجه أيضاً نحو استراتيجية قطيعة. هكذا في بولندا، البروفيسور جوفري ساش من هارفارد مستشار الحكومة البولندية، اقترح ربط تعديل اقتصاد كلي عنيف (خطة استقرار مدعمة كل الارغامات المالية) مع خصوصية سريعة للأموال العامة والغاء كل الارغامات التنظيمية، أنه علاج الصدمة، ليس من المؤكد أن يتم تطبيقه في بولندا بشكل دائم.

في الاتحاد السوفييتي، حكومة نيقولاى ريجكوف، رغم اخفاقاتها، ورغم اختلالات النظام الاقتصادي المتعاطمة تتبع طريق اقتصاد السوق الاشتراكي.

أمام المازق الحال يفضل قورباتشيف خطة أكثر جذرية، خطة شاتالين، هذه الخطة تربط الانتقال إلى اقتصاد السوق الخالص مع خصوصية المشاريع وإلى إقامة نظام مصرفي حقيقي مستقلاً عن الدولة، تتفق مع رغبة بوريس البتسين رئيس جمهورية روسيا في اصلاح جذري وسريع. البرلمان السوفييتي اضطر في سبتمبر عام 1990 م أن يحسم الأمر بين ريجكوف وشاتالين، لكنه لم يتم ذلك رغم تفضيل قورباتشيف لحظة شاتالين، ريجكوف مدعوماً من الوزارات المركزية، وبدون شك من قسم من الجيش هدد بالاستقالة إذا صوت البرلمان لصالح خطة شاتالين. أخيراً قورباتشيف قرر حلاً وسطاً.

رأي خبراء صندوق النقد الدولي يذهب إلى أن الاسراع الحاد بانشاء اقتصاد السوق لا يستطيع في الظروف الحالية إلا زيادة اختلالات النظام الاقتصادي، وربما يدفع إلى ذلك. أمكن الاعتقاد بعض الوقت أن اصلاح شاتالين سوف يفرض بمراسيم رئاسية في أقل من سنتين. المباديء المرشدة التي جرى التصويت عليها في البرلمان السوفييتي في 19 أكتوبر 1980 كانت غامضة، أنها تقترب من موقف ريجكوف الحذر أن لم يكن محافظ، ما هو مؤكد أنه منذئذ فصاعداً المصطلح سيكون اقتصاد السوق وليس اقتصاد السوق الاشتراكي. الشركات الأجنبية، على كل حال، صرح لها أن تملك بكل معنى الكلمة مشاريعاً سوفيتية. نسق الانتقال في الوقت الحالي موضوع خلافات عميقة، وفي الحدود القصوى كل جمهورية تستطيع محاولة - على حسابها الخاص - تحقيق نسق الانتقال من موديل إلى آخر. وهذا ما لا يسمح بالتأكيد بانسجام الكل. في الانتظار، من المراسيم الرئاسية الأولى أحدهما يتعلق بنقل تعبئة (جهاز اصدار العملة) من مجلس الوزراء إلى البرلمان، والاخر يتعلق بالطبع بالأسعار حجر العثرة أمام كل اصلاحات اقتصاد الاتحاد السوفييتي.

الأول يريد وضع حد للجوء المنتظم إلى اصدار العملة على بياض الذي تمارسه حالياً حكومة ريجكوف، أنها خطوة أولى نحو تصليب الارغامات النقدية، والذي رأينا فيما سبق أهميته، لقد حان الوقت لأن العجز في الميزانية وحده وصل أكثر من 150 مليار روبل.

الثاني حاول مرة أخرى احداث تحرير تدريجي للأسعار، أنه بالطبع على درجة من التعقيد محبطة للعزائم، ويتضمن اقرار تعويض لتفادي ارتفاع مفرط

السرعة في أسعار القطاعي. واتخذت اجراءات ضد أولئك الذين يخالفون قواعد الأسعار المفروضة، اننا قريين جداً من اقتصاد السوق الاشتراكي، هذه الرسوم اثار غضب نائب رئيس الوزراء الروسي الذي اعتبر ان الرقابة على الأسعار التي يقيمها ضارة بسلطة الحكومة والبرلمان الروسي، النقاش حول القوميات صار يتداخل في النقاش حول الاصلاح الاقتصادي ويخلط الأوراق بعض الشيء. خلال خمسمائة يوم توجب على قورباتشيف محاولة دمج اقتصادين لا يمكن المصالحة بينهما من حيث المبدأ، بين النظام الاشتراكي المخطط واقتصاد السوق، يبدو أن اشتراكية السوق كما يقول بعض الروس ساخرين، تعني عبوره في قفرتيه.

3 - منافذ نظام أسعار غير متناسق:

غياب نظام أسعار متناسق لم يمنع مع ذلك، وخلال عشرات السنين، النظام من العمل، وإذن أن تكون له بعض المرونة ثلاث عناصر أتاحت حداً أدنى من التعديل بين العرض والطلب والذي لم يتوصل إلى فرضه لا المخططون ولانظام الأسعار.

- تطور اقتصاد خفي أو على الأقل غير رسمي.

- التضخم.

- الاستعانة بالخارج.

بقدر ما هذه التشوهات تزداد خطورة، هذه المنافذ الثلاث اخذت حجماً صار يهدد بالأختلال التام أن لم يكن تدمير النظام الذي يحاول تأطير الاقتصاد الرسمي.

- تطور الاقتصاد الموازي وفعالية الفساد:

ضغط الطلب ساعد على تطوير نشاط غير متوقع في الخطة منظوراً إليهم في البداية على أنهم مجرموا اقتصاد، بعض المفسدين اعدموا رمياً بالرصاص. إلا أن النشاطات الخفية لم تتوقف عن الانتشار باطراد، قبل التصريح بتطور الأنشطة الخاصة بكثير تحت ستار التعاونيات، بعض الأنشطة الذاهبة أحياناً إلى أبعد من مهنة سرية، تصنع أو تنتج بعض مارات الخطة أنه من الأفضل

أهماله (مجوهرات، أحمر شفاه، امقاص، شوك اسطوانات الجاز، نواقيص كنائس، تاج الزواج، بطاريات طبخ، دراجات نارية) في إقليم ليتينقرا، نصف السكان في مدينة صغيرة كانوا منشغلين على هذا النحو في صناعات خاصة، شكلياً ممنوعة، وجدوا أنفسهم بذلك في حالة جيدة، حيث أن رصيد صندوق الادخار بالنسبة لكل فرد منهم كان ضعف المتوسط الوطني (واقعة نشرتها جريدة أزفستيا).

في جورجيا، في مزارع الكروم نلاحظ بنايات دارات عديدة والتي انجزت من قبل الكولكوز أنفسهم والتي ليس لها علاقة بالبيوت المتواضعة، أنها تفترض استيراد مواد مهمة جداً.

لم نعد في اطار نشاط عامشي (مقايسة) أو رشوة مندبها النشاط الموازي يعطي مرونة للنظام، الدخول الفائضة تتجمع وتسمح لأسعار السوق الرسمي أن تظل مستقرة.

اليوم هذا الإنتاج الموازي أدى إلى أسواق حقيقية في النهاية معترف بها، في بعض الشوارع والميادين.

من ناحية أخرى، صعوبة التزويد التي تواجه بعض المشاريع، وجود بعض الموصفات أثارت نشاطاً موازياً، أمام استحالة الحصول على بعض المعدات بالأساليب المشروعة، والمشاريع الكبرى «تدير نفسها» بتصنيعها لهذه المعدات بنفسها، أو تتفاهم خفية مع من يصنعها لتحصل منهم على حاجتها خارج الدوائر الرسمية، هكذا نرى مصنعاً للجرارات يصنع سراً دراجات والتي يحتاجها العاملون فيه للمجي إلى العمل، وقبل حصولها على ومرونة أكثر في مكافأة العاملين، اخترعت المشاريع أساليب تحايل لتزيد في الإنتاجية، هكذا خلقت مثلاً اجراء وهميين والدين ملفاتهم في حالة شكلية سليمة، ثم تخصص أجور هؤلاء الوهميين للأشخاص الأكثر ضرورة والأكثر فعالية (هذا لا يسهل ابداً رفع الإنتاجية الظاهرة، ولكن المشروع يمكن أن يحقق أهدافه الأخرى) هذا هو مبدأ «النفوس الميتة» المعروف جداً في بعض بلدات أورسيكا. حتى المحاكم السوفيتية حائرة أمام مثل هذه الممارسات: هل يجب معاقبة هذا؟

المستول مثلاً، في مكافحة التجمد الذي بفضل التوزيع السري للأجور

(النفوس الميتة) نشط فريقه وتمكن من الحيلولة دون تدمير الكروم الأرمنية، التجمد، كما يلاحظ المعلق السوفييتي ليس خاضعاً للتنظيمات.. اخلاص وعدم فعالية مقابل تحايل وفعالية: لغز عجيب!.

نظرياً البيروسترويكا، باعطائها مرونة أكثر في إدارة المشاريع وسماعها بإنشاء شركات خاصة، كان يمكن أن تجعل كل هذه الممارسات الموازية غير مجدية، في الواقع أثارها المنحرفة في سلوك المشاريع وغياب تجارة الجملة، جعلتها كما رأينا أكثر ضرورية، جانب كبير من التعاونيات الخاصة لا تتوصل إلى الإنتاج إلا بالتزويد من الدوائر الموازية.

أما بالنسبة للسوق الكولكوزي، الذي كان دائماً مصرحاً به، فإنه يأخذ الآن أهمية متعاظمة مع الأسعار التي ترتفع أكثر سرعة من المتوسط. إذا اضعفنا إلى هذه الدخول الموازية الدعم الممنوح للكولكوز والسوفكوز للحفاظ على الأسعار منخفضة، بالنسبة للمنتجات الزراعية، يمكن أن نتوقع اللحظة التي فيها الزراعة تستفيد، كما هو الحال في البلدان الرأسمالية الكبيرة. من تحويل فائض الإنتاجية الآتي من قطاعات أخرى، اننا اليوم بعدين جداً عن تمويل التراكم الاشتراكي من خلال تجميع الأراضي .

- التضخم وإعادة التوازن الاقتصادي:

خلال وقت طويل، التحديد السلطوي لأسعار القطاعي استطاع خلق وهم: اختلال التوازن بين العرض والطلب لا يترجم إلى ارتفاع في الأسعار. يجري الحديث عندئذ عن «تضخم مسيطر عليه» بينما يجب الحديث عن تضخم مخفي. ذلك لأن مؤشرات تضخم مهمة كانت موجودة.

- مؤشرات تضخم خفي:

المؤشر الأول لهذا التضخم الخفي انتفاخ رصيد الادخار والذي هو في الواقع «فضلات نقدية» لا يمكن انفاقها لأنه لم يعد هناك شيء للشراء. في عام 1988، الرصيد في صناديق الادخار كان يقارب 300 مليار روبل، يضاف إليه كتلة تقدر من 100 إلى 200 مليار روبل محتفظ بها سيولة عند الخواص ولكن عام 1988 القيمة الرسمية الكلية لتجارة القطاعي (دولة أو تعاونيات) قدرت بحوالي 360 مليار روبل. أنها قنبلة نقدية حقيقية، والتي يمكنها مواجهة ارتفاع

الأسعار. وفي كل الأحوال تتيح للمستهلكين ابتلاع كل امداد للتجارة القطاعية (التجزئة). هكذا سكان موسكو ينقصهم كل شيء، افتتاح محل است لودير (محل أدوات تجميل وعطور) أو مكندونالدز، يثير مهما كان السعر تدفق المستهلكين.

العلاقة الثانية للتضخم الخفي هي — على كل حال — طوابير الانتظار هذه نتيجة ترشيد، ليس بواسطة الأسعار ولكن بواسطة الكمية، الأسعار الرسمية مستقرة، ولكن لا يمكن إلا بصعوبة الحصول على ما هو مرغوب.

— من التضخم الخفي إلى التضخم بمعنى الكلمة:

منذ البيروسترويكا، هذه الأشكال الخاصة من التضخم لم تختف، تعديل الطلب بواسطة السعر ظل جزئياً، ارتفاع بعض الأسعار كان يمكن أن يكون لها آثار اجتماعية قوية جداً، وتطور السوق الكولكوزي الموازي ليس كافياً ليستوعب «فضلات النقد» في انتظار الاتفاق، مع ذلك أسواق الكولكوز فيها الأسعار أعلى من اثنين إلى ثلاث مرات أعلى من تلك التي في مخازن الدولة. أما بالنسبة للسوق الموازي، فإن اختلاف أسعاره من الصعب الكشف عنه، إلا أنها بالتأكيد أكثر ارتفاعاً.

إن الانتقال يجري تدريجياً من تضخم خفي إلى تضخم في وضح النهار، بينما منذ بضعة سنوات، الاقتصادي، الاقتصاديون السوفييت يقبلون ارتفاعاً بمعدل 11 إلى 12٪ صار أقرب إلى الحقيقة.

هذا التضخم بواسطة العوز ازداد اليوم خطورة بسبب اصدار نقدي في غير وقته والذي يضعف من ارغامات السوق. عجز في الموازنة قدره عام 1989، 100 مليار روبل.

إنخفاض أسعار النفط منذ عام 1981 جعل الدولة السوفييتية تخسر حوالي 40 مليار روبل، الحملات ضد أدمان الكحول ترجمت إلى نقص يتطلب التعويض بمقدار 36 مليار، لأن صناعة الخمور السرية حلت محل الإنتاج الرسمي. تماماً كما حدث في الولايات المتحدة في العشرينات، الكفاح ضد الكحول صنع ثروة المهربين.

من أجل الحد من آثار ارتفاع أسعار المنتوجات ذات الضرورة الأولى اضطرت الحكومة أن تدفع لها سعراً للمنتجين أكبر مما تبيع به مخازن الدولة للمستهلكين. عام 1989 بضعة 66 مليار روبل دعم تم توزيعها بهدف تقادي ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وحوالي 16 مليار من أجل منع ارتفاع أسعار المواصلات وأسعار ملابس الأطفال.

لكي يمول هذا العجز، تمارس الدولة سياسة حالياً لها واقعياً نفس نتائج البطاقة البيضاء (قروض من بنك الدولة المركزية) الدولة تستخدم رصيد صناديق الادخار أو تقترح على أصحاب الرصيد أن يكتتبوا في الاقراض، أنها تعيد إلى التداول الفوائض المالية عند الخواص، والتي حتى ذلك الحين كانت «نائمة». التضخم النقدي يهدد، ومن خلال الأسواق الموازية، الهروب أمام النقود يمكن في كل لحظة أن ينطلق.

- الاستنجد بالاجنبي:

عدم الكفاية الداخلية، وانعدام التنسيق الاقتصادي في الإنتاج، ترجمت في النهاية في توجيه الدعوة للأجانب.

- بناء مجال اشتراكي كبير:

في فترة أولى، ومن خلال بلدان الكومكوم (مجلس التعاون الاقتصادي)، استفاد الاتحاد السوفييتي أكثر من غيره في التبادل المهم مع دول أوروبا الشرقية، رفع قيمة الروبل سمح له بالحصول وبأسعار زهيدة على المنتوجات الصناعية والزراعية التي يحتاجها مقابل تزويدها وبأسعار عالية. خصوصاً المواد الخام. لقد رأينا أن هذا التبادل غير المتكافئ قد سهله انشمار شركات مختلطة (بمشاركة سوفيتية) في أوروبا الشرقية. ابتداء من عام 1956، هذه الممارسات لزم التخلي عنها لأنها تهدد باثارة توترات سياسية خطيرة، لقد الغى السوفييت حتى الديون، على المدى الطويل، المستحقة على الاعضاء الآخرين للكومكوم. منذ ذلك الحين، التبادل بين الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية صار طبيعياً.

وفي نفس الوقت اضطرت الاتحاد السوفييتي أن يستورد من الغرب العناصر الأساسية للحفاظ على نموه، أولاً الحبوب لكي يتفادي انهيار القاعدة الغذائية التي أهملها طويلاً أنه التزويد الأمريكي، وعلى درجة أقل، الأوربي الذي

أتاح كل عام بضع حاجيات للاقتصاد السوفييتي وبدعم زيادة التدمير عند المستهلكين (40 مليون طن سنوياً). لقد استورد الاتحاد السوفييتي أيضاً تقنية غربية، خصوصاً من أجل استثمار موارد سيبيريا، خلال السبعينيات، تباطؤ النمو الرأسمالي كانت له، من وجهة النظر هذه، انعكاسات مهمة، لقد جعل السوفييت يفقدون الأمل في تطور تصديرهم الخاص، والتمكن بفضل من «الدفع» اللازم ثمناً للقاعدة غير الممكن الاستغناء عنها في نموها. ومثل البلدان الشرقية الأخرى، اضطر الاتحاد السوفييتي إلى الاستدانة وإلى الحد من الاستيراد، مع ذلك من المدهش جداً أن نلاحظ أن الغرب، في النهاية، هو الذي بواسطة مبيعاته وقروضه جعل عدم الانسجام لا يتجاوز حد اللامقبول، وأتاح للسوفييت الحصول على الحد الأدنى من الزبدة، والحد الأعلى من المدافع.

- الانفتاح على الغرب:

اليوم الدعوة للأجنبي أشد الحاحاً، من ناحية يحاول الاتحاد السوفييتي، على أراضيه، انتشار فروع مشروعات رأسمالية أو أيضاً مشاريع مشتركة، أكثر من 300 مشروع صرح لها عام 1988، و 700 عام 1990، لكن هذا لا يزال دون المأمول، بين التصريح والتنفيذ زمن طويل، البعض من أجل الاسراع بظهورها في واقع التنفيذ، اقترحوا مناطق حرة.

من ناحية أخرى، الاتحاد السوفييتي، لكي يتغلب على العوز لجأ إلى الاستيراد الكثيف بفضل القروض الممنوحة له من الغرب وحادثة المانيا واعتدال المطالب السوفيتية في محادثات نزع السلاح تمثل مساومة بالكاد مستورة. من ناحية يريد الغرب تفادي وضع قوربا تشيف في مشكلة، والغرب مستعد لمساعدته، ويبقى أن نعرف أن كانت هذه النوايا الطيبة في مستوى آمال السوفييت. إذا كان الألمان والفرنسيون أنصار تقديم مساعدات مالية للاتحاد السوفييتي، فإن الأمريكيين واليابانيين والإنجليز كانوا، والوقت طويل مترددين في موقفهم. الاختلال الحالي للبير وسترويك (إعادة البناء) يخفيهم، ويترددون في مساعدة بلد يحافظ على صناعة عسكرية مهمة جداً. مع ذلك، أزمة الخليج (الثانية) قادت الأمريكان إلى ترطيب موقفهم، وعرضوا وعداً بمساعدة أساسية. يبقى أن نعرف إذا كان وضع الأمريكان المالي نفسه يسمح لهم بالايفاء بهذا الوعد.

وفي الانتظار، شبكات تجارية حقيقية خفية ظهرت على الحدود، مستفيدة

من الأسعار الرسمية المنخفضة، مستهلكون زائفون يكتسحون الإنتاج الرسمي لكي يبادلوه بمنتجات والتي المستهلك السوفييتي مستعد لدفع ثمن مرتفع لها.

البولنديون قاموا بدور نسط كوسطاء في هذا السوق الموازي. في بياستك، على الحدود بين الاتحاد السوفييتي وبولندا، من خمسة إلى ستة آلاف شخص يجرون كل يوم تبادلاً من كل نوع. لقد قدر أن الاتحاد السوفييتي قد صدر، من خلال هذا السوق الموازي حوالي 400,000 جهاز مرئي، 200,000 ثلاجة، 50,000 آلة غسيل ملابس وذلك خلال عشرة شهور الأولى من عام 1988. أنه من الصعب القيام بجرد الخيرات المستوردة بنفس الطريق. ولكن كثافة الأسواق الموازية في المدن الكبرى يدل على أن التبادل يسير على هذا النحو في اتجاهين.

على المدى، إذا كان الاتحاد السوفييتي يريد حقاً الاندماج في التبادل الدولي فإنه يتوجب عليه تبني الأسعار العالية وأن يجعل عملته قابلة للتحويل. حتى الآن المقايضة وتجارة الدولة تسمح له بتفادي هذه الاجراءات. ولكن كيف يمكن تبني اسعاراً عالية، وعملة قابلة للتحويل عندما يظل نظام الأسعار غير متناسق جداً، أو على الأقل ثنائي. الانفتاح على الخارج منفذ للهروب من عدم تناسق نظام الأسعار، يحيل إلى نفس المشاكل القديمة.

النومينكلاتورا وأزمات الأنظمة الاشتراكية

في منتصف عام التسعين هذا، لم يتوصل أي نظام اشتراكي إلى تحقيق اصلاح مرض لنظامه الاقتصادي.

الاصلاحات لم تؤد أحياناً إلا إلى زيادة مساويء الوضع. في الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية، شهدنا انهيارات عنيفة للبنى السياسية القديمة، في كل مكان، حتى عندما القوى غير الشيوعية لم تستول بعد على السلطة صار إقامة السوق - الرأسمالي - هدفاً. في الاتحاد السوفييتي الوقت لم يعد للاصلاح وإنما لاقتصاد السوق المحض، والحزب الشيوعي صار في موقف دفاع، إذا كانت الاصلاحات الجذرية مبرمجة زمنياً فإن العودة إلى اقتصاد السوق رسمياً هي هدف الرئيس قورباتشيف، الدولة صارت مستقلة عن الحزب والأخير لم تعد لديه وسائل فرض دكتاتورية مطلقة.

الحزب الشيوعي لم يعد يحافظ على احتكار السلطة إلا في البانيا، وفي البلدان الشيوعية في العالم الثالث (الصين، كوريا الشمالية، فيتنام، كوبا) إلا أن هذه البلدان أيضاً أما أنها بدأت في محاولة تحرير نظامها أو أنها اضطرت إلى قمع صعود المطالبة بديمقراطية أكثر، وهذه كانت حالة الصين والتي مع ذلك، ومنذ عدة سنوات، بدأت في سياسة تحرير اقتصادها.

ما يثير الدهشة هو سرعة التحول، أو بالأصح سرعة انهيار الأنظمة الاشتراكية، عكس الأنظمة الرأسمالية، التي عرفت حتى الآن، كيف تستوعب التناقضات الخطيرة جداً والتي هددتها أحياناً بالانهيار، فإن الأنظمة الاشتراكية لم تتوصل إلى استيعاب تناقضاتها. طبقاً لنظرية الكوارث، التوترات المتناقضة بتراكمها دون حل تؤدي إلى انهيار عنيف، أزمات التعديل تحولت إلى أزمات قلبية كبرى.. أزمة بديل.

في المستوى الأول من التحليل، والذي حتى الآن وضعنا أنفسنا فيه، يمكن أن نفسر استحالة الاصلاح هذه بواسطة خواص التنظيم الاقتصادي.

إلا أن هذه الحتمية الاقتصادية لا تفسر كل شيء، خلف الإصلاح المستحيل للأنظمة الاقتصادية الاشتراكية، هناك تشنج طبقة مسيطرة في سلطتها وفي امتيازاتها.

1- ولادة مجتمع صناعي:

في الظاهر، الاشتراكية يمكن أن تفسر على أنها طريقة لاسراع التطور نحو مجتمع صناعي.

لنأخذ حالة الاتحاد السوفييتي في بداية الثمانينيات:

متخلصاً من القمع البوليسي الدائم، ومتطلعاً إلى استهلاك أكثر وفرة، المجتمع السوفييتي أخذ بالتدرج شكل مجتمع صناعي السكان (268 مليون) في أغلبهم يسكنون المدن (140م في المدن مقابل 28 م عام 1913) العائلة تصغر (1, 2 طفل عام 1980 مقابل 2,9 طفل عام 1960، 4,9 طفل عام 1925) تحديد النسل ينتشر سريعاً، معدل الولادات ليس أكثر من 18,5٪ مقابل 24٪ عام 1960. 45,5٪ عام 1925. أي أن 21٪ من العائلات السوفييتية ليس لها أطفال 35,4٪ لها طفل واحد. هنا مشكلة خطيرة بالنسبة للاتحاد السوفييتي. والأخطر أن هذه المعطيات العامة تخفي معطيات مختلفة، الجزء السلافي من الاتحاد السوفييتي يعيش انهيار سكانياً أكثر سرعة من الجزء الشرقي وخصوصاً المناطق الإسلامية، ولكن نحن نعرض أن السكان المسلمين لا يتنقلون إلا قليلاً في الاتحاد السوفييتي، وكذلك مناطق السلاف، حيث الانهيار السكاني سريع، تمد المناطق الشرقية بالكوادر والعمال المؤهلين، بينما المناطق التي في طريقها إلى الاكتظاظ السكاني لا تمدّها باليد العاملة غير المؤهلة أو قليلة التأهيل.

السكان تعلموا، منذ عام 1960، 40 مليون صغير تستقبلهم المدارس سنوياً، ابتدائية وثانوية، الدخول إلى الجامعة بناء على مسابقة، النجاح يعطي الحق في منحة، مؤسسات التعليم العليا و 3000 معهد بحوث يستقبلون مليوني طالب مندئذ، يملك الاتحاد السوفييتي أكثر من مليون مهندس وأربعة مليون تقني عالي، إرادة التعلم شاعت بانتظام في كل مجتمع، محاضرات أو دروس المساء والدراسة بالمراسلة تجد تشجيعاً، في المتوسط، رجل غير متزوج

يخصص 1,18 ياعة للتعليم الدائم كل أسبوع، رجل عامل متزوج يخصص 42 دقيقة كل أسبوع، امرأة عاملة غير متزوجة تخصص 42. د. امرأة عاملة متزوجة 18 دقيقة في فرنسا على نفس المنوال 12 دقيقة، 6 دقائق، 6 دقائق، صفر، ثم لا شيء.

صعود الكوادر هذا، وإرادة التكوين تواكب علاقة شيتاً فشيئاً صارت وثيقة بين الوضع الاجتماعي والوظيفة التي فيها كل شخص، لأن الكوادر تطلب دوراً من الدرجة الأولى، الحزب نفسه تأثر بهذا التوجه منذ المؤتمر الثاني والعشرين والثالث والعشرين، ثلثي الاعضاء الجدد تم استقطابهم من بين المثقفين، إلا أنه ومنذ عام 1967 ظهرت ردة فعل ضد هذا التطور، والمسئولون في الحزب فضلوا التقليل في عدد المنظمين إلى الحزب على أن يتركوه يكتسح من قبل الكوادر والمثقفين.

اخيراً هؤلاء الناس يطمحون في الرفاهية والحياة الأفضل مادياً. إنتاج المعدات المنزلية يزدهر، متوسط الأجهزة المرئية بالنسبة لمائة فرد وصل (30 جهاز لكل 100) تعادل نفس النسبة في أوروبا العشرة.

من ناحية أخرى، السوفييت يريدون حياة في مساكن أفضل والكوادر يريدون بيتاً ثانياً (أو داتشا) وإذا كانت أزمة السكن لم تحل فإن أكثر من عشرة مليون شخص يحصلون سنوياً على مساكن جديدة.

الضغط من أجل بيوت أفضل كان لدرجة أنه كَوْن قطاعاً خاصاً بالبناء يتبع غالباً المشاريع الكبرى، ويمول بواسطة الادخار الخاص. في المناطق العمرانية، البناء الخاص، المنفذ أحياناً بواسطة مشاريع موازية، يمثل أكثر من ثلث الاستثمارات أما في الريف، مجموع البيوت الفردية تم بناؤها تقريباً بفضل الادخار وبفضل النشاط الخاص للكولكوز، مرسوم عام 1962، الذي يحضر البناء الخاص، ليس مطبقاً إلا في المدن الكبيرة، عشاق الداتشا - الدارات - يستغلون ذلك جيداً.

2 - ظهور طبقة مهيمنة جديدة:

نظرياً، وحتى فترة قريبة، الأنظمة الشيوعية تقر بوجود ثلاث طبقات في

داخلها: طبقة الكولكوز، طبقة العمال، وطبقة المستخدمين. يمكن أن توجد توترات بين هذه الطبقات الثلاث، ولكن وجود صراع طبقي كان رسمياً منقياً.

-الثلاث طبقات الرسمية:

طبقة الا انتليجنسيا التي تشمل كل الكوادر والبيروقراطية يبدو تستقر باطراد، قليل من أبناء الموظفين يعودون للمصنع 82% من أبناء الانتليجنسيا يتابعون دراساتهم بعد الثانوية مقابل 10% من أطفال الكولوز. صحيح من 30 إلى 40% من ابناء العمال يذهبون إلى الجامعة، وهي نسبة معتبرة مقارنة بفرنسا، ولكن البيروقراطية تتخلد. العبور إلى الانتليجنسيا ليس ممكناً إلا بفضل توسعها الكمي، وامتياز الغير يدوي، ضل أيضاً كما في الماضي كبير.

في قلب الانتليجنسيا، جهاز الحزب يشكل مجموعة مهيمنة، أنها النوميكلاتورا، والتي سوف نتناولها فيها بعد..

بالتوازي مع توسع الانتليخسيا، رأينا يتضخم، بفضل الهجرة من الريف، عدد عمال الصناعة والنقل، في شرق الأورال الطبقة العاملة تتكون أساساً من فلاحين تركوا الأرض حديثاً، أناس بدون جذور وبدون وعي بمشاكلهم، في الغرب، في روسيا، وفي أوكرانيا هناك طبقة عاملة، والعمل في المصنع من الأب إلى الأبن. في السنوات الأولى من الاجراءات ضد الستالينية، كانت الأزمة خطيرة جداً، في نوفمبر 195 حدثت اضرابات عمالية، لكن الحكومة تكتمت على الموضوع، ولكن دورياً تنفجر صراعات جديدة، لقد ولد الرأي العمالي، مع ذلك لا يجب أن نتخيل ظهور صراع طبقي مماثل لذلك الذي شهدته البلدان الصناعية خلال القرن التاسع عشر. هذا ليس في خط تطور المجتمعات الصناعية. إلا أنه بقدر ما تزداد الإزمة الاقتصادية حدة، فإننا نرى الحركات الاجتماعية تتطور. اضراب عمال المناجم كان المعبر عن خصائص هذه الحركة.

في الأرياف التعارض حاد أيضاً بين الاطر الإدارية والكولكوز قدر حدته بين الكولكوز الفقراء والكولكوز والاغنياء، تصفية محطات الجرارات الزراعية زاد في سوء هذه الظاهرة، بعض الكولكوز الاغنياء انتهزوا ذلك لكي يراكموا المعدات وليحصلوا من ذلك على أرباح عند تأجيرها للكولكوز الفقراء. الاجراءات الجديدة للبيروسترويكا لم تفعل بالتأكيد إلا الاسراع بهذا التطور.

النظام السوفييتي. مع ذلك غير بعمق المجتمع الاقطاعي القيصري ومنذ وفاة ستالين تخلص المجتمع تدريجياً من شبح الدولة البوليسية، على الأقل بالنسبة لأولئك الذين يقبلون التطابق مع مظاهر الانتماء.

المجتمع السوفييتي صار مجتمعاً حديثاً، ولكن النظام ميز طبقة والتي، متمسكة بامتيازاتها شلت التطور الاقتصادي والاجتماعي.

- ولادة وتطور النوميكلاتورا:

في الحقيقة، في قلب الانتليجنسيا، تكونت بالتدريج مجموعة قيادية هذه المجموعة ولدت في السنوات العشرين عندما بدا أنه من الضروري وجود كوادر موثوق بها، تم انذاك إعداد قائمة بالوظائف والمراكز التي على الحزب السيطرة عليها بطريقة دقيقة وعلى أساليب شغلها. أسس الاختيار لم تكن ببساطة منذ ذلك الحين المهارة التقنية ولكن الوفاء السياسي والاستقامة العقائدية. يوجد اليوم عدة نوميكلاتورا والتي يتبع كل منها درجة أقل أو أعلى في هرمية الحزب. يقدر عام 1988 أن هذه النوميكلاتورا تبلغ 750,000 وظيفة سواء داخل الحزب أو داخل الإدارة والمشاريع والأجهزة من كل نوع.

- النوميكلاتورا والمركزية الديمقراطية:

في الواقع، بالربط بين النوميكلاتورا والمركزية الديمقراطية تحصل على المفتاح الذي يسمح بالعبور من قائمة الوظائف إلى الطبقة المسيطرة، المسئولون يعينون الأشخاص الذين يشغلون مراكز النوميكلاتورا التي تتبعهم، هؤلاء الأشخاص الذين في النوميكلاتورا ينتمون إلى كوادر الحزب يعينون مسئولون الحزب. ولكن أي نشاط شللي غير مسموح به، السلطة هكذا تكون في دائرة معلقة، خصوصاً من اللحظة التي فيها المجموعة القيادية تكون عديدة بما فيه الكفاية لتفادي عدد كبير من «الداخلين» وهكذا يصير الأمر تقريباً وراثياً، وعلى كل حال مدى الحياة، كعضو في النوميكلاتورا. التصفيات التي قام بها ستالين جنعت الانفلاق، وشجعت، بثمن بشري عال جداً، الحراك، خروتشيف حاول النضال ضد الانفلاق بفضل ديمقراطية التعليم وتداول الكوادر، أنه الانفلاق بفضل ديمقراطية التعليم وتداول الكوادر، أنه بالعكس باسم ضمان العمل للكوادر تسارع تكون النوميكلاتورا في طبقة مهيمنة.

النومينكلاتورا تتمتع بامتيازات مرتبطة ليس بالإنتاج ولكن باستغلال الطبقات الاجتماعية الأخرى.

بعد نظام «المظاريف» الذي أسسه ستالين، والذي حاول خروتشيف الغاءه، تأسس نظام توسيم والذي ترتبط به امتيازات صريحة أو خفية، الاستغلال لم يعد يخدم التراكم الاجتماعي ولكنه يساهم مباشرة في ظهور اللامساواة الاجتماعية، من ناحية أخرى النومينكلاتورا تتمتع بشكل واسع بامتيازات مادية (مخازن خاصة، سكن، مطاعم، نوادي، وقت فراغ، إجازات..).

- تملك خاص للاقتصاد بواسطة الاحتكار السياسي:

هذا الاحتكار للسلطة السياسية من قبل الحزب يعطي لأعضائه اليد الطولى في الاقتصاد، كل أولئك الذين لديهم مسئولية في التخطيط، وإدارة الملكية العامة أو غير العامة (الكولكوز) ينتمون إلى النومينكلاتورا.

هناك، بشكل من الأشكال، تملك خاص حقيقي للاقتصاد، ليس مأسساً على الملكية الخاصة لخيرات الإنتاج، ولكن على الاحتكار السياسي والعقائدي بواسطة الحزب، وإذا أخذنا بالتحليل الماركسي، فإننا هكذا لن نستطيع الوصول إلا إلى تناقضات جديدة شيئاً فشيئاً خطيرة جداً ما بين علاقات الإنتاج «الاشتراكية» وتطور قوى الإنتاج. الأزمات الحالية في الديمقراطيات الشعبية والصعوبات الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي تبرهن على هذا بوضوح.

3 - النومينكلاتورا وتناقضات الأنظمة الاشتراكية:

النومينكلاتورا، تكون في أصل تطور وحدة مساويء ثلاث أنواع من التناقضات: اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

- تطور التناقضات الاقتصادية:

أنها ترتبط بعدم كفاية التنظيم الاقتصادي.

لقد حللنا فيما سبق مطولاً عدم كفاية هذا التنظيم ورأينا كيف أن كل الإصلاحات فشلت بما في ذلك حتى الآن البيروسترويكا.

صحيح، كما رأينا، المبادئ نفسها للتنظيم الاشتراكي التي وضعها ستالين وعممت في كل البلدان الشيوعية تجعل الإصلاح صعباً. مع ذلك لا يجيب أن يغيب عن النظر أن كل الإصلاحات اصطدمت بما تقطعه النومينكلاتورا، هذه الاقطاعات المحققة سواء من أجل رفاهيتها أو من أجل أنشطة تتحمل القيام بها، تمنع الحصول على موارد ضرورية للتوازن الاقتصادي، هكذا رغم كل الوعود، وكل الاجراءات المتخذة، تطور خيارات الاستهلاك يصطدم دائماً بأولويات الجيش والصناعة الثقيلة على كل حال النومينكلاتورا، في وضع لتحصل على خيارات الاستهلاك التي ترغبها، دوائر توزيع مختصة تسمح لها بالوصول إليها أولاً. هناك تناقض بين التملك الاجتماعي لخيرات الإنتاج بواسطة الطبقة المهيمنة وزيادة التبعية المتبادلة التي يتطلبها التطور الصناعي.

كما أن النومينكلاتورا تمنع كل تقليص في البنى الإدارية والتي واقعياً تضمن وضع يدها على الجهاز الإنتاجي، المغامرات الفاشلة لقورباتشيف في محاولته تخفيض إعداد الإداريين تشهد على قدرة النومينكلاتورا على المقاومة.

- تطور التناقضات الاجتماعية:

كل المجتمعات الصناعية تحتاج أكثر فأكثر إلى زيادة «الذكاء» يجب عليها أن تملك باحثين أكثر، معلمين أكثر، كوادر لها ثقافة واسعة، جزء كبير من شبابها يجب عليه المرور بالجامعة أساس سلطة النومينكلاتورا نفسها الانصباط الثقافي المفروض من الاحتكار الايديولوجي صار للبعض ما لا يمكن احتماله. بعد كل شيء، قبيل ثورة 1789، الليبرثان أو التحرريين والموسوعيين كانوا غالباً ارتسقاط غير مقتنعين بالنظام الاخلاقي للعهد القديم، وليس هذا صدفة أن كاتباً يصير رئيساً غير شيوعي لتشيكو سلوفاكيا. وأن باحثاً، ساكاروف يجسد في الاتحاد السوفييتي النضال من أجل حقوق الإنسان كما يجسد المروق، أو أن تسبق المصانع في الاعتراض على السلطة.

- تطور التناقضات السياسية:

الانظمة الاشتراكية أرادت قمع، إن لم يكن إعدام كل الايديولوجيات التي تخاطر بالاعتراض على احتكار الحزب للسلطة، النضال من اجل الالحد وتطوره كان لوقت طويل أولوية السلطات الشيوعية تعبير القوميات اختزال إلى

درجة فولكور، وأحياناً قمع بالقوة، ستالين على كل حال فرض نظام جغرافي سياسي، صدق عليه الغربيون والذي يهزأ بحقيقة القوميات الكنائس بدت هكذا لاولئك الذين يناضلون ضد الاحتكار الايدلوجي كنقاط دعم من أجل المقاومة، حماس القوميين صار مشرفاً، وعلى كل حال التوجه القومي، عند الدكتاتور الديموي الروماني هو الذي اتاح له الحصول من الغربيين على شراكة متعاطفة. بمهاجمتها الاحتكار الايدلوجي في الحزب، كل هذه القوى، تمس اساس سلطة النوميكلاتورا نفسها. إذا كان في كل البلدان الشيوعية قد ظهر اقتصاد السوق أكثر فأكثر على أنه المنقذ الوحيد، إلا أنه ليس باسم اقتصاد السوق الاعتراض على النظام، بل باسم حرية الفكر واستقلال الشعوب والديمقراطية.

عام 1989، شهد فجأة هذه التناقضات تصل الى نقطة القطيعة، القلاسنوست اتاحت المعرفة، النتائج المتواضعة للبيرسترويكا سارعت في وعي التناقضات. القمع الديموي الذي لايزال ممكناً في الصين لم يعد ممكناً في البلدان التي عبرت بشكل أو بآخر إلى مستوى المجتمعات المصنعة، لقد استلزم الامر أن حدود الاتحاد السوفييتي تتعرض للتهديد لنرى غورباتشوف يقرر استخدام القوة ضد الازاريس (أذربيجان)، بضعة أيام قبل ذلك حاول في مواجهة ليتوانيي ردعاً والذي كان مشرفاً له، في الديمقراطيات الشعبية تمرد حقيقي أرغم النوميكلاتورا المحلية على التفاهم أو التخلي عن السلطة في الاتحاد السوفييتي نفسه شاهد سباقاً مأساوياً بين الإصلاح وتشتت الامبراطورية.

في الاتحاد السوفييتي استراتيجية غورباتشوف الذي حاول اللف بواسطة إصلاح سياسي على مصاعب البيروسترويكا، لم تفعل إلا الاسراع بظهور الاحتجاج السياسي. سلطة النوميكلاتورا باعتبارها مرتبطة منذ البداية بسيطرتها على السلطة السياسية وعندما تتملص منها هذه فإن قدرتها على المقاومة تضعف كثيراً، يفصله الدولة عن الحزب ثم بقبوله أو لا تعدد المترشحين الشيوعي غورباتشوف حاول تحطيم مقاومة النوميكلاتورا.

4 - أزمات ذات مخرج غير يقينية:

هذا لايعني ابدأ ن عام 1990 م سوف يشهد في كل مكان نهاية النوميكلاتورا أو أقل من ذلك النوميكلاتوريين اليوم في الشرق، ما عدا ألمانيا

الديمقراطية، والتي عملياً ذابت في ألمانيا الغربية، لا توجد طبقة اجتماعية حقيقية قادرة على الحل محل النوميكلاتورا.

لقد ذهب البعض متسرعاً بعض الشيء أن عام 1789م انتصر على عام 1917، في الحقيقة ليس هناك في البلدان الاشتراكية المعادل للبرجوازية راغبة في اخذ مكان الطبقة المسيطرة. إذا كان ممكناً مقارنة الثورات فإنها يمكن أن تقارن مع ثورة 1848، نجد فيهما معاً تفوق المثقفين، حماس الوطنية والعجز عن ابدال الطبقة المسيطرة وعموماً السلطة القائمة عدة سيناريوات اخرى يمكن التفكير فيها:

الأول: هو اقتصاد سوق مفروض من سلطة سلطوية، وحتى دكتاتورية لصالح جزء من النوميكلاتورا، في اعماق سلطتها الطبقة المسيطرة تنتقل من التملك الجماعي إلى تملك خاص. على كل حال لن تكون هذه المرة الأولى في اقتصاد السوق أن الرأسمالية والتوتاليتارية يتعايشان في وفاق. من هتزلر إلى موسوليني إلى بيتوشييه الامثلة لا تناقضنا. ومن ناحية أخرى في القرن التاسع عشر، وخلال المرحلة الثانية من اصلاح مييجي، جزء من الطبقة الاقطاعية اليابانية، طبقة كبار الاقطاعيين كانت اصل المجموعات الرأسمالية الكبيرة، وفي حالات عديدة لازالت كذلك. في بولندا وفي المجر نشهد محاولات خصوصية تلقائية لصالح المديرين القائمين، الإمكانية المعطاة للمشاريع السوفييتية لانشاء تعاونيات تذهب في هذا الاتجاه.

إذا كان مؤكداً أن جزء من النوميكلاتورا تستطيع التكيف مع اقتصاد السوق، إلا ان فرص قيام ديمقراطية رأسمالية ليست مع ذلك معدومة. لقد قلناه، تحت ضغط المثقفين والكنائس، والحركات القومية، والتعددية، وحق الاقلييات في تقرير مصيرها يضع موضع سؤال حجر الأساس في سلطة النوميكلاتورا: الاحتكار الاديلوجي.

ليست الرغبة في اقامة اقتصاد السوق هي التي حشدت الجماهير ولكن الديمقراطية السياسية .

من الممكن إذن أن نرى يظهر في الشرق هذا التوازن الهش بين ديمقراطية سياسية مؤسسة على المساواة الاساسية بين الجميع وبين نظام اقتصادي يدفع باطراد إلى اللامساواة. وهذه خاصية أساسية في البلدان الصناعية الرأسمالية

الكبيرة. هذا التوازن لم تكن اقامته سهلة ولكنه حالما تحقق اعطى مع ذلك للرأسمالية فعالية أكثر وديمومة، لقد جعلها قابلة للحياة.

يوجد أيضاً سناريو كوراثي، وهو العودة بقوة للمحافظين وللقمع، لقد رأيناه يتحقق في الصين. التحالف خلال عام 1989 في الاتحاد السوفييتي بين المحافظين في الحزب مع اليمين المتطرف والعنصري والمعادي للأجانب يبدو مقلقاً، انزلاق الاحتجاجات القومية في القوقاز والتدخل العسكري المكثف مقلقاً أيضاً، وأكثر، الوضع موضع سؤال للحدود الوطنية الموروثة عن معاهدة فرساي «الحمقاء» واتفاقيات يالطا المأساوية يمكنها أن تؤدي إلى صدمات ذات نتائج ليس من الممكن التكهن بها، معارضة جزء من الجيش للبيروستريكا هي أيضاً إحدى عوامل عودة المحافظين الممكنة.

يتوقف الامر على الديمقراطيات الرأسمالية الكبيرة إن يظل هذا السيناريو الكوراثي إلى الأبد مجرد مخاوف.

في الديمقراطيات الشعبية القديمة «الامارتينين» لعام 1789 لم يخسروا بعد معركتهم، ونحن لسنا بعد في أيام يونيو. من سوء الحظ أن الديمقراطيات أحياناً لاتستطيع شيئاً امام انفجار العواطف، الانفعالات واللاعقلانية، إدارة أزمة الشرق الأوسط أو موقفهم من الثورة الإسلامية يؤكد لنا ذلك، لقد أغراها بعض الأحيان أن تفضل سلطة دكتاتورية لتفادي عدم اليقين على البناء الصعب الديمقراطية، خلال عام 1989، التردد بخصوص مسألة ميندجي أو مجزرة ميدان تيانان تتركنا في أوهام: الإدارة المزدوجة لمصالح الديمقراطية على المدى الطويل ومصالح الشركات على المدى القصير ليس أمراً سهلاً.

الطبخ الرابع

أزمت و تعديلات الرئيسة الجديدة

١٩٧٥

١٩٧٥

كانت الاولى الاكثر عمقاً ، ولفترة معينة مرت دون ان تلاحظ اصلها يكمن في الضعف المطرد لفعالية الراسمالية ، وبقدر ما النمو يتواصل ، توجب توفير راسمال اكثر فاكثر للحصول على نفس معدلات النمو وتحسن مماثل في انتاجية العمل ، الاختلالات الوظيفية الخاصة بالاقتصاديات الاشتراكية ادت - كما رايناها - لي زيادة هذا التطور والى اصلاحات متوالية احيانا متناقضة ، والتي لم تنجح بعد حقاً في استعادة الراسمال من فعاليته ، الراسماليات الاقتصادية قاومت وقتاً طويلاً ، الا انه منذ منتصف الستينيات وفي عدة قطاعات ، انتاجية الراسمال صارت سلبية.

يمكن ان نرى في ضعف فعالية الراسمال تأكيد الاعتقاد القديم في العائد المتناقص ، بالطبع من السهل تحسين انتاجية العمل بواسطة الاستثمارات عندما تكون الانتاجية ضعيفة ، في الحقيقة ، خلف هذه الملاحظات العادية تختفى عدة ظواهر :

- آليات ضعف فعالية الراسمال :

اولاً الخدمات اخذت ، سواء داخل المشروع أو في المجموع الاقتصادي مكاناً مهماً .

في الصناعة نسبة الاشخاص الذين مخصصين للانتاج لم تتوقف عن التناقص ، جزء متعاظم من السكان النشطين صار منخرطاً في نشاطات خدمية ولكن في الخدمات الفعالية لا تتوقف بشكل رئيسي على اهمية كمية الراسمال .

لقد نُسى ربما سريعاً ان تداول المعلومات هو عنصر حاسم في تسيير الخدمات ، مضاعفة المعدات من كل نوع لا يحسن بالضرورة العلاقة التربوية في قطاع التربية ، وضخامة القرات الاجتماعية (مقار الشركات) والتركز الادارى في بنايات وزواية واسعة ليست ألا عائق ان لم تكافح الجهود الادارى .

الاستثمار في معدات اعلامية (معلوماتية) تدمر العلاقات بين موظف الشباك وزبون المصرف . اذا همش موظف الشباك في مثل هذه الشروط ، الاستثمار في الخدمات يمكنه ان يجر الى خفض عام في فعالية الراسمال . وهذا ما يبدوا انه حدث خلال الستينيات .

الصناعة مع ذلك لم تخلو او تستثنى من الاختلالات دور العائد المتناقص للخطوط التقنية التي تطورت منذ ما بعد الحرب ، كان في ذلك حاسماً . وهكذا تم التطور شيئاً فشيئاً نحو معدات اكثر ثقلاً والتي تحافظ على النمو انتاجية العمل ، ولكنها تتطلب راسملاً أكثر فأكثر ، وتفترض على المدى نمواً استثنائياً واذن مستحيل ، للانتاج في نهاية الستينيات ، ونتيجة ضرورات الكفاح ضد التضخم ، ايقاف او الغاء برامج بحوث كبيرة سارع في حذوت الازمة الصناعية ، العبولر من البحث الى تطور تقنيات جديدة تباطأ في كل مكان ، في تلك الحقبة ، العلاقات بين الجامعات والصناعة انهارات نتيجة صراع الاجيال .

مع ذلك توجب منذ تلك الحقبة تسهيل التطور السريع لتقنيات تتطلب راسمال أقل من اجل نمو مماثل للانتاجية ، وتسهيل بشكل رئيسى تداول المعلومات . من سوء الحظ حتى بداية السبعينيات ، ضعف فعالية الراسمال ظلت مختلفة بشكل واسع .

- اخفاء انخفاض فعالية الراسمال :

اولا في الولايات المتحدة ، المغالات الهائلة في الاستثمار المتحققة خلال الحرب لم تكن لها نتائج على عائدة المشاريع ، هذا الاستثمار كان في الواقع قد تم تمويلة بشكل واسع من قبل الدولة الفيدرالية ، وهذه تباع باسعار التصفية إلى المشاريع الكبيرة او المؤسسات التي كانت تديرها خلال الحرب . العائدية المالية امكن ضمانها وقتاً طويلاً ، المشاريع الامريكية الكبرى امكنها هكذا الاستثمار في الخارج ، خصوصاً في اوربا حيث حتى منتصف السبعينيات ، فوائد الانتاجية ظلت سهلة .

حرب فيتنام بعد ذلك حافظت على طلب مهم بالنسبة للصناعة الاكثر تعرضاً للتهديد بسبب انتاجية سلبية للراسمال ، لقد نُسى ، ربما سريعاً ، انه خلال هذه الحرب قد اسقط على فيتنام الشمالية من القنابل اكثر مما اسقط على المانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، صحيح ان قذف عابة بالقنابل له فعالية مضحكة بالنسبة لقذف مدينة مثل هامبورج أو برين .

من جانبه ، ارتفاع الطلب على النفط المدعوم بسعر احتفظ به اصطناعياً منخفض جداً بالنسبة لانواع الطاقة الاخرى (سوف نعرض لهذا فيما بعد)

سهل تطور صناعات جديدة وعموماً تلك المؤسسات المستهلكة للطاقة ، بدون السعر المنخفض للنقط فإن تكاليف ابراج مكاتبها كانت ستظهر سريعاً غير ممكنة الاحتمال . السعر الاصطناعي للنقط ادى في الانظمة الراسمالية الى اخطاء في تخصيص الموارد .

انطلاقة التضخم في نهاية الستينيات ، اتاحت الاحتفاظ بالعائدية المالية للراسمال الذى فعاليته الاقتصادية تنهار وكان هذا بالمفارقة في قطاع الخدمات حيث الفعالية تهبط اسرع بينما العائدية كانت اكبر . في الواقع ، في هذا القطاع التخلص من ارغامات السعر اكثر سهولة ، طبية خدمت ما حمايتها واقعياً في مواجهة الخارج ، خصوصية الطلب ، وشكل المنافسة تفسر الامكانية التضخمية للخدمات ، وهذا الوضع المتناقض .

اخيراً طالما ان معدلات الفائدة تظل منخفضة ، ارتفاع الاسعار يزيد ، من ناحية اخرى ، من التوجه نحو الافراط في الاستثمار ويسهل الاستدانه وزيادة الخوف من زيادة تكاليف الاجور .

-الازمة الاجتماعية :

خلال الستينيات ، وبقدر ما يتوصل النمو فان ادراك نتائجه السلبية صار افضل ، الثنائى عمل واستهلاك فقد سيطرته الايدولوجية ، الاجيال الشابة التى لم تعرف العوز اخذت تعترض على الثنائى عمل / استهلاك ، لقد صارت تتسائل حول غايات النمو ، كما انها حساسة اكثر لتكاليفه وارغاماته . في نفس الوقت فاننا نشاهد عدده الهيدونيزم (مذهب اللذة) ، البحث عن اللذة كغاية في ذاتها ، في مجتمع حيث يسطر التنظيم صارت الزدية قيمة — ملجأ ، دفاع عن الفرد في مواجهة البيروقراطيات من كل نوع ، ضعف الاخلاقيات التقليدية ، الذى يؤدى اليه كل اسرع في التطور ، ترك الحبل على الغارب للبحث عن النذة ، وهذا ليس من اجل لاشئ او بدون اسباب ، ان الدعاية تستخدم الجنس ، انها تستند فعاليتها الي سلوك تلقائى .

نتائج هذا التغير كانت متناقضة ، بعض يمكنها ان تضع موضع سؤال مجتمع الاستهلاك ، وبالعكس بالنسبة لعدد اكبر فان الاعتراض على النمو يتم من خلال رفض شروط العمل ورفض عدم المساواة الاجتماعية . العمل مطلوب

ولكن يسعر أغلى ، كيف ، على كل حال ، الفول ، باجر متواضع بينما وسائل الاعلام تنشر يسورة دائمة نظريقة العينية للحياة افضل؟ نحن منذئذ فصاعداً بعيدين عن المطالب الاخلاقية والمتالية . للمرة الاولى ، بفضل الاعلام؟ ! ، يعرف غير المحظوظين كيف يعيش المحظوظون

في اللحظة التي فيها مكاسب الانتاجية تضعف فان حالة الرفاهية أرغمت على توسيع حمايتها ، وبالتوازي زاد الاجراء من ضغطهم من اجل رفع الاجور الحقيقية .

هناك تناقص بين فوائد الانتاجية التي تفرض للحفاظ عليها استثمار شبيئاً فشيئاً أكبر وأجراء اشد فأشد الحاحاً ، ودولة عناية والتي حاجتها للدخل تزيد . سباق التسلح لم يهدء ، بل بالعكس ، من شهيتها الضرائبية

- الازمة التضخمية : حل زائف لتناقضات داخلية :

منذ عام 1945 كان التضخم حاضراً في الحياة الاقتصادية للراسمالية المعاصرة ، انه يلعب فيها ، بقوة مختلفة حسب البلدان والحقب ، دور المخدر والمحفز ، الا يقال « التضخم افضل من البطالة » « ارتفاع معين للاسعار دائماً مفيد » « صحة اقتصاد ما لا تقاس بصحة نقوده » . هكذا التضخم سهل الاستدانة ، سواء عند الاسر والمشاريع والمدن والحكومات ، واكثر من ذلك ، في نمو إسمى للدخول لاندرك دائماً أننا نتقدم اقل سرعة من الاخرين ، وندع يحسب منا مفاجأة جزء من الزيارة فيها ، زيادة تجري الموافقة عليها بسهولة عندما تكون مستطاعاً استعادتها جزئياً ، منشطاً بواسطة الحفاظ على نمو قوى وبواسطة الاتفاق الذي يواكبه ، التضخم يحفز بدوره النمو ويجعل تكاليف الاجتماعية مقبولة ، كل شئ كان يمكن استمراره الي ما لا نهاية لولا ان كوابح التضخم لم ترتخ فجأة

كوابح التضخم :

حتى عام 1970 ، كان على البلدان الراسمالية ان تعتمد على نمطين من الكوابح : مخفف الصدمات الداخلية والخارجية والسياسية ضد التضخم في الداخل ، بعض الجماعات الاجتماعية (كبار السن ، المزارعون الصغار ، الموظفين ...) وعموماً كل الذين تزيد دخولهم بسرعة اقل من الاسعار ، يرون

قوتهم الشرائية تهبط ، ويساهمون في هذا في كبح الطلب ، اذن تخفيض الاسعار . في الخارج ارتفاع اسعار المنتوجات الصناعية يزيد في قوتها الشرائية مقابل المواد الاولية والطاقة المستوردة ، هكذا السعر الحقيقي للنفت انخفض 40% ما بين الاعوام 1949 و 1970 ، هبوط الاسعار النسبي للمنتوجات الاساسية يسمح في المدى الطويل ، بابطاء الارتفاع الداخلي للاسعار .

فعل مخفف الصدمات هذا ، بالطبع يجعل السياسة ضد التضخم فعالة ، والتي لا تهدف الى وقف التضخم بل الى إعتدال معدلاته . هذه السياسة استلهمت مباشرة من السياسات التي وضعت للتغلب على الكسواء في اعوام الثلاثينيات . اذا صار الافلاس مهدداً ، يكفي ، بواسطة اقتصاديات الموازنة ، ان يكون هناك فائض في الميزانية ، الحد من اقراض المشاريع ، واقراض الاستهلاك وتحبيط الطلب العام . المشاريع والاجراء ، امام هذا الهبوط المحذت اراءساً ، يضطرون الى خفض مطالبهم سواء على مستوى الاسعار كما على مستوى الاجور . اذا كان هذا التخفيض سوف يذهب الى حد اثاره البطالة ، فأن الحكومة تنتقل من سياسة استقرار الى سياسة انعاش ، والتي هي ايضاً تتم بواسطة فعل مؤثر على مستوى الطلب العام بإتخاذ اجراءات جذرياً عكس الاجراءات الاولي .

— التضخم بدون كوابح :

شيئاً فشيئاً ، المجتمعات الراسمالية تعايشت مع التضخم ، كل مجموعة اجتماعية وجدت الوسائل لضمان نفسها ضد التضخم بقدره على المجموعات الاجتماعية الاخرى .

مخففات الصدمات الداخلية اختفت بالتدريج ، اكثر من ذلك المجموعات المسيطرة ، كأن يتعلق الامر بالمشروعات او بالأجراء تعلمت التمسك بمطالبها « ارتفاع اسعار ، او ارتفاع اجور » حتى وان كان الطلب يهبط والبطالة تزيد . خطط الاستقرار اذن سارت لها نتائج محدودة ، لأن السعر يرتفع حتى عندما يهبط الطلب . خلال بعض الوقت ، بلدان العالم الثالث لم تتحرك وكانت هكذا الخاسر الكبير ، ردة فعل منتجي النفط ، الذين في نهاية عام 1973 تاروا ضد هذه الوضيقة ، مستفيدين من حالة راهنة في صالحها ، جعل فعالية مخففات الصدمات الخارجية تختفى .

امام هذه الوضيفة ، الحكومات في كل مكان تحركت بتطبيق العلاج القديم للكفاح ضد التضخم ، وحاولت كبح الطلب ، وبهذا كبح النمو ، نمو اقل يعنى تقليل قدرة المشاريع والاجراء على الحفاظ على نصيبهم في الصراع على تقاسم مكاسب الانتاجية .

من سوء الحظ ان نمو اقل يعنى ايضا مكاسب انتاجية اقل ، ولكن المشاريع كانت قادرة على الحفاظ ، ان لم يكن على رفع ، اسعارها حتى عندما ينهار الطلب . من جهتها لم يعد للبطالة النتائج الحاسمة على ارتفاع الاسعار ، كل خفض لنسق النمو يختزل هكذا الى اشتداد التضخم عام 1973 . في بداية اعوام الثمانينيات ، دخلنا في « الكساد التضخمى » « اتحاد التضخم مع الكساد » التضخم الازدهارى لنهاية الستينيات محاه تضخم كسادى والذى في البلدان الصناعية الكبيرة ، استمر ، وحيانا تسارع حتى بدايات اعوام الثمانينيات والتقى بصعود البطالة .

2- من الازمة المالية العالمية الى حرب النقود :

لكى يتطور ، يفترض التبادل وسائل دفع ، هذا صحيح سواء فيما يتعلق بالتبادل داخل مجتمع او ما يتعلق بالتبادل الدولى . واذا كان خلق وسائل دفع معترف بها من الجميع في داخل مجتمع ما منذ زمن طويل ، إلا ان الحال ليس على هذا النحو فيما يتعلق بالتبادل الدولى ، العلاقة الوثيقة جداً بين سلطة الدولة الوطنية وبين نقودها لا يسهل ابدأ اقامة عملة دولية .

التدويل المطرد للمجال العالمى الذى اتاحه تطور الراسمالية وتقسيم المجال العالمى بواسطة النقود الوطنية صار احد تناقضات الراسمالية الرئيسية .

- البحث عن مسكّن في غياب عملة دولية :

فيما مضى ، الذهب المتداول داخل كل امة ، يمكن ان يستخدم كابدل لنقد دولى ، الا انه يجب ان نُخضى ، الذهب المتداول في الخارج ليس نقداً دولياً حقيقياً ، له سعر معين يعبر عنه في نقود متنوعة . حتى في التبادل الدولى في الزمن الغابر ، كان الذهب يوزن ولا يعد ، وبسرعة كافية تمت اقامة انظمة تعويض بين الديون واعتمادات كل امة ، والصافى فقط يمكن ان يحول على شكل ذهب . هكذا تم انشاء ما يُسمى قاعدة الذهب .

من سواء انحط ، عندما يتطور التبادل سريعاً ، ليس القاعدة الذهبية المرونة الازمة ، وايضاً ابتداء من عام 1870 ، تم في الواقع استعمال قاعدة الذهب بقاعدة الاسترليني ، بمعنى اخراستخدام العملة الاكثر قوة، عندما لاتوحد عملة دولية فان عملة الاكثر قوى هي التي تفوز بعد عام 1920 ، وفي لحظة تدنى القوة البريطانية ، وحيث ظهرت قوة اخرى مسيطرة « الولايات المتحدة » دخلنا في نظام حيث عملتان معترف بهما لمعادلتين للذهب ، وسمى هذا قاعدة تبديل - ذهب . اختلاله كما راينا اح اسباب ازمة 1929 .

هناك فرق كبير ، في الواقع ، بين قاعدة الاسترليني وقاعدة تبديل - ذهب . في حالة قاعدة الاسترليني لما قبل 1914 ، المصارف الخاصة تصدر استرليني مصرفي على حسابها وعلى مسئوليتها ، مع قاعدة تبديل - ذهب لسنوات العشرينيات ، مصر رف انجلترا والمكتب الاتحاد للاحتياطي - الامريكى - يلتزمان بإعطاء الذهب بمعدل ثابت مقابل كل ممتلكات نقدية في عملة بلديهما في حوزة اجنبي . وبمعنى آخر الاسترليني والدولار المتداول خارج بلديهما الاصيلين كانا رسمياً معادلين للذهب ومضونين من قبل جهة اصدارهما . لقد راينا التمزق والتخبطات التي ادى اليها هذا النظام ذى العملتين الدولتين (ان لم يكن ثلاثة اذا اخذنا الذهب في الاعتبار) .

بعد عام 1945 ، مؤتمر براتيون وودز ، حاول اقامة نظام نقدي دملي جديد ، نظريا اعاد قاعدة الذهب ، وصاحبها باجراءات كان يتوجب ان تسهل عمله ، لقد اسس شكلامن « درج النقود » يدار بواسطة مؤسسة جديدة هي F.m.i (صندوق النقد الدولي) . يجب على كل بلد التنازل لصندوق النقد الدولي عن بعض من ذهبه وبعض عملتها ، وكل بلد ، اذا وقع في صعوبة ، له حق الاقتراض من الصندوق السيواة التي يحتاجها ، القدرة على الاقتراض تكون بالتناسب مع ما قدمه . هذه القاعدة ، المسماة « حصة » محسوبة طبقاً لثروة كل بلد . صندوق النقد الدولي موجود دائماً ، ابتداء من عام 1968 ، سمح له بان يوافق على قروض في شكل عملة محاسبية صادرة وفقاً لقواعد صارمة جداً (D.T.S) أو حقوق السحب الخاصة ، في الواقع النظام الوُسس في براتيون وودز لم يلعب ابداً إلا دوراً هامشياً . في الوقائع تم الرجوع الي قاعدة تبديل - الذهب ، على النمط الامريكى ، ثم في بداية السبعينيات إلى قاعدة - الدولار المخصصة .

في الواقع ، منذ خطة مارشال ، والتي منحت بقية دول العالم قروضاً بالدولار وليس بالذهب ، وبضمانها ، حتى عام 1968 التبدل في معدل ثابت (35 دولار أوقية الذهب) أعادت الولايات المتحدة، في الواقع العمل بقاعدة تبادل - ذهب وفي الحقيقة في غياب سلطة سياسية دولية فإنه من الصعب تفادي مثل هذا النمط من الانحراف.

في غياب القانون فإن قانون الأقوى هو الذي يسود.

- من قاعدة تبادل - ذهب إلى قاعدة الدولار:

بالطبع اللجوء إلى عملة الدولة المهيمنة يفترض أن هذه الدولة تقبل بطريقة أو بأخرى، وضع عملتها تحت تصرف بقية دول العالم. بوضوح. هذا يعني أن الدولة التي عملتها تستخدم كوسيلة دفع دولية تقبل أن تكون ذات عجز مالي، وهذا منطقي جداً، لأنه أن سمات هذا البلد عنده فائض فإن الممتلك من عملتها والتي في حوزة الأجانب تعود إليها ولا تستطيع التداول في باقي أنحاء العالم، عجز البلد المهيمن هو ضمان وفرة وسائل الدفع الدولية.

هذا الرهان، بالطبع بالمضاربات، ابتداء من اللحظة التي فيها الدولار في حوزة الأجانب يتجاوز كمية معينة، هذا هو العنصر الذي سمح بالعودة إلى قابلية التحويل للنقود، المضاربات يمكن أن تبدأ، في الواقع منذ النصف الأول للسنتين، وبينما كانت الولايات المتحدة ضامنة تبادل كل دولار بمعدل ثابت 35 دولار لكل أوقية ذهب، صار واضحاً أنها لم تعد قادرة على تسديد كل دولار في حوزة باقي العالم مقابل الذهب قيمة الذهب الذي في حوزة المكتب الاتحادي للاحتياطي هي في الواقع أقل من مجموع الدولارات التي في حوزة بقية العالم. أجلاً أو عاجلاً سعر 35 دولار لأوقية الذهب توجب التخلي عنه. كل الذين يملكون الدولار حاولوا انذاك تبديله مقابل الذهب، عام 1968 بدأت الحكومة الأمريكية بأن رفضت اعطاء الذهب إلى الخواص بمعدل ثابت، ولم تعد تعتبر نفسها ملزمة إلا نحو المصارف المركزية، عام 1970 م عدم قابلية تحويل الدولار مقابل الذهب امتدت لتشمل أيضاً المصارف المركزية، المضاربون يبحثون على الحصول على عملة يمكن تبديلها بمعدلات ثابتة، جرت محاولة تعويم الدولار وزيادة قيمة العملات الأخرى، في الواقع ابتداء من عام 1972

صار الدولار عملياً غير قابل للتحويل، مقابل دولار، المكتب الاتحادي للاحتياطي، يلتزم بالأقدم إلا دولار آخر. هكذا ندخل في قاعدة الدولار. إقامة قاعدة الدولار هذه جاءت متواكبة مع تطور تبادل عائم. تحديد معدلات التبادل لم يعد يتوقف على ضمان من السلطة النقدية، إنه ينتج عن العرض والطلب لكل عملة في أسواق تبادل العملة، إذا عرض كثرة من الدولارات وقليل منها مطلوب فإن سعر الدولار يهبط، وفي الحالة المعاكسة سعره يرتفع.

نظرياً، عندما تدفع المضاربات عملة إلى الارتفاع، تأتي لحظة حيث الشك يسيطر على المضاربين، ولكي يحققوا مكاسب فإنهم يتجهون إلى البيع قبل أن يحدث الهبوط. بالتصرف على هذا النحو، فإنه من الممكن أن يثيروا انقلاباً، والذي بدوره يتوقف عندما يبدأ المضاربون في الشك في استمراريته، معدل التبدل العائم يتوجب عليه إذن أن يتيح تأرجحات، نسبياً ضعيفة، حول معدل تبادل متوسط. من سوء الحظ أنه من النظرية إلى التطبيق المسافة طويلة. في الواقع، العوامل التي تحدد العرض والطلب بالنسبة للدولار، لم يكن بالإمكان السيطرة عليها.

- من قاعدة الدولار إلى خطر الانهيار المالي العالمي:

عدم قابلية الدولار للتحويل سهلت تطور العجز الخارجي الأمريكي، والذي هو نفسه ما سمح في السبعينات، بمواجهته السريعة لقيمة التبادل العالمي الناتجة عن التضخم الدولي والارتفاع العنيف لأسعار النفط. العجز المتراكم في الولايات المتحدة منذ عام 1945 انتقل من 43 مليار دولار عام 1970 إلى 110 مليار عام 1974م، وأكثر من 500 مليار دولار عام 1981. وجود هذه الكمية من الدولارات خارج الولايات المتحدة، وخلق الدولارات الخارجية جر شيئاً فشيئاً إلى انحراف جديد. في الواقع منذ اللحظة التي فيها كتلة الدولارات المملوكة لعملاء اقتصاد ليسوا امريكان تكون مهمة، فإنه يوجد في كل لحظة عدد ما من «الخزائن» بالدولار غير المستخدم. هكذا تطور خلال أعوام الستينيات شكل من سوق «الخزائي» المتوفرة: سوق الدولار الأوروبي الذي تديره مدينة لندن. بعد عام 1974، اشتداد العجز الأمريكي ووفرة الدولار عند البلدان المصدرة للنفط جاءت الرساميل بكثرة لتساهم في تغذية هذا السوق. وفي حالة أنها تعرف أن باستطاعتها في كل لحظة الحصول على الدولار

فإن المصارف الواقعة خارج الولايات المتحدة صارت تمنح قروضاً بالدولار، النظام المصرفي العالمي، وقد حقق وحدته، صار يعمل، منذئذ فصاعداً، كما لو كان نظاماً مصرفياً دولياً، يخلق الدولارات من خلال القروض. القروض تصنع أرصدة والمصارف التي تواجهها صعوبات خزانية تجد الدولارات في سوق الدولار الأوربي.

الولايات المتحدة، اعتمدت هذا الوضع، بقبولها، في بداية عام 1974 أن تمنح فروع المصارف الأمريكية الواقعة خارج الولايات المتحدة قروضاً بالدولار وليس بعملة البلد حيث هي موجودة.

عام 1970م وصلت 100 مليار دولار، وعام 1976 تجاوزت 600 مليار دولار، عام 1981 وصلت 1500 مليار دولار.

- من هبوط الدولار إلى ارتفاعه

هذا الخلق للدولار كان يجب أن يقود أولوياً إلى سقوط الدولار، وهذه كانت الحالة حتى نهاية السبعينيات. إلا أنه ابتداء من بداية الثمانينيات فإننا نشاهد هوساً حقيقياً على طلب الدولار. سنرى أن هذا الهوس كان نتيجة صدمة نفطية ثالثة.

حجم التصدير العالمي الذي كان عام 1970 يبلغ 321 مليار، وعام 1973 وصل 516 مليار، تجاوز عتبة 2000 مليار عام 1982، وبالتوازي الشركات المتعددة الجنسية زادت من استثماراتها ومن حركة الرساميل.

حاجة بلدان العالم الثالث لمواجهة فاتورة النفط ومن أجل تطوير اقتصادها زادت كثيراً، مديونية العالم الثالث انتقلت من 70 مليار دولار عام 1970 إلى 825 مليار دولار عام 1984. تضيق الاقتراض بالعملة الوطنية دفع الشركات والمدن إلى الاقتراض بالدولار. حكومة الولايات المتحدة متورطة في سياسة تسليح وتخفيف الضغط الضريبي راكمت العجز في الموازنة.

من حوالي 60 مليار دولار في نهاية رئاسة كارتر، انتقل العجز في الميزانية الأمريكية إلى أكثر من 200 مليار دولار عام 1983. الإدارة الأمريكية رفضت تمويل هذا العجز بخلق دولارات تصدر عن المكتب الاتحادي للاحتياطي، أدى

ذلك إلى الحفاظ على معدلات فائدة عالية، وجذب إلى الولايات المتحدة وجزء من الدولارات التي في حوزة بقية العالم.

هذا الوضع، جعل اقراض العالم الثالث بالدولار أكثر فأكثر صعوبة، وأكثر فأكثر غلاء، والبلدان الأكثر مديونية، وجدت صعوبة بالغة في مواجهة خدمات الديون (فوائدها) كما لم يعد بإمكانها الحصول على قروض جديدة، المصارف الأكثر تورطاً معها مهددة بأن ترى جزءاً من مستحققاتها تتلاشى. وانتهيار مالي مماثل لذلك الذي حدث عام 1929.

هذا الوضع أدى إلى الوضع موضع سئوال الاقتصاد المكشوف، القروض الممنوحة من المصارف لبلدان في طريقها إلى النمو يمكن أن تؤدي إلى افلاس هذه المصارف في حالة افلاس البلدان الأكثر مديونية اجراءات عاجلة تم اتخاذها لتفادي هذا الحل، قروض ملحقه منحت، وفترات الاستحقاق أُجّلت. وهذا لن يفيء، كما سبى، إلا جعل المشكلات التي تفرجها المديونية على المدى أكثر حدة، وبالتوازي اخذت المصارف تنسحب على أطراف الأصابع، من السوق المالي في أواخر عام 1989 القروض الأوربية كانت تمثل 59٪ من نشاط هذا القطاع، وفي 1992 لم تعد تمثل إلا 26٪، وهذا من منفي قسروا في السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين. فالتراجع في سوق الأوراق المالية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، كان له تأثير كبير على اقتصادات دول غرب أوروبا، حيث كان الاستثمار في الأسهم قد انخفض بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم، وبالتالي انخفاض قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول غرب أوروبا، مما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها هذه الدول.

في ظل هذه الظروف، أصبحت المصارف أكثر حرصاً على السيولة، وبدأت تبحث عن مصادر تمويل جديدة، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على القروض من دول غرب أوروبا، مما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها هذه الدول.

من الربيع سنة 1928، هذا الوضع يربط بين حياض الحفاظ على فائض إنتاج اصطناعي في أوروبا، وبواسطة المصارف الغربية، الشركات الكبرى صنعتها عائدات أعلى.

في وسط عام 1960 بدأت مع ذلك تظهر توترات العوز، هوس النمو العالمي انعكس على سوق النفط في الوقت الذي فيه إغلاق قناة السويس يطرح مشكلة تقنية تتعلق بالامدادات، ركز الخبراء على خطر أنهار الابار، اشتداد التضخم في البلدان الصناعية، وهبوط اسعار الدولار دعمهم تماسك البلدان المنتجة للنفط التي اخذت تطالب بزيادة اسعار البرميل.

مطالب البلدان أعضاء o.p.e.p. (منظمة البلدان المصدرة للنفط) والتي تأسست في سبتمبر 1960، أمكنها التحقق. مستغلة حرب كيبور (حر رمضان) وموافقة الولايات المتحدة الضمنية (هذه تأمل في ذلك الوقت أن ارتفاع أسعار النفط سوف يشجع انعاش الدولار، ويتيح عائدية أبار أخرى جديدة). بلدان الاوبين حصلت على زيادة محسوسة للضرائب عند الإنتاج.

وبمعنى آخر، جاعلة علاقات القوة لصالحها، بلدان الأوبيب تحصلت على جزء من ربعي النفط، البلدان المستهلكة للنفط من جانبها رفضت تخفيض ضرائبها، إنها تمثل بالنسبة لها موارد من الصعب إيجاد بديل لها أو وسيلة من أجل كبح استيراد منتجات النفط. أسعار المنتجات النفطية عند الاستهلاك قفزت. وبعد فترة طويلة من الطاقة الرخيصة، دخل العالم في مرحلة الطاقة الغالية.

- الصدمات النفطيتان الأوليتان ونتائجهما:

منذ عام 1973 عرض العالم في الواقع ثلاث صدمات نفطية الأولى عام 1973، إنها ترجع إلى الأوبيب O.P.E.P التي تسيطر على ثلثي الإمدادات الدولية تقريباً. الأوبيب تمكنت في تلك الحقبة من إثارة ارتفاع عنيفي للسعر العالمي.

أسباب الصدمة الثانية أكثر تعقيداً - 1979 - 1980 م

صحيح لعبت فيها الأوبيب أيضاً دوراً حاسماً، ولكن في الواقع نحن نشهد منذ عام 1976 هبوطاً جديداً في الأسعار النفطية، إلا أن حدثين سهلا الأسعار:

الحدث الأول: الثورة في إيران والتي تبعثها سريعاً الحرب بين العراق

وإيران. أحد أكبر مصدري النفط في العالم يرى إنتاجه يعاق بشكل كبير. أكبر مصفاة دولية (عبدان) دمرت، والعربية السعودية توجب عليها زيادة إنتاجها لتفادي قطع الإمدادات.

الحدث الثاني: هو تغير السياسة الأمريكية، بعد إنذار عام 1973 ولكي تتفادي انهاء مواردها الوطنية، فإن الولايات المتحدة اتخذت إجراءات والتي قادت إلى استبدال إمداداتها من مصادرها الوطنية بلاستيراد. وخلال بضع سنوات صارت المستورد الرئيسي في العالم. عام 1970 الاستيراد يغطي 21٪ من حاجاتها من منتجات النفط، هذه النسبة صارت 46٪ عام 1977م.

بعد بداية الصدمة الثانية، التعديل العالمي، المتعلق بالطاقة تسارع، ومكانة الأوبسب في الإمدادات النفطية انهارت سريعاً. أما الولايات المتحدة فقد رجعت إلى سياسيتها السابقة. شدة الصدمة الثانية ترجع إلى الارتفاع السريع لسعر الدولار بينما سعر النفط المعبر عنه بالدولار يهبط، وحجم التجارة الدولية من النفط يشهد انخفاضاً، فإن التهاب العملة الأمريكية جعل تكاليف الفاتورة النفطية عالية. وهكذا تكبدت البلدان المستوردة للنفط صدمة نفطية جديدة، الأزمة النقدية الدولية هي السبب الرئيسي وراء شدة ومدة الصدمة الثانية. مهما كانت أسبابها فإن صدمة النفط الأولى والثانية كانت لهما نتائج من نفس النوع.

أولاً: ارتفاع أسعار النفط ترجم بانتهاء القوة الشرائية للمستهلك والأثر الركودي لهذا الانهيار كان مهماً حيث إن التداول النقدي الداخلي هبط بسبب ارتفاع تكلفة فاتورة النفط. وخلال الصدمة الثانية ظل الأمريكان وحدهم بمساحة من ذلك.

وبعد ذلك ارتفاع أسعار النفط قوى التوجهات التضخمية، كل يريد استرجاع قوته الشرائية. هناك تضخميات داخلية لارتفاع أسعار النفط.

أخيراً ارتفاع الفاتورة النفطية، حث كل المستوردين لكي يتمكنوا من تسديدها، نحو زيادة تصديرهم، وفي الوقت الذي نشاهد فيه تباطؤاً في النمو العالمي استمر التصدير العالمي يزداد في الحجم بالطبع في القيمة، الانفتاح، وبهذا نفسه (ضعف) الاقتصاديات الوطنية بالنسبة للخارج زاد نسبياً.

نلاحظ أن الفاتورة النفطية أدت ببلدان العالم الثالث إلى زيادة إنتاجها القابل للتصدير، وشوهت أكثر اقتصادها، إلى المديونية مرتبطة بارتفاع أسعار النفط انصاف ذلك إلى ما يتطلبه التصنيع. ارتفاع أسعار النفط هو هكذا أحد أسباب الهشاشة الحالية في نظام النقد الدولي.

نلاحظ أيضاً حتى عام 1981، فائض البلدان النفطية سمح بتدوير الدولار وهكذا تطور سوق نفس الدولار.

- نحو أول تعديل في الطاقة:

اليوم التناقضات التي كانت في أساس صدمتي الأوليتين فقدت قوتها، لم يكن هناك انسجام في المصالح الحاضرة، ولا حتى في خفض الخلل الوظيفي، ولكن تخلص نسبي من التبعية النفطية.

لقد تم الانتقال من العوز إلى الوفرة بخفض نصيب النفط من إمدادات الطاقة العالمية، وكذلك انهيار محسوس جداً لأهمية الأوبىب في إمدادات النفط.

عام 1973، النفط يمثل حوالي 47٪ من استهلاك الطاقة عالمياً تقرب اليوم من 40٪. مصادر جديدة للطاقة ثم العثور عليها، وسياسات التقشف في استعمال الطاقة بدأت تطرح ثمارها، في المجموع الاستهلاك العالمي للنفط انخفض 70٪ - 12٪ ما بين 1982 - 1979 - وحجم استيراد الدول الصناعية الرأسمالية انخفض 32٪.

وبالتوازي حصة الأوبىب في الإنتاج العالمي انتقلت من 54,2٪ عام 1973 إلى 44٪ عام 1979 و 34,2٪ عام 1982 وصارت أقل من 30٪. وأخيراً فوق كل شيء، نمو البلدان الصناعية الكبرى صار أقل فأقل استهلاكاً للطاقة. صحيح تباطؤ النمو كان له أثر في هذا التطور، لكن سعر النفط حث على الاقتصاد. هكذا خف وزن السيارات، وصارت المحركات أقل استهلاكاً للوقود، التقنيات الجديدة سمحت بإلغاء جزء من نقل الحركة الميكانيكي. في المناسبة بين الطاقة والمعلوماتية فإن المعلوماتية ربحت السباق. ارتفاع اسعار عامل نادر أثار تركيباً جديداً لموارد نادرة، إذا كانت أزمة النفط قد جعلت الأزمة التضخمية شديدة في سنوات السبعينيات، فإنها شجعت على التعديل الصناعي لسنوات الثمانينيات.

4 - من تباطؤ النمو إلى انفجار البطالة:

اجتماع الأزمات الداخلية والخارجية، خلال السبعينيات وحتى الثمانينيات أدى إلى تباطؤ النمو.

السبب المباشر لتباطؤ النمو هو تشدد الأرقام الخارجية.

الأرقام الخارجية تجبر الحكومات على تمويل النمو وتمنعهم من انعاش الاقتصاد. كل استبعاد للتضخم يؤدي، في وضعية تحلل النظام النقدي العالمي، إلى مضاربات نقدية، والتي تزيد في تكاليف الفاتورة النفطية. وعموماً في المستورد الضروري، أو أيضاً في فوائد الديون، وبالتوازي صعوبات النمو العالمي تمنع التصدير من التمتع تماماً بالنتائج المخفضة لتخفيضات العملة. تخفيض العملة لا يفيد طبيعة التضخم تدفع الحكومات، التي تحاول إيقاف التضخم، إلى تقوية سياسة النقشف حتى يتوقف النمو. وعندما تريد انعاش الاقتصاد، يفترض فتح الحدود إن الاجراءات تكون خجولة جداً، السياسة الكنزوية القديمة، تحد من الاستيراد، وتشجع أحياناً المشاريع الأجنبية أكثر من المشاريع الوطنية، صحيح أن البيع في الأسواق الخارجية يجري أحياناً حسب التكاليف الهامشية، شيئاً فشيئاً انجرت الحكومات هكذا إلى ترك البطالة تستقر، أو الأسوأ، إلى خلق البطالة. كل سياسة وطنية أوروبية أو دولية والتي تشجع استيعاب ارقام الخارجية في نفس الوقت يمكنها أن تشجع العمل.

إلا أن الأسباب المباشرة لتباطؤ النمو وللبطالة تتولف مع سبب أكثر عمقاً وأكثر ضرراً.

الأزمة الاقتصادية، يصاحبها وخصوصاً في البلدان المصنعة القديمة انهيار لبعض الفروع (صناعة الحديد، الميكانيكا، بناء السفن، النسيج) صحيح أنشطة جديدة تظهر، ولكن الأعمال التي تخلقها لا تعوض الأعمال الضائعة.

يجب في الواقع أن نفهم جيداً كيف تزيد فرص العمل:

ارتفاع صافي فرص العمل يفترض من ناحية مكاسب إنتاجية مهمة ومن ناحية أخرى استخدام هذه المكاسب في خلق فرص عمل رخيصة، عمل ما يمكن

أن يُلغى نتيجة ارتفاع الإنتاجية، ولكن هذا الغاء يمكن أن يعوضه خلق فرص عمل كثيرة في رفع آخر، هكذا تطور الخدمات (خاصة أو عمومية) كان مرتبطاً بشكل واسع بتطور الإنتاجية في الابتدائي والثانوي.

لنلاحظ أن هذا الانتقال للإنتاجية يمكن أن يتحقق تحت أشكال مختلفة: ارتفاع الأسعار، ارتفاع الخصم الاجباري، انخفاض الأسعار. هذه الآلية، في جزء منها، شلت خلال السبعينيات نمو ضعيف يؤدي تقريباً ألياً أي مكاسب إنتاجية ضعيفة. يوجد اليوم أعمال كثيرة لا تتوقف على مستوى الإنتاجية (مثلاً أهمية الأشخاص الإداريين في مشروع ما). العمل لا ينهار بالسرعة اللازمة للحفاظ على مكاسب الإنتاجية هذه المكاسب هي التي تختفي.

في اطار اقتصاد أكثر فأكثر انفتاحاً، ومتكبداً أرغامات خارجية مهمة، جزء من مكاسب الإنتاجية يستخدم من أجل محاولة فتح أو الاحتفاظ بالأسواق الخارجية. مكاسب إنتاجية تحول إلى الخارج تحت شكل خفض الأسعار النسبي أو هبوط حد التبادل، في حالات أخرى مكاسب الإنتاجية تستخدم مباشرة أكثر لأنقاد فرص العمل في الفروع التي ظهرت فيها مكاسب الإنتاجية ولكن في هذه الفروع، خلق أو الاحتفاظ بفرص العمل يكون أكثر غلاء منه في تلك التي كان يمكن أن تحول إليها مكاسب الإنتاجية.

صعود البطالة، يفترض من ناحية أخرى استخدام جزء من مكاسب الإنتاجية في تمويل مخصصات البطالة. هذه المخصصات تجعل من الممكن تفادي انهيار الطلب، وإذن الأسوأ أنها لا تسهل تطور نشاط جديد وهذا يصدق على كل الاجراءات، مثل الأشكال المختلفة لتخفيض ساعات العمل، الذي يحاول وضعه موضع التنفيذ اصلاح اجتماعي للبطالة.

ومن جهتها، خلق فرص العمل في الأنشطة الخدمية القائمة صار أكثر فأكثر غلاء، يجب توفير معدات أكثر فأكثر من أجل خلق فرص عمل في الإدارات والمصارف، والصحة.. وأكثر من ذلك الأجراء في هذه الأنشطة يتمتعون بوضعية وبأجور أعلى منها في الصناعة. شيئاً فشيئاً، في أغلب البلدان المصنعة، تقترب البطالة وأحياناً تتجاوز عتبة 10٪ من السكان النشطين، البلدان

التي نجحت أفضل في الحفاظ على التضخم والتخلص من الارغامات الخارجية،
وحدها التي ستشهد معدلات بطالة أكثر انخفاضاً.

المعدل العالي للبطالة أضعف الاجراء في محاولة اقتسام مكاسب
الإنتاجية، وسهل كما سنرى، التعديل التضخمي وانتعاش الأرباح.

الفصل التاسع

تعديلات الرأسمالية الباحثة عن نمو جديد

1990 - 1985

طول مدة تباطؤ النمو في البلدان الصناعية الكبرى، أدى إذن إلى سلسلة من التعديلات. هذه التعديلات تحققت في الظاهر بالعودة إلى الليبرالية وإعادة تكوين الأرباح.

هل هذا يعني أن الرأسمالية الجديدة المتصنعة بالتنظيم الجماعي الخاص، وأن تدخل الدولة صار من الآن فصاعداً في خبر كان؟.

بالطبع لا. اللجوء إلى الليبرالية لم يكن مجرد عودة إلى مبدأ دعه يعمل دعه يمر، مع مكافأة تتمثل في إلغاء دولة العناية، اللجوء إلى الليبرالية بالعكس يقع في إطار رأسماليات عهد التنظيم. لقد جرت أساساً محاولة إدخال بعض المرونة الاقتصادية في الرأسمالية الجديدة المعاصرة، دون إلغاء خصائصها الأساسية. هكذا يمكن أن نتحدث عن ليبرالية جديدة وليس عن ليبرالية. وعلى كل حال، في كل أزمات التي ذهب فيها التعديل بعيداً في اتجاه الليبرالية في معناها القديم، فإنه آثار ظهور أو قوَى تناقضات، إذا هذه التناقضات لم يتم استيعابها في السنوات القادمة فإنها يمكن أن تكون أساس أزمة قطع في نهاية هذا العصر.

1 - اللجوء إلى الليبرالية:

في السبعينيات، فشل السياسة ضد الدورية الكنزوية فتح الباب لعودة الليبرالية. هذه السياسة تنطلق من تصور غير نقدي للتضخم وفق هذه السياسة، زيادة الطلب على العرض هي التي تخلق التضخم إذن تخفيض الطلب يجب أن يؤدي إلى تهدئة الالتهاب. لقد رأينا أنه في مجتمع نظّم نفسه يعيش في تضخم، هذا لم يعد يكفي. التصور الكنزي عن تحديد الأسعار والأرباح كان

يمكنه أن يتيح الوضع في الممارسة لسياسة أخرى: تلك التي تقوم على سيطرة إرادية على الدخول، الركود التضخمي يستدعي إذن ليس دولة أقل، ولكن دولة قوية. التوازنات الاجتماعية (علاقات القوى) لا تسمح في أغلب البلدان بوضع سياسة الدخول في الممارسة العملية، المخرج الوحيد وجد في المرور بواسطة الركود الذي ينهك قوى المشاركين في اقتسام دخول ومكاسب الإنتاجية. الانكماش (عكس التضخم) يظهر عندما أهمية البطالة، تعب المساهمين. تفتت الأويبب يحطم قدرات الصراع عند الفاعلين.

إلا فشل السياسة الكنزية وضع في مرتبة الشرف الدولة الأقل (أي أقل تدخل). والكساد صار يرجع إلى تركيبه من السياسات النقدية وتلك المترتبة عن سياسات العرض.

-حياد أكثر في تدخل الدولة:

التجديد الليبرالي هاجم أولاً مبدأ التدخل الكنزي، الهجوم قاده النقديون (أصحاب النظرية النقدية) هناك العديد من المدارس النقدية بعضها أكثر قرباً من كينز، وأخرى ذات ليبرالية متطرفة. في الواقع شيئاً فشيئاً تكون تصور نقدي وضع في الممارسة من قبل السياسة وببساطة أكثر يمكن القول أن النقديين يعتقدون أن فشل كينز مرتبط بتصور زائف عن التضخم. بالنسبة لهم التضخم أساساً ظاهرة نقدية، إذا كان هناك ارتفاع في الأسعار فذلك لأن هناك نفود أكثر من اللازم، عندما تكافح الدولة قصور البيع بالانفاق أكثر وبخلق النقود فإن هناك تحفيز للإنتاج. هذا الارتفاع يكون بطيئاً بينما تأثير زيادة كمية النقود على الأسعار يكون سريعاً. الأسعار ترتفع، القوة الشرائية تضعف وتحفيز الإنتاج بواسطة الطلب يكون أقل من المتوقع. الفاعلين الاقتصاديين يفهمون سريعاً هذه الظاهرة. عندما تتدخل الدولة من جديد فإنهم لا يدعون أنفسهم يؤخذون بالوهم النقدي أنهم يكتفون بزيادة أسعارهم، البطالة والتضخم عندئذ يتواكبان.

للعودة إلى وضع أكثر سلامة، ولايقاف التضخم، يقترح النقديون إذن حياداً أكثر في تدخلات الدولة. هكذا الفاعلون الاقتصاديون يمكنهم اتخاذ قرارات دون الوقوع في الاوهام التي يخلقها تدخل السلطة العامة.

اننا نجد في أساس الوصفة النقدية المسلمة الليبرالية بعقلانية الفاعلين الاقتصاديين تحت ضغط المنافسة وإرغامات السوق.

- تدخل أقل من السلطة العامة:

النقديون يريدون إجبار العملاء الاقتصاديون على أخذ قرارات تحت إرغام نقدي قوي، أنهم يريدون هكذا إجبارهم على التصرف بعقلانية. أنهم بشكل ما الأباء الذين يقرعون الليبرالية السوط. لقد رأينا أنه في البلدان الشرقية، غياب الإرغامات النقدية كان العالم الذي أفسد أن لم يكن منع قيام اقتصاد السوق.

إلا أن تجديد أو بعث السياسات الليبرالية قد ذهب إلى أبعد من تقوية الإرغامات النقدية وحياد التدخل العمومي (السلطة العامة) بالنسبة لقرارات الفاعلين الاقتصاديين.

في نهاية السبعينيات، رأينا تتطور إرادة خفض الانفاق العام، وعموماً خفض مكانة التدخلات العامة في كل أنواعها في الحياة الاقتصادية. إن منظري اقتصاد العرض هم الذين دافعوا بشدة عن «دولة أقل».

نقطة ارتكازهم في الرأي العام كانت ثورة حقيقية في أوساط المساهمين، بقدر ما تصير دولة العناية أكثر حماية وبقدر ما يتضاعف الانفاق العام في كل الأشكال، فإن الخصم الإجباري يرتفع حتى يأتي الوقت الذي فيه إيراد ما كان نتيجة مكاسب اجتماعية هامة يدرك على أنه نهب غير مقبول من دخول كسبت بعدالة أو عدلاً.

- فعالية وحدود البعث الليبرالي:

السياسات العينية التي وضعت في التطبيق، خصوصاً ابتداء من نهاية السبعينيات، كانت خليطاً من صفات نقدية ومن تلك الوصفات التي قدمها أصحاب اقتصاد العرض. وصفة الحزم النقدي عند النقديين، التكاليف الرئيسية للخروج من التضخم، إلى اقتصاد العرض، وتلك عن الانعاش الاقتصادي بتحرير العرض فإننا نقهر البطالة التي تهدد باتخاذ إجراءات ذات حزم نقدي. تانتشر في بريطانيا، وريقان في الولايات المتحدة كانا من كبار دعاة

هذا الخليط النظري. وبالتوازي، في كل انحاء العالم، وضع في التنفيذ برامج واسعة للخصوصية.. عام 1981 الحكومة الاشتراكية حاولت خطوة ضد هذا التيار، إذ شرعت في انعاش الاستهلاك واجرت تأميمات واسعة، عام 1983 اضطرت إلى العودة إلى سياسة أكثر قرباً من وصفات النقديين. وانخرطت في سياسة تقليص ضريبي. لا يمكن الاسراع عندما كل العالم يكبح. في عام 1986 حكومة شيراك خوصصت جزء من المشاريع العامة المؤممة، وعند عودة الاشتراكيين للسلطة عام 1988 لم يرجعوا عن الخصوصية. وحافظوا على سياسة حزم نقدي واعتدال ضريبي، في الظاهر هذه السياسات نجحت حيث أن التضخم اليوم تم إيقافه، والنم و الاقتصادي عاد للانطلاق لكن الواقع كان أكثر تعقيداً.

- النظرية النقدية واقتصاد العرض لم يتعايشا:

في محاولة الحد من الاقراض ومن ازدياد الكمية النقدية، لا يسمح للمشاريع بأن تنتج أكثر. صحيح انخفاض الخصم والحد من التنظيم اللائحي، جعلها تأمل في وضع أفضل لها.. يا للخسارة! ارتفاع معدلات الفائدة يحبط الاستثمار. في مثل هذه الشروط، اقتصاد العرض غير قادرة على اثاره الانعاش. بالعكس الضربات السود في بعض الانفاق الاجتماعي اثارته هبوط الإنتاج، الواردات العامة انهارت أكثر مما هو متوقع، والعجز يشتد. الانعاش الاقتصادي، الذي كان يجب تعويض هبوط الضغط الضريبي صار صعباً.

في العموم، في فترة أولى، برفضها تمويل العجز في الميزانية بواسطة خلق نقود، السياسات النقدية جعلت معدلات الفوائد تقفز، هذا الارتفاع، من ناحية أخرى، صار دائماً لسببين: الأول أهمية المديونية الأمريكية، وخدمات الدين (الفوائد) التي تركبت عليها، عندما خدمات الدين والعجز في الميزانية وصلا 20٪ من الميزانية الاتحادية، وهذه عالت نفسها، كل الاجراءات التي اتخذت لكي يخفض هذا العجز، بدون ضرائب جديدة، تكشففت حتى عام 1990 محبطة. والسبب الثاني يرجع إلى أنه نتيجة معدلات التبديل العائمة حاجات الميزانية الأمريكية اثارته حرب معدلات الفائدة، سوف نتحدث عن هذا فيما بعد:

- مكافحة التضخم يتحملها الاجراء:

التمسك بإرغامات نقدية قاسية، في الوقت الذي يجري فيه محاولة

تخفيف الإرغامات العامة على المشروع، جعل الاجراء يتحملون تكاليف الانكماش بقدر كبير، معدلات الفائدة المرتفعة وعدم اليقين فيما يتعلق بالانكماش دفعاً المشاريع إلى أن تركز قدراتها على التمويل في الاستثمارات الإنتاجية.

تطور التقنيات، والتغيير في البنى الإنتاجية وفي العمل جعلت في المرحلة الأولى البطالة تزداد، والتي هي أصلاً منتفخة بسبب تباطؤ لا مثيل له للنمو.

القدرة النضالية عند الاجراء ضعفت جداً، بسبب معدلات البطالة المرتفعة بينما تخفيف التنظيم اللائحي والاستثمارات في الإنتاجية تسرع في تكوين هوامش للمشاريع، المشاريع تحتاج على الأقل إلى رفع أسعارها لكي تضمن نموها أو ببساطة مجرد بقاءها.

وسوف نرى ذلك، إذا كان هذا المخرج من التضخم ليس بدون اخطار اجتماعية واقتصادية، إلا أنه مع ذلك ليس أقل فعالية، وكما أشرنا إلى ذلك فيما سبق، قدرات النضال عند الفاعلين الاقتصاديين ضعفت، فأمكن تخفيف التضخم.

- ليبرالية متزنة جداً:

من المدهش أن الخليط من «النظرية النقدية» و «اقتصاد العرض» قاد في الولايات المتحدة إلى انطلاق اقتصادي من نمط كينزي في الاقتصاد المهيم، وفرض في كل مكان سياسة دخول على حساب الاجراء.

إلا أنه، وفي كل مكان، دخلت مرحلة جديدة، أنها مرحلة «دولة أقل» وتخفيف اللوائح التنظيمية، وضغط ضريبي مخفف، نحن مع ذلك بعيدين جداً عن عودة رأسمالية «همجية».

- الدولة لازالت حاضرة:

الانفاق العام ظل في مستوى لا يسمح باختزال الدولة إلى مجرد دور شرطي، السياسات الأكثر تصلباً لم تخفض إلا بعض النقاط من نصيب الانفاق العام في الناتج الوطني الخام. في أغلب الأحيان هذا التخفيض يرجع إلى انطلاق النمو أكثر منه إلى اجراءات محاولة تحجيم مكانة الدولة الاقتصادية، وبسبب أهميتها فإن الانفاق العام يمثل دائماً أداة الاستقرار الأساسية في الاقتصاد.

في هذه الشروط، إذا كانت الاجراءات الضريبية أحياناً بسطت وجرى توحيد بعض التشريعات، إلا أنه لم يعد ثمة سؤال بانتظار خفض كبير في مستواها. بوش، أمام أهمية العجز في الميزانية الأمريكية اضطر على كل حال إلى زيادته من جديد، لنقل فقط، أنه أحياناً، وبعذر الحياء صار لها توجه أقل من قبل نحو إعادة التوزيع. وإذا كان دافع الضرائب يتذمر، فإن المستفيد يريد خدمات عامة أكثر أهمية، الأباء يريدون مدارس أكثر، ويطلب بشرطة أكثر لضمان الأمن، والمستشفيات أكثر حداته، وبيئة محافظ عليها، واخيراً الليبرالية حفزت الدولة على أن تكون فعالة أكثر وليس أقل وطأة.

- التنظيم الخاص للاقتصاد أيضاً:

انعدام أو تخفيف اللوائح، إعادة تنشيط المنافسة، وخصوصة الشركات العامة لم تمنع المتعددة الجنسيات من تنظيم قطاعات واسعة من الاقتصاد. وأكثر من ذلك المشاريع الكبرى الخاصة و العامة تبحث هي نفسها عن أنماط جديدة للتسيير بتنشيط وظيفة رجال الأعمال في داخلها. انعدام اللوائح والخصوصة وصلت على كل حال إلى حدودها المفروضة من قبل الارغامات التقنية المعاصرة. في الواقع تدخل الدولة صار ضرورياً بسبب التعقيد المتعاظم للاقتصاد الصناعي. يجب دائماً وسائل إعلام أكثر وأجهزة أكثر لإدارة اقتصاد يزداد تعقيداً. هذا التطور يفسر معاً صعود الأجهزة (التنظيم) في صميم وازدهار نشاط الخدمات المقدمة للمشاريع، والتحمل الجماعي لآخطار التعقيد.

- النتائج الشاذة للا تنظيم:

الرغبة في تخفيض تدخل الدولة، بدون تحوط، زادت في اخطار الاختلال الوظيفي . انعدام اللوائح أدى إلى كوارث جوية، الرغبة في تخفيض الانفاق زادت في أزمة نظم المستشفيات والتعليم، انعدام اللوائح المصرفية أدى إلى مخاطر وأدى مثلاً إلى انهيار نظام صناديق الادخار الأمريكي، عجزها، الذي يجب تغطيته، بطريقة أو بأخرى، يفوق اليوم عجز الدولة الاتحادية. ومن ناحية أخرى بفتح الطريق أمام أشكال أخرى من المضاربات، جعل من الضروري اللجوء إلى خدمات المتشارين وخدمات التأمين من كل نوع، والتي تكاليفها المضافة ليست مما يستهان به. ومن الغريب أن تخفيف تدخل الدولة زاد في التكاليف التي يتحملها الفرد.

صحيح نشاطات كانت خارج السوق عادت إليه، مثلاً، في كثير من البلدان، الاتصالات، سوق العمل لم يعد شبه سوق عمل، كما كان في الماضي، إلا أننا هنا أيضاً نحن بعيدون عن مجرد العودة إلى دعه يعمل. يمكننا أن نتخيل دولة لاتهمم بالاتصالات عبر الأقمار الصناعية تاركة شركات تطلق بكل حرية أقماراً صناعية؟ ونفس الشيء وإن كانت دولة العناية معترض عليها، إلا أنه لا أحد يرغب جدياً في اختفاء نظم التأمين الاجتماعي، وسنرى في الولايات المتحدة أن عدم تكفل الضمان الاجتماعي بعدد متزايد من الأشخاص جعل نفقات المساعدة الاجتماعية تقفز.

أما بالنسبة لارادة ترك الحبل على الغارب للأثراء فلإنها تصطدم أيضاً بحدودها. في البلدان الصناعية الكبيرة، الديمقراطية مترسخة جداً. في أوروبا الغربية، في حقيبتين تم كنس بقايا الفاشية (وفي اسبانيا، البرتغال، اليونان). ولكن الديمقراطية السياسية في سيرها وفق مبدأ مساواة الجميع تعارض - كما راينا ه - مع توجه اللامساواة المترتب على الرأسمالية، أننا نصل إلى توزيع للدخول ليس أكثر عدلاً، وإنما أكثر احتمالاً والذي يضمن بقاء الرأسمالية على المدى الطويل. في اليابان قيام الديمقراطية الحديث جداً، يفسر، بدون شك، إن المجتمع الياباني فيه كوابح أقل للإثراء. ولكن هذا يفسر أيضاً أن بعض التوترات، من حين إلى آخر، تثير فيه موجات العنف.

وعلى هذا المنوال، فيما يتعلق بتقوية السلطة الاقتصادية في مواجهة السلطة السياسية، وهذه ليست خاصية ليبرالية بل خاصية رأسمالية، وفيما وراء حد معين فلأن استحواذ الاقتصاد على السياسة يستدعي ردود أفعال يتيحها وجود ديمقراطية سياسية.

- ليبرالية أو ليبرالية جديدة؟:

لا يمكن الحديث اليوم عن عودة محضة الليبرالية، أيضاً يجب أن نقترح استعمال ليبرالية جديدة كمصطلح.

ليس الحال على هذا النحو في بلدان العالم الثالث، حيث الديمقراطية السياسية أحياناً مهانة، ولكن هذه البلدان تمثل - لسوء الحظ - هوامش البلدان الرأسمالية الكبيرة. تناقضاتها الداخلية لا تستطيع - إلاهامشياً - الوصول إلى

«المركز» الرأسمالي. أزماتها التي سوف نتفحصها فيما بعد لا يمكن ان تمس قلب الرأسمالية.

هل هذا يعني ان المجتمعات الرأسمالية في البلدان الرأسمالية الصناعية الكبيرة، بفضل قيام ديمقراطية رأسمالية، هي مجتمعات هادئة وبدون تناقضات؟ بالتأكيد لا. خلال الحقب 1970 و 1990 إذا تم حل تناقضات فإن تناقضات أخرى، في جزء منها، ترجع إلى الليبرالية الجديدة، قد تطورت. النمو الجديد يتضمن تناقضات والتي تتطلب تعديلات إن لم نشأ أن تقود يوماً إلى أزمة قطع جديدة.

2- المشاريع تبحث عن شكل تنظيم جديد:

عودة الاهتمام بالليبرالية لم يكن التعديل الداخلي الوحيد للرأسمالية الجديدة، مع الشروط الجديدة للنمو، عثرت المشاريع، من جانبيها، على أنماط جديدة للتنظيم والتسيير.

- التنظيم المادي للمشاريع:

التنظيم العقلاني للمشروع القادر على تحقيق تخطيط استراتيجي للمشاريع كان أحد قوى سنوات الثلاثين «المجيدة».

- أزمة الأشكال القديمة للتنظيم:

مع تباطؤ النمو، هذه الأشكال صارت شيئاً فشيئاً غير صالحة وأدت إلى نتائج منحرفة.

الرقابة المالية المتمحورة، بشدة، على استعادة الاستثمارات (في أي لحظة سوف نستعيد المبلغ المستثمر) وجهت المشروع نحو المدى القصير، معدلات الفوائد المرتفعة والايجابية لم تسهل الأمور في مثل هذه الشروط الادارة الاستراتيجية لحفظه الانشطة جرى خلط بينها وبين إدارة محفظة مستبعدة الأخطار.

إدارة التسويق المركزة في دراسة السوق وسلوك المستهلكين بالغت من جانبها في تقدير البحث عن حيل تصريف المنتجات على حساب التجديدات الحقيقية، سجيئة مواصفات مالية والبحث عن عائد سريع سارعت المشاريع إلى الهروب أمام المخاطرة على المدى الطويل.

مع ذلك ليست الفرص التي تنقص، السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات شاهدت قفزة هائلة في المعلوماتية، وفي البيولوجيا التقنية. الذكاء يندمج في المادة، انواع جديدة من الطاقة ظهرت. الية الإنتاج، تستند منذ ذلك الحين على المعلوماتية في تدفقات الإنتاج وتدفقات المعلومات.

عناصر دورة تقنية جديدة اجتمعت، ومع ذلك لازلنا في المرحلة الهابطة من الدائرة السابقة، التجديدات التقنية تستخدم في تغيير الاجراءات اكثر مما تستخدم في تطوير منتجات جديدة وأسواق جديدة، المشاريع تبحث عن عقلنة عمليات الإنتاج وخفض التكاليف. تقدم الإنتاجية طور البطالة أكثر مما يمكن للنمو المتواضع ان يخفف منها. لم يعد هناك فائض قادر على تغذية طلب جديد.

- من مشروع إلى آخر:

في العمق، مادامت المشاريع تدخل المستقبل على أعقابها ناظرة إلى تكاليف إنتاجها، فإنها لا تستطيع أن تطور حقاً منتجات وأسواق المستقبل، كينز، مركزاً على الطلب المتوقع من قبل المشاريع فهم ذلك جيداً في ظروف المرحلة السابقة للدورة الهابطة.

البعض يرى المستقبل في اعطاء دور محرك لرجال أعمال نشطين P.M.E والذين يعيدون اختراع المغامرة الصناعية التي كانت عند الصناعيين الأوائل. صحيح رجل الأعمال أكثر مرونة، ولكن يستطيعون بصعوبة تغيير التوجه العام للبنية الإنتاجية، ومن الصعب أن يثيروا لوحدهم نشاط الاستثمارات.

قلب الاتجاه لا يمكن أن يتم إلا إنطلاقاً من قطاعات مشاريع كبرى خاصة المتعددة الجنسيات.

التطور يفرض استثمارات - خاصة مادية - كبيرة، والتي ليست في مقدور المشروع الصغير وحتى المتوسط، أكثر من ذلك، وضعها في التطبيق يتطلب وجود فرق قيادية متعددة الاختصاصات.

سرعة التقدم التقني تفترض أن ابدال اهلاك الاستثمارات (مادية أو غير مادية) في حالة عدم توفر مدة كافية، يستفيد من سوق واسع جداً. يجب إذن الاهتمام بأسواق على مستوى العالم وأن يكون بالإمكان القدرة على تكييف منتج ما مع أوضاع متنوعة.

في مثل هذه الشروط حتى الشركات المتعددة الجنسية لا تستطيع القيام باستراتيجيات تحالف وتقاسم الموارد والبحث والتعاون مع شركات وشبكات التوزيع لشركات أخرى.

قدرة الشركات على حشد إمكانيات مراكز البحث الجامعي وخصوصاً مراكز البحث الأمريكية لا ترجح البنى الصغيرة، وأيضاً تستوجب ظهور نمط جديد من المشاريع الكبرى.

- مشروع من نمط جديد:

إن هذا ما هو في طريقه للحدوث. البحث يتحدث عن مشاريع النمط الثالث، آخرون يتحدثون عن مشاريع ما بعد الصناعة أو عن مشاريع Z (زورو وصل) نحن نسميه متعدد الأبعاد.

عدة عناصر يبدو أنها تمثل خصائص هذا التنظيم: استراتيجياً مركزة على التقنية أو بدقة أكثر على اعطائه قيمة متعددة لإمكانات المشروع التقنية أو الإمكانيات التي يمكن له حشدها. لهذه الغاية فإن المشروع يبحث عن تطوير قدرة السبق التقني والاجتماعي بفضل حرص تقني في علاقة وثيقة مع البحث. أجهزة أو تنظيمات منحدره من الجامعات، ومخزن المعرفة أو شركات الخدمات تضمن الاستمرارية بينها وبين البحث وتسهل اليقظة التقنية.

بالتوازي الإدارة المركزية للمشروع تتغير، جزء من المركز يتحول إلى مهمة استراتيجية مكلفاً بمتابعة برنامج، تقام مجموعة للمشاريع تقسيم العلم بين أولئك الذين يخططون السياسة والذين ينفذونها يختفي، يتعلق الأمر بتشجيع تطور القدرة على المبادرة والتجديد في كل درجات المشروع، لقد سبق لشومبيتر أن لاحظ في نظريته عن التطور الاقتصادي أن القدرة على المبادرة ليست في المشروع حكراً على بعض الدرجات أو الوظائف، الشذور يصير صفة محمودة. تجربة السنوات الأخيرة هذه برهنت في الواقع أنه في المشاريع الكبرى المنظمة عقلاً، في العواصف وعدم اليقين من النمو، جاء التجديد أكثر فأكثر من أفراد موقعهم خارج الكوادر الاستراتيجية المحددة من المركز، أنهم يغامرون بعملهم من أجل المشروع أو بتجديدات أو بتطور داخلي. المشاريع النشطة A.T.T. 3 . M. و I. B.M. دبونت دي نيمور . تشجع اليوم هذه القدرة

الداخلية في المشروع، لقد ولد مصطلح تحديدها (المبادر). المنافسة الداخلية، والسوق الداخلي، التفريخ وطين النحل تصير مميزات تنافسية، اثني عشر شخصاً كانوا في بداية 1. B.M \ P.C. والذي يحشد اليوم 10,000 عامل ويمثل رقم أعمال 5 مليار دولار.

يختصر هذا النمط من التنظيم أحياناً في أنه تنظيم أم، فيه تلتقي البنى المركزية التي تضمن الرقابة على الموارد مع بنى لا مركزية والتي تسهل اعطاء قيمة للإمكانات التقنية، السلطة فيه يجري التفاوض عليها ومتقاسمة. والذي يعطي لهذا الشكل من المشاريع قدرة كبيرة على التكيف وعلى المرونة.

3- نظام العلاقات المهنية الجديد وازمة النقابية:

في التنظيم الجديد المشاريع، إدارة الموارد البشرية تصير عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الاقتصادية.

- إدارة ثنائية للموارد البشرية:

الربوتية (العامل الآلي) والبيروقراطية، وإن أدتا إلى التخلي عن التaylorية (تايلور) فإنها تتطلب مشاركة نشطة من الأجراء. الخطوط الهيرارشية تتقلص، الاتصال بين كل الأشخاص المنخرطين مباشرة في إجراءات الانتاج يصير استراتيجياً. إننا نشاهد بالتوازي قطعاً: من ناحية المشروع يحتاج إلى أشخاص مؤهلين تأهيلاً عالياً ومدمجين. من ناحية أخرى أجراء مؤقتين مما يسهل مروية إدارته. هذا القطع اشتد بسبب تعايش نشاط يتطلب كثافة معرفية مع نشاط تقني مبتذل جداً. خمس عشرة سنة من البطالة قضت كما رأينا على التصنيف الشامل وعلى وضع الأجور خارج المنافسة، منذئذ فصاعداً يستطيع الشروع بدون إرغامات كبيرة تكيف إدارة الموارد البشرية.

- النقابات في وضعية زائفة:

السلوك يتغير بعمق، بالنسبة للأجراء الأكثر استقراراً فإن البحث عن شروط أفضل للعمل صار أولوية، المطالب تنتقل هكذا إلى مستوى أكثر صعوبة في تنظيمه وتحديده في مواصفات يتم التفاوض حولها جماعياً. فاعلين جدد يدخلون الحلبة مع أنماط جديدة من التعبير. بالتوازي كثرة من الأجراء يلحون

على أن يؤخذ في الاعتبار قدراتهم الخاصة. مقابل فعالية أكبر يطلبون أن يدفع لهم أفضل، كذلك عدد كبير يتمنى مواصلة شخصية لمهنتهم.

للإجابة على هذا الوضع، فإن النقابات تأخذ أكثر فأكثر في الاعتبار المطالب الفتوية، أي المطالب الخاصة بالشباب، بالعمال المهرة، أو للنساء، للعاملين بالخزانة... الخ، إنها تجد نفسها في وضعية زائفة.

بالنسبة للوضع القاني (كأولئك الذين في الوظيفة العامة مثلاً) وبالنسبة للمواصفات العامة التي تحول فرضها على شروط العمل. الوضع بالنسبة لها حرج جداً، باعتبارها تتكبد النتائج المنحرفة لتحويلها إلى مؤسسة، في كثير من البلدان، خاصة في فرنسا، النقابات تمثل الأجراء في سلسلة من المؤسسات الاستشارية (مصل المجلس الاقتصادي، المفوضية العامة للتخطيط، المجلس الوطني للتكوين المهني، المجلس الأعلى للتربية الوطنية) وجودها يكفي ليضمن لها الشرعية وبعض الأثر الإعلامي مع ملاحظة أن الاستشارة غير ملزمة لها.

إنها هكذا تكون سجينه رقابة القرارات الشاملة ورقابة المؤسسات التي كانت في الماضي موضوع مطالب جماعية، ولكن صارت اليوم ينظر إليها على أنها مكتسبات نهائية من عدد كبير منها. من وجهة النظر هذه وضع الضمان الاجتماعي مثالي ثقيل خصوماته يتفوق أحياناً في الرأي العام على الميزات التي يقدمها، ولكن النقابات المشاركة في إدارته لاتستطيع منع وزير المالية أن تكون له الكلمة الأخيرة صحيح مطالب ومفاوضات جماعية لازالت قائمة، ولكنها تتعلق أقل بالأجور المباشرة أو غير المباشرة للعاملين (والتي هي العنصر الأساسي لعلاقات العمل) منها بالرهانات الشاملة المشتتة وأحياناً هامشية، النقابات عندئذ تنجر إلى مفاوضات بمعنى الكلمة حول التقاعد، ساعات العمل، التكوين المهني، دمج الشباب والنساء.

الوضع يصير متناقضاً، من ناحية النقابات تتحول إلى مهنة، وتصير خبراء ليس لعلاقات العمل في المصانع ولكن في الحياة الاجتماعية عموماً. في المستوى المحلي «النضال» ينتظم أحياناً خارج أو على الأقل على هامش النقابات، اضطرابات «القطة المتوحشة» في الولايات المتحدة ظهور الجماعة كما هو الحال عد المرضات أو في S.N.C.F - السكك الحديدية الفرنسية - ينطلق من نفس

المنطلق. من ناحية أخرى المشاريع يمكن أن تقوم بمبادرات والتي يبدو أنها تتطابق أفضل مع التطلعات اليومية للأجراء، مشروعات الشركة، مجموعات التعبير، فردية الأجور، وعموماً أكثر إدارة الموارد البشرية هي اليومي عناصر أساسية التي تبني النظام الجديد للعلاقات المهنية.

هل يمكن تخيل رأسمالية مستغنية عن النقابات، صحيح بدون النقابات يبقى غطاء قانون العمل والديمقراطية السياسية، ولكن هذه ماذا تصبح في مواجهة سلطة الشركات الكبرى ومنظمات ارباب العمل، السلطة تستدعي السلطة، وتوازن السلطات المعوضة ضروري. لاننسى، ونذكر بذلك، دوام الرأسمالية في البلدان الصناعية وفاعليتها تدين بهما إلى عقلانية النظام أكثر مما تدين لهذا الخليط غير الملائم لقوى تجذب في اتجاهات مختلفة معاكسة بعضها يحاول تقسيم السلطة (والدخول) والآخر يتجه نحو لامساواة أكبر في السلطات (وفي الدخل). والسلطة تتطلب السلطة.

أيضاً هل يتوجب على النقابات اليوم أن تغير مجالات مفاوضاتها وعملها، وأن تتحدق في مواجهة إدارة الموارد البشرية والتقدم التقني لأنها في وضعية أفضل لمعرفة؟ النقابات الألمانية قاومت أفضل الانهيار، إن على النقابات أن تقيم أشكالاً جديدة من العلاقات مع الأجراء.

الفصل العاشر

النمو الجديد: تناقضات وأزمات محتملة ...1990

على مدى هذا العمل حللنا كيف تطورت البنى الاقتصادية والاجتماعية، لقد رأينا أن العنصر الأساسي فيها وفي تطورها تشكل بواسطة تناقضات من كل نوع.

سلسلة من التعديلات سهلت استيعاب جزء من التناقضات التي كانت سبب هبوط النمو في السبعينيات وفي بداية الثمانينيات.

1 - مجتمعات أكثر فأكثر ثنائية:

في اللحظة التي فيها الانتعاش بدأ، والبطالة أخذت تتراجع، فإننا نلاحظ أن العودة إلى العمالة الكاملة، بما في ذلك الولايات المتحدة حيث العجز لا يزال مهما ليس نتاج سياسة كينزية لا إرادية، أو نتاج قوى توسعية، أنها نتاج تحولات عميقة في الأبنية الإنتاجية.

- صعود العمل العارض:

هكذا إلى جانب نواة صلبة ومستقرة، هناك من الآن فصاعداً في المشاريع والادارات الأمريكية، يد عاملة كثيرة «عرضية» مكونة من خليط غير متجانس من اجراء يعملون جزءاً من الوقت، أشخاص تابعين لوكالات العمل، أو اجراء يشتغلون لمدة محددة، أو أيضاً عمال مستقلين يبيعون خدماتهم.

هذا النمط الجديد لا يبحث فقط عن خفض تكاليف الإنتاج، وعن مرونة أكثر في العمل، أنه ينسجم مع إدارة موارد بشرية متكيفة مع الخاصية الأكثر ثنائية للاقتصاد الأمريكي، من 1970 إلى 1983، خلقت الولايات المتحدة حوالي 38 مليون فرصة عمل، منها 12,5 عام 1973 إلى عام 1979 و 20 من 1979 إلى 1989. أكثر من ربع فرص العمل هذه كانت على أساس زمن جزئي

(مؤقت). وكالات العمل المألقت توفر من جانبها حوالي مليون فرصة عمل. كل عام أكثر من 6 مليون شخص يمرون عبر هذه الوكالات. ازدياد العقود ذات المدة المحددة أكثر صعوبة في تحديدها رقمياً. ولكن في بعض الفروع مثل التعليم، والصحة، هذه العقود صارت قاعدة عامة. أخيراً العمل المستقل (خارج الزراعة) والذي تدنى حتى عام 1970، صار يهم حوالي 12,5 مليون مقابل 6 مليون عام 1970.

العمل العرضي جذب إلى أسواق العمل فئات من اليد العاملة التي اما لا تأمل أو لا ترغب في العمل وقتاً كاملاً. التنافس في سوق العمل صار أكبر وشدد في آثار البطالة على الأجور حتى عام 1984. نشاطات ذات كثافة رأسمالية ضعيفة صارت مربحة أو تطورت. التطور الاجتماعي. نقل الايجارات، الحاجة إلى دخول إضافية بالنسبة للأسر ذات الأجور الدنيا، سارعت في زيادة عدد السكان النشطين وقبول شروط العمل الجديدة.

وفي الوقت الذي نحن فيه في أوروبا، كافحنا أحياناً ضد البطالة بمنع أو تفادي وصول الشباب والنساء لسوق العمل، فإن أمريكا بجذبهم إلى السوق عثرت على «العمل الكامل».

من عام 1970 إلى 1989، السكان النشطون من النساء انتقل من 34 مليون إلى 60 مليون، من عشر فرص عمل خلقت منذ 1970، سبع فرص تشغلها النساء، معدلات نشاطهن انتقلت من 38٪ إلى 56٪. النساء اللاتي لا يختلف إلا 45٪ من السكان النشطين يشغلن ثلثي فرص العمل (المؤقت) «والزمن الجزئي» الشباب أقل من 21 سنة يمثلون حوالي 11٪ من السكان النشطين رسمياً. البحوث في عمل الشباب الأقل من 16 سنة أو الأقل من 14 سنة تبرهن على أن هذا الرقم لا يعكس الواقع ولكن 46٪ من هؤلاء الشباب يعملون «في وقت جزئي» والثلث يمرون عبر وكالات العمل المؤقت.

في الوقت الراهن، الأقليات السوداء أو اللاتينية أو الآسيوية تظل متأثرة أكثر من غيرها بالبطالة، ولكن مشاركتهم في قوة العمل تزداد من خلال العمل المؤقت. الرجال من البيض البالغين الذين يشكلون أساس النواة الصلبة، هم من الآن فصاعداً أقلية بالنسبة للسكان النشطين. في التسعينيات الأقليات العرقية هي التي تتيج مواجهة الزيادة في الحاجة إلى اليد العاملة.

ولأن لم يكن له نفس الحجم، فإننا نجد نفس التوجه في البلدان الصناعية الكبرى الأخرى، خصوصاً فرنسا. هنا أيضاً الكفاح ضد البطالة يمر عبر تحلل نسبي لتنظيمات العمل وسوق العمل، وصعود العمل المؤقت، العمل في مدة محددة، أو العمل في زمن جزئي، تضاعف عدد المشاريع القزمية القريبة من «العمل الصغير»، فإن التناقض صار يتحدد بين نواة صلبة يستحوذ عليها أو يشغلها يد عاملة ذكرية مؤهلة في محيط أو هامش حيث الأشخاص غير المؤهلين (أغلبهم من النساء والشباب الفاشلين في دراستهم أو الأشخاص من أصل أجنبي) يعثرون أساساً على العمل.

- اقتصاد أكثر فاكثراً ثنائية:

هذا النمو للسكان النشطين وفرص العمل، يرجع بشكل كبير إلى الثنائية التي أخذت تتضح أكثر فأكثر في الاقتصاد الأمريكي، هذه ليست النتيجة اللاتصنيع المعلن عنه من قبل البعض. صحيح الخدمات صارت تستخدم منذ ثذ فصاعداً أكثر من 70% من السكان النشطين، وهي أصل 63% من الناتج الوطني الخام، ولكن التعارض بين الصناعة والخدمات لا معنى له. الانقسام الحقيقي هو بين أنشطة تتطلب كثافة معلومات واتصالات (تلك التي تنتج المواد المعلوماتية أو المشبهة، معالجة المعلومات «لها نسبة كبيرة في أرقام أعمالهم وفي اليد العاملة وفي البحث والتطوير، وبين الأنشطة الأخرى. في الحالتين نجد أنشطة صناعية وأنشطة خدمية.

قطاعات الأنشطة التي تتطلب كثافة عالية من المعلومات تمثل أكثر من 30% من فرص العمل، (3,5 في الصناعة، 27,5 في الخدمات) القطاعات ذات الكثافة الضعيفة من المعلومات تمثل بدورها أكثر من ثلثي فرص العمل (26,5 في الصناعة، 39% في الخدمات، 4% الباقية هي في الزراعة، الصيد، الغابات)

بالطبع العمل العرضي والأجور المنخفضة نجدها في القطاعات التي تتطلب كثافة ضعيفة من المعارف والمعلومات. الأجر المتوسط العمل اليوم الكامل في هذا القطاع أقل 25% من الأجر في القطاع الآخر. في الخدمات الفندقية والمطاعم التي خلقت حوالي 12% من الأعمال الجديدة، يكون الأجر أقل من 50% منه في القطاع

الذي يتطلب كثافة عالية في المعارف والمعلومات. العمل في زمن جزئي يتنوع ما بين 20٪ إلى 40٪ في القطاع الذي يتطلب كثافة ضعيفة من المعارف والمعلومات. بينما يكون في المتوسط 16٪ ونادراً ما تكون أعلى من 20٪ في القطاع الآخر.

صحيح أن نمو القطاع ذا الكثافة العالية في المعلومات والمعارف سريع، ولكنه يتجه في السنوات الاخيرة إلى أن يكون أقل سرعة منه في القطاع الآخر والذي استمر في كونه أصل عدد أكبر من فرص العمل. الارقام المتعلقة بالخدمات من وجهة النظر هذه مهمة من 1973 إلى 1979، الخدمات ذات الكثافة العالية في المعلومات والمعارف اتكون أصل 35,8٪ من فرص العملي الجديدة. الخدمات الاخرى تمثل 43٪. من 1979 إلى عام 1987 القطاعات الثانية تكون أصل 53,6٪ من فرص العمل الجديدة والاولى 44,2٪.

- نمو جديد يصطدم سريعاً بحدوده:

هكذا يرتسم في الولايات المتحدة. وأكثر فأكثر وضوحاً في البلدان الأخرى، نمط من النمو يختلف جيداً عن ذلك الذي ساد في السنوات الخمسين والستين. أنه لم يعد الاجور العالية الاستهلاك الجماهيري والرفاهية التي تضمن العمل الكامل، وإنما زيادة اللامساواة الاسعالمخفضة، العمل العارض في القطاع ذي الكثافة الضعيفة في المعلومات والمعارف والتي تسمح لأجراء القطاع الآخر أن يحتفظوا بدخول خيارية والتي تتيح لهم أكثر فأكثر استهلاك خدمات نهمة إلى اليد العاملة.

هذا النمط من النمو الاقتصادي مع ذلك يصطدم ببعض الحدود: أولاً أنه يفترض «خزان» من اليد العاملة مهما. وابتداء من اللحظة التي تصير فيها مصادر اليد العاملة العارضة نادرة، فإن سوق العمل يرفع من تكاليفها. والقطاع ذو الكثافة المعلوماتية والمعارفية الضعيفة يجد نموه يعاق. أو إن أسعاره بتضر بتلك التي للقطاع الآخر. لتفادي الاسوأ، فإنه يتوجب عليه أن يعثر على طرق انتاجية وفعالية من غير الاسعار المنخفضة.

أيضاً التكاليف الاجتماعية لهذا النمط من النمو ثقيلة جداً. في الولايات المتحدة 42٪ من العاملين في وقت جزئي ليس لهم أي تغطية اجتماعية، 70٪ لا يساهمون في أي صندوق تقاعد، 39٪ من السكان في الولايات المتحدة يعتمدون

في حالات الضرورة على الإرادة الطيبة للسلطة العامة. العمل الكامل لم يجعل الفقر يتراجع بل زاد فيه. إنه على المدى قنبلة موقوتة حقيقية بالنسبة للمالية الاتحادية والسلطات المحلية.

فرنسا والبلدان الاوربية - باستثناء بريطانيا - لازالت بعيدة عن هذه الوضعية. إلا أنه في بلادنا- فرنسا - الفرق بين الدخول الذي تقلص خلال فترة تباطوء النمو، أخذ يتسع من جديد، دخول الملكية والمشاريع تزيد أسرع من دخول الاجراء. وتخلف الاجور يرجع في جانب كبير منه إلى الخاصية الاكثر فأكثر ازدواجية لفرص العمل.

إن لم تتغير الإرغامات السكانية فإن التوترات الداخلية لا يمكنها إلا الاتساع. إنها تزداد تعقيداً بسبب رواد الفعل العنصرية من قبل أولئك المهديين أكثر بسبب إدخال عمال جدد في دائرة العمل العرضي.

هذه التناقضات الاجتماعية خطيرة، إلا أن علاجها أكثر إمكانية بترياق الديمقراطية، شريطة أن تناقضات أخرى لا تجعل علاجها اقتصادياً بطريقة أو بأخرى، مزدوجاً، في فرنسا، الزراعة والتجارة الصغيرة، الحرفية، كانت دائماً قاعدة هذه الازدواجية، اليابان، بقطاع، قريب من الاستغلال الزراعي العائلي، كون شكلاً آخر من الاقتصاد المزدوج. الازدواجية الاقتصادية هي ضمان المرونة، ولكنها تصير خطيرة عندما الازدواجية الاجتماعية تحصر أجيالاً متوالية في دائرة مغلقة من الفشل. كذلك ديمقراطية التعليم والحراك الاجتماعي الذي يتيح التعليم هي أفضل الضمانات ضد هذا التناقض وهذا ليس من أجل لا شيء أن الفشل الدراسي صار في كل مكان من العالم احداهم المشاكل المطلوب حلها.

2 - الاقتصاد المالي ضد الاقتصاد الحقيقي:

التناقض الأساسي بين عملية الاقتصاد وفواصل المجال النقدي لم يحل بعد، وفي الوقت الذي تشدد فيه حدثه، تمكن منذ بداية السنوات الستين أن يكون مبلوراً لتناقضات أخرى، وأدى إلى الكساد أزمة الطاقة أوحث إليه بأول دور، بشكل أو بآخر من مسكّن إلى مسكّن، من التشاور إلى التعاون استطاعت الدول تقادي الأسوأ في مجال النقد.

لقد رأينا أيضاً أنه بداية الثمانينيات، الاقتصاد المكشوف الذي قام ابتداء من 1974 قد ظهر زيفه بواسطة السياسة النقدية وسياسة الموازنة، صعود الدولار الراجع إلى حاجة الخزانة الأمريكية، مع دولار بعشرة فرنكات في بداية 1985 لم يضع فقط التوازن التجاري الأمريكي في وضع صعب، بل هزم أيضاً الاقتصاد المكشوف.

ابتداء من عام 1985 قبلت الحكومة الأمريكية تخفيف سياستها النقدية بينما الحكومات الأخرى تبيع الدولار. من 11 فرنكاً للدولار عام 1985 سقط في بداية عام 1986 إلى أقل من 5,5 فرنك للدولار. الاتجاه إلى الانخفاض كان بقدر أدى إلى فبراير 1986 إلى أن اتفاق اللوفر اضطر إلى وضع خطة موضع التنفيذ لإيقاف انهياره. من سوء الحظ، للتوصل إلى ذلك فإن المصارف المركزية بشرائها الورقة الخضراء قامت بإصدار عملتها.

المضاربات الدولية، خشيت انذاك، أن خلق النقود هذا سيكون المضاربات الدولية، خشيت انذاك، أن خلق النقود هذا سيكون السبب في انحراف تضخمي جديد. معدلات الفائدة على المدى الطويل ارتفعت، وظلت منذ ذلك الحين في مستوى مرتفع قدر ارتفاع العجز الأمريكي، لقد قلنا أنه يعيل نفسه، ودخلنا في مرحلة توترات ومعدلات فائدة مرتفعة.

ابتداء من عام 1986 كل العناصر تجمعت لتقود إلى طلاق بين الاقتصاد المالي والاقتصاد النقدي.

- انفجار الاقتصاد المالي:

أزمة الاقتصاد المكشوف وعدم استقرار أسواق التبدل، بقاء معدلات الفائدة في مستوى عالٍ أدت إلى انفجار حقيقي للاقتصاد المالي.

- من عالمية المصارف إلى عالمية المالية:

لقد قلنا أنه بدلاً من أن تمنح قروضاً وأن تبحث عن المتوفر لكي تدعم هذا الخلق، فإن المصارف اكتفت أكثر فأكثر مندثرة بوضع الملاك وطالبي السيولة في علاقة. المصارف تباع خدماتها، ولكن في نظام تبادل عائم، لمواجهة المعادلة بين النقود المرتبطة بمعدلات تبادل فإن المشاريع. خاصة متعددة الجنسيات،

اضطرت إلى تكوين سيولة من العملات، المصارف اقترحت عمليات مربحة لهذه الأموال.

ثلاث عناصر سهلت العالمية المالية هذه.

- اللا تنظيم الذي سمح بعمليات كانت قبل ذلك مستحيلة، لقد رأينا يتطور تحول ديوان إلى سندات مما سمح لها بأن تصبح قابلة للبيع، قروض لأسواق معدلات الفائدة. نشهد شيئاً فشيئاً تحول النقود إلى سلعة تجارية مؤدية إلى إمكانية كبيرة لتحقيق مكاسب المضاربات.

البريد المصور أكمل عالمية النظام المصرفي، منذئذ الاتصال بين المراكز المالية صار مستديماً ومباشراً.

المشاريع التي أرباحها تتضاعف بفضل زيادة أقل في الأجور صار لها إمكانية تشغيل أموالها، هذه الإمكانية تكون كبيرة بقدر ما معدلات الفائدة المرتفعة لا تشجع الاستثمار.

- حركة رساميل لا سابق لها:

في المجموع، الممتلكات الخاصة الدولية والتي كانت في منتصف الستينيات ثلاث مرات أكبر منها. هذه الممتلكات (الأموال) في حركة دائمة. التعويض في نيويورك عن المدفوعات الدولية يصل كل يوم إلى 200 مليار دولار من العملات. وفي العام حجم النقود المباعة والمشتراة يرتفع إلى كثير من عشرين مرة حجم التجارة الدولية.

في الوقت الحالي، المصارف المركزية، منبثقة عن السلطات السياسية لا تتدخل إلا في الأرصدة، لكن لا يزال لديها الوسائل للتأثير على معدلات التبدل، لكن هذا يمنعها من تسهيل خفض معدلات الفائدة. ابدأ منذ 1929 لم تكن معدلات الفائدة عالية بهذا القدر ولمدة طويلة.

-وضع مزدهر غير مستقر:

البورصة استفادت كثيراً من هذا الوضع، تحول الديوان إلى سندات وأتسع الأسواق الابتدائية أدى إلى صعود مواز للأسواق الثانوية (بورصات القيمة) إلا أن التوثرات النقدية الدولية، ومستوى معدلات الفائدة جعلت الوضع

هذا غير مستقر. عندما أسواق البورصة تكون في أرهاق، بينما معدلات الفائدة تظل مرتفعة، فإننا ندخل في منطقة اخطار كبرى.

- سوق الاسهم وسوق السندات:

في الواقع، إذا معدلات الفائدة ارتفعت عالياً جداً، فإن الوقت يأتي والذي فيه يظهر لملاك الاسهم أنه من الأفيد أن يتحولوا إلى سوق السندات، وهذا لسببين، من ناحية السندات الجديدة، وخصوصاً سندات الدولة تصبح مربحة جداً، قيمة السند تتنوع في الواقع في اتجاه عكس معدلات الفائدة. السند هو قيمة ذات دخل ثابت. المبلغ المدفوع كفوائد يظل هو هو، ولكن، لكي تتطابق هذه الفوائد مع معدلات الفائدة في السوق فإن قيمة السنوات تنخفض، وبقدر ما تقترب من نقطة الازمة فإن الطلب يتحول من سوق الأسهم إلى سوق السندات، شراء السندات يرتفع. إن الحاصلين على قيم عقارية يعملون أنه في حالة انهيار مهم للبورصة فإن السلطات النقدية سوف تتدخل، شرائهم للقياس وتدخلهم في الأسواق النقدية يترجم بضخ النقود مما يؤدي إلى خفض معدلات الفائدة ورفع معدلات الأسهم، المضاربون من صالحهم التنصل من سوق الأسهم قبل انهيار الاسعار وانتظار إجراءات الحكومة ضد الانهيار.

هذا الوضع خطير، لأن ارتفاع أسعار الأسهم نشطة طلب ناتج عن مضاربات وبدون علامة مع النتائج الحقيقية للمشاريع. هذه العلاقة بين أرباح المشاريع وأسعار الأسهم، الذي كان في نيويورك في المتوسط 15 انتقل إلى 20 قبيل انهيار عام 1987م، بعد ذلك رجع إلى مستوى معقول ثم من جديد ارتفع إلى القمة.

من الصعب جداً معرفة في أي لحظة يظهر العنصر الذي ينتج قلباً عنيفاً للتوجه: الانهيار... ولكن عندما يحدث فإن ارتباطات مجموع المراكز المالية تؤدي إلى تعميم مباشر للانخفاض.

- انهيارات بدون ركود:

هذا هو السيناريو الذي حدث عام 1987. إلا أن هذا الانهيار عام 1929 لم تكن له نفس نتائج الاخير.

على عكس ما حدث في الثلاثينيات، تعديل الاقتصادات انذاك كان قد بدأ بشكل واسع (التضخم تباطأ ، النمو انطلق، أزمة الطاقة أمكن احتواءها، ثورة تقنيات المعلوماتية الجديدة بدأت بشكل واسع، عام 1929 كان الانهيار على العكس العنصر المبلور لتناقضات أدت إلى انهيار عام الثلاثين، لقد لعب دور أزمة النفط عام 1973.

من ناحية أخرى، ثلاث عناصر سهلت تفادي الانهيار كما سهلت الانتعاش. الدول الآن تعرف كيف تتدخل، ولديها الوسائل لذلك، الخواص لم يستدل عليهم الرعب. لقد فهموا أنهم لا يخسرون إلا إذا باعوا. وعلى كل حال القيم المتحركة كانت في الغالب في يد مؤسسات ومنظمات ادخار جماعية والتي تعرف كيف تتفادي حركات الرعب، وأخيراً انخفاض قيمة الأسهم سمح بتطوير عروض الشراء العمومي، وحلول طلبات المشاريع محل طلبات الخواص الذين يبدو أنهم فضلوا العودة إلى إدارة أقل مخاطرة (سندات ، تأمينات.. تقاعد..)

ابتداء من عام 1988 عادت البورصات إلى الانطلاق نحو الارتفاع وسجلت من جديد أرقاماً قياسية. مع ذلك أن عدم الاستقرار لا يزال مهماً. وفي عام 1989 و 1990 شهدنا تعديلاً قاسياً جداً في بورصة طوكيو، والتي تأثرت عام 1989م أقل من المراكز الأخرى. انهيارات صغيرة حدثت في نيويورك، أهمها كان عام 1989. ومن ناحية أخرى صارت البورصة أكثر حساسية نحو الأحداث الخارجية. غزو العراق للكويت في اغسطس عام 1990 أدى إلى انهيار عنيف في أسعار الأسهم، مؤقت بلا شك، ولكن كان خطيراً جداً. في الواقع الحالي، كل خوف من انطلاقي التضخم، وكل اضطراب في الانتعاش الاقتصادي يترجم في صدمة مهمة في البورصة.

- الماليات ضد النمو:

المشاريع، في مثل هذا الوضع، من صالحها الانخراط، في اقتصاد مالي أكثر منه اقتصاد حقيقي، ابدأ لم تكن الأنشطة المالية للمشاريع بهذه الأهمية. كيف يمكن أن يكون الأمر على غير هذا الحال عندما مضاربة مالية ناجحة في سنة واحدة يمكن أن تحقق أكثر مما يمكن تحقيقه في عشر سنوات من النشاط الصناعي. من حسن الحظ يمكنها أيضاً أن تقود إلى كارثة، مثلما حدث لشركة

فولكسافن التي خسرت في مضاربة تبديل (عمولة) سنة من الربح الصناعي يبرهن على ذلك مما يحث على توخي الحكمة.

هذا الوضع يفسر الازدهار الهائل لعروض الشراء العمومي O.P.A في نهاية الثمانينيات. يعلن عرض عمومي لشراء مشروع. وحتى إذا فشل العرض، أي إذا لم يحصل على الأغلبية، فإن إعادة بيع الأسهم في مستوى عالي بفضل اتفاق مع المشروع المعني وأعوانه تسمح بضمان متأخراته. تمويل لعرض العام للشراء. بواسطة (سندات قليلة القيمة) جعلت بعض العمليات وهمية. نهاية عام 1989 اصدرت الولايات المتحدة حوالي 200 مليار دولار سندات قليلة القيمة، لقد كان لها عائد كبير، ونظرياً مضمونة بواسطة أصول الشركات المستهدفة. إذا فشلت وإذا لم يكن بالاستطاعة إعادة بيع الأسهم المشتراة فإن السندات قليلة القيمة تكون عملياً بدون قيمة. انهيار رجال المال رويبركامبو الذي اشترى من هذه «السندات قليلة الأهمية» كان بسبب انهيار محدود عام 1989.

في حالة النجاح، إعادة الاستقرار تكون سهلة، لأن المشروع يباع عموماً مجزأ، ويتحقق هنا الأرصدة الثابتة، المضاربة المالية تكملها المضاربة العقارية.

إلا أنه عام 1990 يبدو أن المشاريع أصبحت منظمة لمقاومة عروض الشراء العمومية O.P.A المعادية. منذئذ عروض الشراء العمومية صارت عروض شراء ودية تعقد بواسطة اتفاق بين المشروع والمجموعة المسترجعة. هذا لا يعني نهاية المناورات المالية الكبرى، المشاريع بفضل عملياتها المالية تعيد بناء تجمعات، تضمن بتكاليف أقل نموها الخارجي، وتحقق إلى جانبي ذلك أرباحاً استثنائية بدون علاقة مع نشاطها الصناعي. نهاية عروض الشراء العمومية الهمجية مثل في الواقع تراجع لاقتصاد «الكازينو» الذي رسم منتصف الثمانينات. الشركات الكبرى تلتحق بالمضاربين الكبار، وبفضل معدلات الفائدة المرتفعة فإن صفار المضاربين يمكنهم تشغيل نقودهم بعائد دون البحث عن أرباح من مضاربات استثنائية. قطاع المصارف والوسطاء بالبورصة تأثر كبيراً بسبب تراجع اقتصاد «الكازينو» السيتيكور، أول بنك أمريكي، أعلن إلغاء 15000 فرصة عمل، شركات تعمل بالبورصة أعلنت إفلاسها، والمختصين في السندات ذات القيمة القليلة أيضاً.

الأرباح المالية تظل، أنها عندئذ تصنع من قبل شركات كبيرة مستحوذة على الأصول بتكاليف أقل، معيدة بناء قطاعات وبائعة بأرباح الأقسام التي لا ترغب فيها، ولكن خطر آخر لا يزال يترصد بالأسمايلية.

- الملاك ضد المشاريع:

نظرياً، الرأسمالية تؤسس فعاليتها على الملكية الخاصة لخيرات الإنتاج. وعلى اقتصاد السوق، وبكلمات أخرى إدارة المشروع تخضع لرقابة مزدوجة من قبل ملاكه ومن خلال السوق، من قبل زبائنه.

بالطبع هذا يفترض أن المشاريع تخضع لاحكام الملاك والمستهلكين وأنها لا تبحث عن التملص من هؤلاء (الملاك) ولا التأثير في أولئك (المستهلكين). لقد رأينا أن الرأسماليات الجديدة المعاصرة صارت أكثر فأكثر محكومة من قبل البنى التكنوقراطية. والممارسات الواقعية للمشاريع بعيد جداً عن قواعد المنافسة المحضة والكاملة.

مع ذلك رأينا أن هذا لا يعني أبداً اختفاء السوق والمنافسة، وأن المشروع يتوجب عليه الاستمرار في السهر على الحفاظ على قيمته. في البلدان الشرقية غياب الارغامات الناشئة عن الملكية هو عقبة في طريق الانتقال إلى اقتصاد السوق.

إلا أنه مع صعود الاقتصاد المالي، صار الخطر أن نرى الملاك يتحولون، أثر فأكثر، إلى مؤسسات مالية وأرباح استثنائية. وحياسة - بتكاليف قليلة - أصول حقيقية، ويتصرفون وفق خصائص لا علاقة لها بالاستراتيجية الصناعية للشركة أو المشروع. هناك إمكانية أزمة بين مصالح الملاك ومصالح المشروع. تطور السوق المالي والمكاسب التي يمكن أن نتوقع منه تجعل هذا الطلاق ممكناً. هذه المكاسب تسمح بتعويض - وبطريقة فخمة - قيادات المشروع حتى عندما تكون النتائج الصناعية للمشروع متواضعة. من 1980 إلى 1989، أجور قيادات المشاريع الأمريكية تضاعفت 2,5 مرة بينما الأجور لم تتقدم إلا 50٪ وأن الأرباح الصناعية الصناعية لم تكن عام 1989 إلا في مستواها عام 1980. يمكن أن نتساءل كما فعلت المجلة البريطانية الجادة «الايكونوميست»، إذا في نهاية القرن العشرين، الحفاظ على النمو في المدى الطويل

لا يمر عبر انهيار.. البورصة أو على الأقل انهيار المكاسب المالية في غير محلها. الإجراءات المتخذة في فرنسا لتشجيع الاستثمار الإنتاجي وتحبيط الاستثمار المالي يظهر الوعي بهذا الخطر.

3 - عالم ثالث متفجراً ودائماً في صراع:

السنوات العشرين الأخيرة، كانت بالنسبة لبلدان الجنوب متناقضة جداً. مؤتمر باندونج أكد وجود صوت ثالث معارض للكتلة الغربية والشرقية معاً، ولكن في العموم أكثر رأسمالية منه ضد الاشتراكية. وجود الصين الشيوعية فيه لم يكن من أجل لا شيء في هذا الموقف، المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد في بداية السبعينيات يندرج في نفس المنظور. منذ تلك الحقبة وحدة العالم الثالث - مع ذلك - تطايرت اشلاء دون أي تخفيف في التناقضات بين تطور الشمال والجنوب.

- التصنيع يعيد نموذجة المجال الاقتصاد العالمي:

في كل البلدان تقريباً، صار التصنيع مطمحاً عاماً، خلال حقبة الستينيات ظهر على أنه مرادف للاستقلال الاقتصادي، البعض يبحث عن الوصول إليه باحلال إنتاج محلي محل المستورد، والبعض يبحث بتأسيس صناعات أساسية غالباً تحت أشرف الدولة، في كل مكان الحماية تسهل تطور صناعة ناشئة.

- صناعة تتوجه إلى الخارج:

هذه السياسات تكشفت مخيبة للأمال، وأحياناً كارثية، ابدال الاستيراد بالإنتاج المحلي أدى إلى تضخم مشتريات المعدات دون أن تنجح في تحويل المستهلكين عن الإنتاج الخارجي، إقامة صناعة أساسية - قاعدية - تكشف معقداً وأحياناً مدمراً ولم يحقق النتائج المنتظرة. بأهمالها الزراعة لصالح صناعة أساسية فإن الجزائر وصلت إلى مأزق. في نهاية الثمانينيات اضطرت الجزائر إلى استيراد أكثر من نصف المنتجات الضرورية لغذاء سكانها.

استراتيجية أخرى شاعت خلال السبعينيات، أنها تستهدف التصدير - باستغلال المميزات المقارنة - في البداية هذه الميزات أساساً هي يد عاملة رخيصة. إنطلاقاً من صناعة خيرات الاستهلاك التي تقوم على هذه المميزات، يتم الصعود حتى خيرات التجهيزات مع توسيع الإنتاج من الخيرات البسيطة إلى الخيرات المعقدة.

هذه الاستراتيجية كانت استراتيجية بعض بلدان شرق آسيا مثل جنوب كوريا، تايوان، هونج كونج، سنغافورة، تايلندا عدم امتلاكها مواد خام، وضيق أسواقها الداخلية وصفة «الجزيرة» في اقتصادها أجبرها على ذلك. مع الصدمة النفطية معظم بلدان الجنوب التحقت بهذه الاستراتيجية، بالنسبة للبعض يجب العثور على عملة صعبة لدفع فواتيرها. بالنسبة للآخرين الذين يستفيدون من عوائد النفط، يجب تنويع الاقتصاد قبل نفاذ الموارد النفطية. بالتالي بالنسبة للبلدان المديونة جداً فإن تحقيق فائض تجاري مهم يصير ضرورياً لدفع خدمات الديون. الدول القارية فقط (الهند - الصين) يبدو أنها أقل اتجاه نحو التصدير، أهمية أسواقها الداخلية، وثرواتها الطبيعية تتيح لها تطوراً أقل توجهاً إلى الخارج. إلا أن هذا جزئياً وهم بصرى حاجاتها للمعدات وللتقنية الجديدة تدفعها إلى التصدير. وإذا كان حجم تصدير المصنوعات في الناتج المحلي الخام ضعيفاً. إلا أن كميته لا يستهان بها، ويمثل تقريباً 70٪ من صادراتها (مقابل 90٪ وأكثر بالنسبة للنمور الأربع) المشار إليها سابقاً.

في المجموع صادرات بلدان الجنوب (بما في ذلك النفط) أكثر من نصفها يتكون اليوم من منتجات صناعية.

استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية سارعت في تطوير الصناعات المتجهة للتصدير، إلا أنها مقارنة بتدخلات الحكومات ليس لها إلا دور ثانوي. حكومات الجنوب تريد تخفيف الأرقام الخارجية على نموها، حكومات الشمال تريد بيع المعدات. الكلي إذن يشجع التصنيع سواء بالعمل أو بالقروض. أساساً الشركات المتعددة الجنسية فضلت، بالنسبة لها، الاستثمار في البلدان المتطورة حيث المحاطر السياسية أقل.

-وزن آسيا:

تطور الصادرات الصناعية أحدث انقلاباً في المجال الاقتصادي العالمي، بالنسبة للوقت الحالي هناك الكثير من المدعويين وقليل من المنتجين. آسيا هي المستفيد الرئيسي من التغيير، بما في ذلك اليابان. أنها تمثل عام 1985 14٪ من الصادرات العالمية، وتتجه اليوم نحو 25٪. النمور الأربع في انسجام مع القوة اليابانية الهائلة تكون الآن النواة الصلبة في المنطقة التجارية الأكثر نشاطاً في

العالم. التبادل بين آسيا الشرقية والمحيط من ناحية وأمريكا الشمالية من ناحية أخرى انتقل بالدولار عام 1987 من 87 مليار دولار عام 1967 ليصل 224 مليار دولار عام 1987 ومن ناحية التبادل بين أوروبا الاثنى عشر وأمريكا الشمالية لم يزد عن 73 مليار 1967 ليصل 152 مليار عام 1987.

التطور الصناعي في آسيا ليس مستعداً للتهدئة. في الواقع، فيما وراء الإرغامات الخارجية، فإن وزن السكان وكثافتهم تلعب في المدى المتوسط والطويل دوراً حاسماً. بالنسبة لمجموع بلدان الجنوب من عام 1990 إلى عام 2000 فإن السكان النشيطين سوف يزدادون 600 مليون نسمة، ولن يوجد بالتأكيد أي تراجع في نسبة النشطين المنخرطين في الصناعة. منذ الآن لدى الصين والهند سكاناً نشطين صناعيين أكثر من مجموع بلدان الشمال بما في ذلك البلدان الشرقية. تأثير الكتلة متفوقاً. وزن آسيا سيكون في المدى المتوسط أكثر أهمية حيث أن التصنيع في بلدان الجنوب الأخرى لا يزال مضطراً أو منحرفاً.

شمال أفريقيا والشرق الأوسط يبدو مستقبلهم الصناعي أكثر اظلاماً. هذه المناطق استفادت أولاً وبشكل واسع من ريع النفط، هذا الريع أتاح تطور الطلب الداخلي والذي لم تستفد منه الصناعات المحلية إلا جزئياً وخصوصاً النشاطات المتفرعة عن النفط من سوء الحظان الصناعة المشتقة من النفط بدأت تنتج في الوقت الذي فيه المصافي والنشاطات ذات العلاقة اخذت في الانهيار. نحن الان امام تضخم هائل في القدرة الانتاجية العالمية. هكذا السعودية وحدها تملك 43% من الطاقة الانتاجية العالمية للكيمياء النفطية. مما يثير اسوأ ردود أفعال الحماية للخروج من الفخ، بعض بلدان آسيا الغربية حاولت تطوير علاقات جنوب - جنوب، فانشأت صناعات ذات استهلاك كبير للطاقة (الومينيوم .. حديد) في اتصال مع شركات متعددة الجنسية جنوب شرق آسيا، أو أيضاً باهتمامها بالفوسفات في تونس والمغرب، أو استغلال مناجم الحديد في موريتانيا. هذه المشروعات هل يمكنها أن تتطور في الوقت الذي فيه الشرق الأوسط يكون بؤرة عدة الاستقرار العالمي؟ هذه مسألة أخرى.

أفريقيا الاستوائية والحارة يتراكم فيها عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية، ليس لها تقريباً أي هامش مناورة ليس فقط أنها لم

تستند من ازدهار التصدير نحو الولايات المتحدة عام 1984، ولكن أيضاً صادراتها تنهار. ثلاث بلدان فقط (كينيا - نيجيريا - زامبوي) لديها قدرة صناعة حقيقية (تمثل 90٪ من القدرة الإفريقية في صناعة تجميع السيارات) وفي غيرها إنتاج المشروبات فقط، خاصة البيرة، يشهد تطوراً حقيقياً.

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فإن تطورها الصناعي - كما سنرى ذلك - يتكبد نتائج ديونها الضخمة والتي معاً تحفزها وتؤدي إلى عدم استقرارها. على كل حال، كما في آسيا، تأثير الكتلة البشرية يكون حاسماً، المكسيك والبرازيل يمثلان وحدهما ثلثي الإمكانيات الصناعية في أمريكا اللاتينية.

- التناقض بين تطور الشمال الصناعي والجنوب يزداد:

من سوء الحظ، انتقال مركز الجذب في الاقتصاد العالمي نحو شمال المحيط الهادي جعل تطور آسيا - الذي تستفيد منه اليابان - متناقضاً مع تطور أوروبا، والتي قبل انفتاح بلدان الشرق، يبدو أنها تواجه انهياراً بطيئاً. اليوم انهيار الأنظمة الشيوعية غير جزئياً معطيات المشكلة، مع ذلك ابدأ لم يكن استيعاب التناقضات الاقتصادية متوقفاً على الشروط السياسية أكثر مما هو اليوم. بناء أوروبا وتطور الدول الشيوعية سابقاً يكون الممر الاجباري في محاولة عدم تهميش أوروبا. بالعكس هذا التطور يخاطر بأن تنسى أوروبا الأجزاء الأخرى من المجال الأوربي الكبير: الشرق الأوسط.. إفريقيا. ولكن على المدى عدم استقرار هذه المناطق يمكن أن يكون له تأثيراً داخلياً خطيراً في اقتصاديات ومجتمعات أوروبا الغربية. كيف مثلاً بدون تطوير المغرب - وبدون الاساءة الخطيرة لليبرالية السياسية - منع الهجرة غير المنظمة إلى فرنسا؟ قوارب المهاجرين يمكن ألا تكون امتيازاً آسيوياً فقط!

من جانبها، الولايات المتحدة، بسبب عدم توازنها النقدي، وفي الموازنة تكبدت الصدمة المضادة لصعود الصناعة في آسيا. عجزها التجاري الخارجي مرتبط ارتباطاً واسعاً بتطور الواردات القادمة من آسيا، صناعات بكاملها اختفت، واضطرت بذلك إلى التخصص أكثر فأكثر في التقنيات الجديدة الأكثر تعقيداً. مطورة نشاطاً أكثر فأكثر أزواجياً، استطاعت أن تجمع بين إعادة انتشار اقتصادي وعمل كامل.

نطاق من ردود الأفعال لهذا التطور يتحدد: الأول العودة بقوة إلى نظام الحماية، هذا النظام لا يجد بالضرورة من توسع التجارة العالمية، احتياجات التصنيع كبيرة جداً، وبعد كل شيء فإن التوسع الكبير للتجارة في نهاية القرن التاسع عشر تحقق في ظل موجة نظام حماية. إلا أن صداه يحدث في البلدان المصنعة قديمة توثرات، ونمو أقل للإنتاجية العامة (في ظل الحواجز الجمركية تتجه المشاريع إلى الإنتاجية الأكثر انخفاضاً في فروعها) تكاليف مرتفعة تنتهي عاجلاً أو آجلاً بأن تكلف المستهلك غالباً. النمو يتباطأ والتوتر الداخلي يزداد حدة.

الشمال يمكنه أن يرد بتسريع التحولات التقنية وبالبحث عن تخصصات جديدة، هذا الرد حتى الآن مسيطر عليه، يمكنه أن يخرب تصنيع جزء كبير من بلدان الجنوب. الثورة الصناعية الجديدة يمكنها أن تصيب في مقتل ميزات المقارنة التي على أساسها - في المرحلة الأولى - قام التصنيع في الجنوب. الامتياز الأساسي في الجنوب كان تكاليف اليد العاملة في اطار تقنيات (خصوصاً تقنيات خطوط الإنتاج) كانت سائدة في الشمال خلال الستينيات و النصف الأول من السبعينيات.

هذه التقنيات من ناحية أخرى كانت مستهلكة كثيراً للطاقة، وهنا أيضاً بعض مناطق الجنوب أمكنها الأمل في تأسيس تصنيعها على وفرة الطاقة الرخيصة، خاصة عندما تتمكن من بيع هذه الطاقة بسعر مرتفع لبقية انحاء العالم.

في سنوات قليلة اسوعب الجنوب الدروس المستفادة من الثورات الصناعية القديمة، ولكن ارتفاع أسعار الطاقة ومناقسة صناعات الشمال من قبل صناعات الجنوب أثار سريعاً ردود أفعال. في أقل من عشر سنوات التقنيات المعلوماتية الجديدة قلبت جزءاً كبيراً من الأنشطة الصناعية، بما في ذلك تلك التي اعتقد الجنوب أن عنده فيها ميزات مقارنة أكيدة. صناعة النسيج والملابس هما مثال جيد عن انقلاب الوضع هذا. تسارع الإنتاجية مشجّعاً بتطوير نسيج (سينتيك) وإدخال تقنيات جديدة (نسيج بخيوط حرة) (نسيج بدون مغزل) أعاد إعطاء الامتياز الى البلدان المصنعة بأن أضعف الحاجة إلى اليد العاملة ودافعا إلى أقصى حد كثافة الرأسمال. صناعة الملابس الجاهزة بدأت اليوم

تشهد تقدماً مماثلاً بفضل إدارة الإنتاج المدعومة بالعقل الآلي سواء في التفصيل كما في الخياطة . يبدو أن العقبة الوحيدة أمام انتشار هذه التقنيات الجديدة في صناعة الملابس هي صعوبة توحيد الزيادة في مستوى الإنتاج مع رفع درجة المرونة. تطور المعلوماتية يجب أن يحل هذه المشكلة قريباً.

ولكن كما أشار إلى ذلك الأخير الذي أصدرته UNEDI «بقدر ما تتابع الثورة الصناعية الرابعة وتتوغل، وتتغير بني الصناعة في الشمال فإن الجنوب يمكن أن يجد نفسه منتجاً لسلع صنعت بواسطة تقنية مضى عليها الزمن، مستهلكة الطاقة وجغرافياً مركزة، سلع لا يمكنها مواجهة منافسات منتجات الشمال المصنعة وفق تقنيات جديدة».

عدد كبير من البلدان التي ليس لها سوق داخلي كبير يمكن أن تجد نفسها قد انحدرت إلى صف ممول للشمال بسلع قليلة القيمة:

أيدي عاملة مهاجرة، مغريات سياحية. أولئك الذين لهم أسواق داخلية كبيرة، غير القادرين على الحصول على التقنيات الجديدة يخاطرون بأن يواصلوا تطوراً صناعياً منعزلاً والذي لا يسمح برفع مستوى الحياة بالسرعة التي يأملونها.

- المواد الخام دائماً خاسرة:

منتجو المواد الخام لهم أكبر الخاسرين في المعطيات الاقتصادية الدولية، نمو الشمال صار أقل حاجة للمواد الخام بالجنوب. نمو بلدان الشمال يتطلب كل سنة نسبياً مواد خام أقل. وهذا هو الاتجاه الكبير على المدى الطويل للاقتصاد العالمي. أولاً: إنتاج بلدان الشمال أما أنه أكثر فأكثر تعقيداً ونصيب القيمة المضافة بالنسبة لقيمة المواد الخام يتناقص، أو أنه، وهذا ما يزيد في مساوى التطور السابق، أكثر فأكثر صناعية، تطور التقنيات الجديدة في المعلوماتية لا يفعل إلا الإسراع بهذا التطور.

مصابة بفائض انتاج حاد، المواد الخام صارت أسعارها النسبية، والتي لا تنخفض فقط على المدى الطويل، ولكن أيضاً من ناحية أخرى تصير صعبة الاستقرار وفق إجراءات وطنية أو دولية. إلغاء نظام الحصص في الاتفاق الدولي حول القهوة أدى عام 1989 إلى خفض 50% من سعر القهوة، في ساحل العاج

صندوق استقرار أسعار الكاكاو صار تقريباً عاجزاً عن الدفع. ولكن عدم الاستقرار هذا ارتسم خلال فترة الثمانينيات في إطار انخفاض متعاطف في توجه علاقات التبادل. في البلدان النفطية فإن الأمر يتعلق بقلب عنيف لاتجاهات أعوام السبعينيات، من عام 1972 معدلات التبادل التجاري للبلدان النفطية تحسنت بمقدار 17,8٪ سنوياً وبتلك لعام 1982 حتى غزو الكويت انخفضت إلى 8,2٪. المنتجات الأخرى تكبدت خفصاً سنوياً متوسطاً قدره 0,1٪ شهدت انهياراً مقداره 2,7٪ سنوياً.

بالنسبة لبعض البلدان نشاهد القضاء نهائياً على أنشطة كانت تمثل فيما سبق قوتها، هكذا في بوليفيا صادرات القصدير انهارت تماماً، بدون تهريب الحشيش، والذي أرباحه تقدر 60٪ من مجموع الصادرات فإن الاقتصاد البوليفي يصير خراباً.

مع ذلك أنها إفريقيا التي تتأثر أكثر بتهميش المواد الخام، فاشلة في التصنيع، فإن نصيبها في التجارة الدولية هبط إلى أقل من 0,5٪. معدل نموها عام 1960 وصل 7,2، هبط عام 1973 إلى 2,8، ولم يتجاوز 1,8 عام 1983 -- 1989. منذئذ الدخل الوطني الخام لكل فرد كان سلباً. واقعة في منطقة نفوذ أوروبا، فإنها تخشى أكثر من غيرها توجه القارة القديمة نحو الشرق وتقديم مساعدة ذات أولوية للبلدان الشيوعية سابقاً.

- البلدان النفطية في مازق:

بعد الصدمة النفطية لعام 1974 ثم تلك في الثمانينيات، فإن البلدان النفطية رأت حصتها في الصادرات العالمية تنتقل من 6,1 عام 1970 إلى 16,8 عام 1980 ثم تعود إلى أقل من 5,5٪ ولكن البلدان النفطية فقدت قدرتها الدفاعية عن قوتها الشرائية، لقد رأينا، خسائر رهيبية، تعديلات الدول الرأسمالية الصناعية في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة كانت مثيرة للدهشة، في أقل من عشر سنوات تمكنت من الاستغناء عن جزء من النفط المستورد من البلدان النفطية في العالم الثالث، وخفضت من تبعيتها عموماً في موضوع الطاقة، اقتصاد السوق لعب دوره جيداً، أمام الارتفاع غير الملائم لأسعار مادة خام فإنه سهل تطوير أنشطة وممارسات أقل شراهة للطاقة.

هذا التطور أضعف أو قلل من قدرة البلدان النفطية، وخاصة الأوبيب على رفع أسعار النفط. هذه القدرة صارت أقل حين تصدعت كتلة البلدان النفطية. بعض البلدان، تلك التي تملك الحد الأقصى من النفط تحت أراضيها والحد الأدنى من السكان فوق أراضيها لم تستطع استعمال كل احتياطياتها النفطية، فصارت محض مصدرة للرأسمال.

بالنسبة للبعض مثل الكويت، عائد تشغيل أموالها تجاوز عائد نفطها وهكذا صارت أقل مصلحة في الحفاظ على أسعار النفط، بالعكس بالقدر الذي فيه السعر الرخيص للنفط يسهل خفض التضخم في البلدان الصناعية الكبرى فإنه يضمن القوة الشرائية لا موالها المشغلة وعوائدها المالية.

بلدان أخرى والتي اقترضت من أجل تنويع اقتصادها (نيجيريا - المكسيك) وجدت نفسها تترجح في اغلال الديون. وهذا هو الحال لبلد مثل العراق الذي أراد انتهاز الصعوبات التي تواجه إيران فحاول دون تحوط الاستيلاء على منطقة نفطية إضافية، واضطر حينئذ إلى الاستدانة لكي يواصل حرباً مدمرة. في المآزق حاول العراق المغامرة بكل شيء من أجل كل شيء عندما غزا الكويت دائئه الرئيس.

ولكن اليوم تبعية الاقتصاديات الغربية نحو بلدان الخليج لم تعد ما كانت عليه عام 1973، هذه البلدان لم يعد بإمكانها اللعب على الصراع الرأسمالي الاشتراكي. مقاطعة نفط العراق والكويت، والمقاطعة المالية لكليهما، والتدخل الأمريكي في السعودية ما كان بالإمكان التفكير فيه عام 1973.

إلا أنه ابتداء من عام 1986 انهيار أسعار النفط مع أسعار الدولار الماء للشرق الأوسط مكاناً مهماً في الامدادات الدولية.

بينما نصيب هذه المنطقة في الصادرات الدولية هبط من 54% إلى 34% ما بين 1973 و 1985. عاد في منتصف التسعينيات إلى 53% بسعر البرميل 15 دولار. على الأقل هذه المنطقة هي التي تملك أغلبية الآبار ذات الإنتاج الاقتصادي (ذات عائد). إلا أن الاقتراب يتم بشكل خطير من حدود طاقتها القصوى، وكل شيء يجعلنا نتوقع صعود أسعار النفط، غزو العراق للكويت بسبب تناقضات المصالح بين هذين البلدين، وعدم التوازن العسكري الذي خلقتة البلدان الصناعية نفسها جعل هذا الصعود عنيفاً.

ألياً إذا أحداث الخليج لم تؤد إلى تدمير جزء من إمكانات الشرق الأوسط، هذه الصدمة الثالثة يمكن أن تصير متواضعة. 40 دولار للبرميل السعر الحقيقي للنفط هو سعره عام 1979. بالضبط في بداية الصدمة الثانية. بهذا السعر يمكن للبلدان المصنعة أن تنوع امداداتها من جديد بنتائج اقتصادية قابلة للسيطرة عليها. إذا الاتحاد السوفييتي المنتج الأول للنفط لم يكن في حالة اختلال كامل في النظام، وإذا كانت أوروبا والولايات المتحدة لم تتخل عن جزء من قدرتها على التكرير، فإنه كان ممكناً مبكر العودة إلى ما تحت 25 دولار. البلدان النامية فقط وبلدان أوروبا الشرقية لازالت تشهد صعوبات جدية.

في الحقيقة خطر الصدمة النفطية الثالثة يكمن في أمور أخرى، لقد رأينا منذ عام 1982 أن النمو قد تسارع باطراد، تعديلات بنوية تحققت من سوء الحظ التناقض بين عالمية الاقتصاد وعالمية المالية من ناحية ومجال نقدي عالم منقسم بين الدول الوطنية من ناحية أخرى، لم يتوقف عن النمو، أنه يسهل تكون فقايعات من المضاربات وانفجارها لأن حرب النقود، تدفع بصورة دائمة إلى ارتفاع معدلات الفائدة.

منذ ربيع 1990 مع إنطلاقة التضخم مجدداً، صار الوضع سيئاً لدرجة أن الاقتصاد الأمريكي بعد ثمان سنوات من النمو بدأ يعطي اشارات الضعف.

أزمة الخليج قوت الشكوك وهزت الثقة أكثر وأدت إلى ارتفاع أكثر لمعدلات الفائدة، وهكذا شهدنا انهياراً في البورصة مستمراً والذي صار له حجم غير متوقع. إذا غذا تهديدات التضخم لم تتوقف وإذا لم يتم التوصل إلى وقف ارتفاع معدلات الفائدة فإن الكساد الأمريكي، وبالضرورة العالمي، يهدد بأن يكون أشد قسوة مما كان متوقعاً في الربيع، التأثيرات القطاعية لارتفاع أسعار النفط، مثلاً في صناعة السيارات، والكيمياء وأيضاً مصانع الأسمنت، والتي كان من الممكن الحد منها، سوف تزداد خطورة. إلا أنه يجب ألا نخضع بالدور الذي كانت ستلعبه الصدمة النفطية. ليس تأثيراتها الإنكماشية (المؤدية للكساد) هي التي عكرت النمو العالمي، ولكن تأثيراتها على معدلات الفائدة في وضع مالي غير سليم. إذا العجز الأمريكي مثلاً أمكن خفضه لدرجة مهمة وإذا الضغط على ارتفاع المعدلات خف، يمكن حينئذ أن نشهد تخفيفاً في نتائج أزمة الخليج.

مثل الصدمة النفطية الأولى، الصدمة الثانية تلعب دور المبلور لتناقضات لم تحل.

- وطة الديون:

الاقتصاد المكشوف الذي قام ابتداء من عام 1974 سهل تطوراً هائلاً لديونية العالم الثالث، انقلاب السياسة النقدية الأمريكية أدى إلى صعود الدولار ومعدلات الفائدة معاً كادت تجر هذا الاقتصاد المكشوف إلى الهاوية، بعد ذلك هبط الدولار، ولكن إيقاف التضخم والاحتفاظ بمعدلات حافظ على التكليف النسبية لخدمات الديون (فوائدها).

- فشل تخفيف الديون:

أمام خطر افلاس البلدان الأكثر مديونية جرت محاولة تخفيض الديون التي على العالم الثالث، كل المحاولات في الوقت الحالي فشلت. انتقلت الديون من حوالي 70 مليار دولار عام 1970 إلى 650 مليار عام 1980 لتتجاوز 1320 مليار عام 1990 هذا الدين يثقل بالخصوص على البلدان الأكثر مديونية، هذه الدول الأربعين تتكبد وحدها نصف الديون، وهي بلدان خصوصاً إفريقية ولاينية أمريكية.

في أمريكا اللاتينية خدمات الديون تساوي في المتوسط 40% من مخزون الدين والذي يساوي أكثر من 50% من الناتج الوطني الخام (مقابل 27% عام 1981). في إفريقيا جنوب الصحراء خدمات الدين لا تمثل إلا 28% من المخزون، ولكن هذا يصل إلى 85% من الناتج الوطني الخام، بلدان شرق آسيا فقط تشهد بالطبع تحسناً في أوضاعها، في الواقع كل الجهود من أجل (إعادة بناء) الدين، وحتى نهاية الثمانينيات، حاولت أولاً انقاذ المصارف التي تورطت في اقراض العالم الثالث، الدول حلت محل المصارف، مواعيد الاستحقاق أُجلت، قروض أكثر ضماناً، لقد توجب انتظار عام 1988 حتى نرى الولايات المتحدة تلحق بوجهة النظر الفرنسية بخصوص الغاء جزئي لديون البلدان التي على حافة الافلاس.

التدفق الصافي للقروض، في هذه الظروف، تكبد تخفيضاً حاداً تدفق الرساميل الصافي والذي كان 84 مليار دولار عام 1981، لم يعد إلا 25 مليار

1989. إذا خصمنا الفوائد من هذا التدفق الصافي فإن هذا التحويل الصافي لازال يسمح بعائد صافي 22,7 مليار عام 1981. عام 1989 نحن في حضرة خروج صافي مقدارة 51,6 مليار منها 31,7 مليار على حساب البلدان الأكثر مديونية.

- الدين ضد الاستثمار:

في بداية السبعينيات، البلدان النامية رأت في القروض الخارجية وسيلة تنويع اقتصادها.

اليوم اغلال الدين، أو بدقة أكثر خدمات الدين تنقلب ضد التطور لمواجهة دفع الفوائد في مواعيد استحققاتها، البلدان الأكثر مديونية أرغمت على أن تستدين مجدداً، ولكن هذا أصبح أكثر فأكثر صعوبة، أو أن تحقق فائضاً تجارياً، وأحياناً تحاول الجمع بين الحلين. القارضين المحتملين يلحون على أن يكون دفع خدمات الدين مضمونة بنمو فائض تجاري.

للحصول على هذا الفائض يتوجب عليها خفض الطلب الداخلي وخفض وادرتها وزيادة توجه اقتصادها للخارج، معظم البلدان المديونة اضطرت إلى تنفيذ سياسة اصلاحية داخلية قاسية جداً. قسوتها كانت في بعض البلدان وراء ثورات مجاعة حقيقية، لقد تخلت عن الاستراتيجيات التي لم تأخذ بعين الاعتبار العقلانية الاقتصادية: دعم الإنتاج الغذائي المحلي، توازن العرض والطلب بواسطة الاستيراد بأسعار همجية من الأسواق العالمية وأيضاً محاولة جذب الرساميل الأجنبية بتسهيلات تفسد النظام المالي الداخلي. تم إلغاء الدعم، تعويم العملة جعل الاستيراد أكثر غلاء، السياسة النقدية وسياسة الميزانية، أخذت فيها تغييرات عميقة.

في البلدان حيث المديونية ليست كبيرة، وحيث الصناعة ترسخت هذه السياسات لاقت نجاحاً لاشك فيه. هكذا بلدان شرق آسيا زادت ليس فقط في ادخارها الداخلي ومعدلات استثمارها ولكن أيضاً طورت صادراتها. مع عودة انطلاق النمو العالمي. هذين العاملين صاروا محرك نموها. في هذه البلدان معدلات الاستثمار ظلت حوالي 30% من الناتج الوطني الخام. ومعدلات الادخار ارتفعت من 27% إلى 34 ما بين 1980 — 1988. في إفريقيا جنوب الصحراء هذه

المعدلات بالعكس هبطت من عام 1980 إلى عام 1988 من 20 إلى 16٪ (11٪ عام 1984) ومن 18,5 إلى 9,4٪. والأسوأ أن قسماً من السكان صار تقريباً في حالة مجاعة، السرعة الغذائية في المتوسط لكل فرد لم ترتفع أكثر مما كانت عليه منذ عشرين سنة ودخل كل فرد انهار أحياناً بشكل ملحوظ.

الوضع في أمريكا اللاتينية أقل مأساوية، إلا أن التعديلات الداخلية لم يكن لها، هنا أيضاً، وفي معظم الأحوال النتائج المرتقبة. الدخل لكل فرد هبط. صحيح سياسة تضيق الاستهلاك الداخلي وتعويم النقود جعلت الميزان التجاري، أي ميزان المدفوعات الجارية فائضاً لكن هذا لم يمنع فشل سياسات ضد - التضخم في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك. بعض البلدان مثل شيلي توصلت إلى خفض العجز في الميزانية وزيادة ادخارها الداخلي، لكن الاستثمار مع ذلك لم يستنفذ الفائدة المتوقعة من تصحيح المالية العامة. بالنسبة لمجموع بلدان أمريكا اللاتينية من عام 1980 إلى 1988 هبطت معدلات الاستثمار من 24 إلى 18٪ ومعدلات الادخار من 20 إلى 6٪.

في الواقع، في البلدان المثقلة بالديون، الدين الخارجي يؤثر سلباً على الاستثمار بطريقتين:

عندما خدمات الدين تكون مهمة جداً فإن جزء من نتائج التعديلات يستفاد منه في زيادة تسديد الدين وتسديد متأخرات الفائدة، أهمية مخزون الدين يقود إلى شكل من الخصم الضريبي الخارجي والذي يضعف الحافز على الاستثمار ويشجع هروب الرساميل جهود الإصلاح تصطدم بتأثيرات الديون المحيطة. في البلدان الإفريقية حيث دخل كل فرد ينهار. وحيث الوسطاء يستفيدون من رفع الاسعار أكثر من المزارعين هذه التأثيرات المحيطة يمكن أن تتحول إلى كارثة اقتصادية.

إلى هذه التأثيرات يضاف أحياناً تأثيرات تضيقية، في الأحوال الأكثر خطورة تقسيط الدين الخارجي للمدين الذي لا يتوصل إلى ضمان خدمات الدين، يرغمه على اتخاذ إجراءات دائماً شديدة من أجل توازن الادخار والاستثمار وتفادي هروب الرساميل، إنه يضطر إلى الحفاظ على مستوى معدلات الفائدة الحقيقية في مستوى أعلى منه في الأسواق الدولية. ولكن كما. رأينا بسبب الصراع بين النقود الكبرى والمعدلات الحقيقية في هذه الأسواق لم

تصل ارتفاعها الحالي منذ 1929. عائدية الاستثمارات الداخلية تأثرت بذلك والمشاريع لم يكن بإمكانها احترام التزاماتها تجاه المصارف. وبدورها هذه الأخيرة وقعت في مشكلة. الأنظمة المالية في البلدان المديونة تكون اليوم في حالة انهيار. خلال سنوات الثمانينيات 25 بلداً أُضطر إلى إعادة تنظيم عميقة لنظمها المصرفية، في كل الأحوال أزمة الأقرض وإعادة تنظيمه لا تسهل - على الأقل في البداية - الاستثمار.

- ديون خارجية وتضخم:

البلدان المديونة والتي تجد صعوبة في ضمان خدمات الدين هي أيضاً البلدان التي تشهد معدلات تضخم عالية، من 1972 إلى 1981 أسعارها عند الاستهلاك ارتفعت في المتوسط 29,6% مقابل 15,3 في البلدان الأخرى. من عام 1982 إلى 1989 هذه المعدلات المتوسطة تكون 89,1% مقابل 18%. عام 1989 معدل التضخم كان في البلدان الأولى 283,7% وفي الثانية 13,6% السلسلة ديون وتضخم مفرط سهلة الفهم.

من أجل الحصول على فائض خارجي فإن البلدان المديونة مرغمة، إذا كانت تشهد بداية تضخم، على خفض قيمة عملتها أو تركها تنهار، في الواقع ارتفاع الأسعار الداخلية يضعف من القدرة التنافسية للمنتوجات الوطنية في الخارج ويسهل الاستيراد. أضعاف القيمة الخارجية الذي تزيد سرعته حسب الحاجة بتعويم النقود يسمح بتفادي هذه النتيجة غير المرغوب فيها. حينئذ المنتجون الوطنيون يحفزون للتوجه نحو السوق الخارجي بقدر ما يدفع لهم بعملة قوية، بالعكس المستوردين يصيرون في ضيق أكثر فأكثر. إذا حافظت الدولة على إنفاقها فإن الاستثمارات والمستهلكين يتكبدون أعباداً اقتصادية حقيقية، وهذا ما لا يبشر بتحسين التوقعات على المدى، ولكنه يسهل التوجه الخارجي للاقتصاد والحصول على فائض تجاري.

هذا الوضع الخطير يصاحبه هروب أمام العملة الوطنية، لكي لا يكونوا خاسرين فإن كل الفاعلين الاقتصاديين يحسبون أسعارهم في عملات أجنبية خصوصاً الدولار فيسارعون بفساد العملة الوطنية. يحدث ارتفاعاً في الأسعار وخلق داخلي للعملة التي تتداول بعد سقوط معدلات التبديل. هذا السقوط قوياً لدرجة أن المدخرين يكونون مستعدين لشراء عملات أجنبية في السوق السوداء، أي بأسعار أقل من الأسعار الرسمية والتي لا تتوقف عن الانهيار هي نفسها.

هذا الوضع يفسر أن آخر خطة ضد التضخم في البرازيل (خطة كولور) جمدت الحسابات المصرفية، وفي نفس الوقت حاولت خفض كبير من الانفاق العام. وهذا يفسر أيضاً أن البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي نجح في الوقت الحالي في مواجهة التضخم المفرط هو بوليفيا، تحويل فوائده تهريب الحشيش حطم فيها الحلقة المفرغة للانهياريات الداخلية والخارجية.

- زيادة الاختلال والتوتر الداخلي:

رغم العوامل التي تعيق التطور، فإن بلدان الجنوب لم تفشل مع ذلك في كل شيء.

منذ عام 1945 انجازات كل البلدان تقريباً، أحياناً معدل الدراسة الابتدائية للأطفال الذكور - فيما عدا جنوب إفريقيا - تصل 90٪ إن لم يكن 100٪، انهيار معدلات الانجاب علامة مهمة عن التغيرات والتحويلات في وضع المرأة، هذا الانهيار يكون عاماً وواضحاً حتى في البلدان التي تتأثر حالياً بالموجة الدينية. في الجزائر المؤشر الراهن للإنجاب هبط من 8,1 عام 1970 إلى 4,5 عام 1987 (ومن 6,2 أي 4,7 فقط من عام 1985 إلى 1987) وإذا معدلات الولادة في الوقت الحالي تحافظ على نفسها، فذلك بكل بساطة لأن نساء أكثر يصلن سن الخصوبة. تحسن الغذاء أيضاً محسوس من 1965 إلى 1984 السعر الحرارية اليومية تجاوزت 2110 سعرة حرارية لتصل 2300 سعرة، فقط إفريقيا جنوب الصحراء ركبت حول 2100 سعرة.

إلا أنه في كل هذه المجالات يخفي المتوسط فروقاً كبيرة، المجاعات خربت بعض المناطق، وفي داخل البلدان الفوارق في مستوى الحياة زادت حدة.

- الاختلالات تزداد حدة:

لكن التخلف ليس فقط مسألة مستوى اقتصادي متخلف أنه أولاً: اقتصاد مختل مكون من عناصر لا علاقة لها فيما بينها إلا علاقة شد.

التطور الحالي، وخصوصاً التطور الصناعي قوياً أحياناً هذا الاختلال. في كل مكان، المراكز الكبرى (المتروبول) تهيمن على تجارة بلدان الجنوب في الحد الأقصى، التجارة الدولية صارت تجارة ما بين مناطق عمرانية كبرى غير

المنظمة بواسطة الشركات المتعددة الجنسية، بعض المدن صارت لها هيمنة ساحقة على دواخلها. في البلدان الامريكو لاتينية التي تتصنع سريعاً هذا التركيز مفرطاً، إنه يتجاوز تركيز الوسائل الاقتصادية التي يمثلها إقليم باريس، شيء واحد مفقود: الكثافة العلمية، هذه أحياناً أكثر من مائة مرة خارجية من تلك التي يعرفها إقليم باريس وأيل دوفرانس هذا مؤشر عن تبعية خارجية تقريباً كاملة. التركيز العمراني لبلدان العالم الثالث يمثل ضواحي المراكز الكبرى الصناعية والعلمية لبلدان الشمال.

التركيز العمراني يسرع في الهجرة الريفية، مناطق العمران تجذب دائماً أفراداً أو أكثر، وتصير مأوى تشوه ثقافي سريع.

التصنيع بإتاحة ارتفاع مستوى الحياة، نحن نشهد تعميم نمط الحياة الغربي والاستهلاك الغربي. في بداية الستينيات المجموعات صاحبة الامتيازات فقط تستفيد من ذلك. اليوم الاقليات المتأثرة - إذ لازالت أقلية - تستطيع إتاحة تغييرات مهمة في السوق الداخلي في معظم البلدان النامية، أنها مرساة التطور الصناعي، وهذا بشكل سريع على حساب سوق المنتجات التقليدية، الحرف اليدوية تنهار التجارة الصغيرة تتراجع لصالح المحلات الكبيرة ذات الأسعار الأقل ارتفاعاً المنتجات الزراعية القديمة حُقرت. خفض فرص العمل في القطاع التقليدي كان أكثر سرعة من خلق فرص عمل في القطاع الحديث في كل مكان البطالة تزداد، بسرعة كما لو أن القطاع التقليدي يخفي البطالة تحت بطالة مقنعة يمكن احتمالها بواسطة التضامن العائلي، نمط الحياة في القطاع الحديث جعلها تنفجر في وضخ النهار.

التطور الصناعي أدى إلى انخفاض الأنشطة التقليدية وسارع في خلق اقتصاد غير رسمي في الاحياء غير العمرانية.

مهما كانت الاقاليم، يوجد في المدن سكان هامشيون بالنسبة للتقدم الاقتصادي مصيرهم البطالة وسوء التغذية والسكن السيء. عام 1975 يقدر هؤلاء في العالم كله 200 مليون فرد أي ثلث سكان المدن انذاك، معدل نمو هؤلاء السكان أربع مرات معدل السكان العام. في عام 2000، بدون شك أكثر من 750 مليون شخص يعيشون في مدن غير رسمية، حوالي نصف سكان المدن.

شيئاً فشيئاً التناقض يزداد بين وسط المدن والاحياء حيث يعيش أصحاب الامتيازات من ناحية، ومن ناحية أخرى الاحياء الكبرى غير العمرانية (العشوائية) حيث البطالة. التوثرات الاجتماعية حادة لأن الإنطلاق الاقتصادي هو دائماً فترة فساد كبير وفرص اثناء تقريبا لا مناص منها في بلد حالياً يتطور. الطريقة المركزية جداً، والسياسات التي وفقها تجري اتفاقات فمثل التقنية ليست لتخفيف هذه الصفات (الفساد والاثراء). التوثرات الاجتماعية وانعدام الأمن في المدن يزداد، اغراءات الثورة تظهر للجوء إلى الدكتاتورية يضع الديمقراطية في خطر.

4 - مشاكل حقيقية وخوف بيئي عظيم:

باقتراب عام 2000، وكما كان الحال عام 1000، مخاوف كبيرة تجتاح الغرب: من تدمير طبقة الأوزون والغابات الامازونية، مروراً بالتلوث اليومي والأمطار الحمضية، تفاد المصادر الطبيعية.. إن ما هو متوقع لنا ليس أكثر ولا أقل من نهاية الإنسانية.

مشاكل حقيقية موجودة لا شك، ولكن يجب تليخها من الصبغة الايديولوجية الغامضة والتي تغلف الطريقة التي تطرح بها هذه المشاكل والحلول التي أحياناً تقترح لها. خلف المخاوف الكبرى نرى اليوم خليطاً عجيباً من عبادة الطبيعة واسطورة المتوحش الطيب، واخيراً ريبة عميقة في النمو والتقدم التقني .

عام 1934، لوي ماندفورد في مؤلفه «تقنية وحضارة» أكد على السمات الخطرة في بعض المواقف، والتي المحامون عنها، كما قال «ينسون أنهم لا يعدون مغامرة ولكن انسحاباً مخزياً، ليس تحرراً ولكن مقدمة فشل كامل.. إننا شاعت الروح الانهزامية فإن هذا يعني أكثر من فشل الآلة.. أنه يعني نهاية الحضارة الغربية» وبكلمات أكثر وضوحاً، بعذر أن الماء قدر لا يجب أن نقذف الوليد مع ماء الحمام. يجب على العكس معرفة الحفاظ على العقل الاقتصادي، وأن نضع في تصورات المشاكل التي نواجهها اليوم.

- اغتصاب الطبيعة وتغير الاخطار البيئية:

الإنسان لم يصّر إنساناً إلا بالقطيعة مع التوازنات البيئية، هذه القطيعة

يمكن أن يكون لها أحياناً نتائج كارثية، هذا الوضع ليس جديد علينا، في الماضي تدمير الغابات المكثف الذي أدت إليه الحاجة إلى الطاقة ومواد البناء كان الأصل في خسائر كبيرة. الطبخ على نار الحطب لازال اليوم أحد الأسباب غير المباشرة لجفاف الأرض، تلوث الماء، خاصة في المدن كان أحد العوامل الحاسمة في وفيات الأطفال.

هذا الوضع التصوري تم انجازه، يجب علينا أن نعي أنه مع مرور الثورة الصناعية فإن الهجوم على الطبيعة غير من الطبيعة.

نحن اليوم بعيدين جداً عن التلوث البيولوجي الناتج ببساطة عن تراكم أوساخ المجموعات البشرية، حادث نووي تكون له نتائج مرعبة بشكل عن تلك التي أثارها البحث عن الحطب للتدفئة واستخراج الفحم، والسدود المائية المقام عليها محطات توليد الكهرباء. أو نقل النفط. ومع الاستخدام المكثف للصناعة الكيماوية دخلنا من ناحية أخرى في عصر تلوث ليس فساد بيولوجي وتراكمي. انصار البيئة معهم الحق حين يدقون أجراس الخطر. ولكن عكس النزعة الطبيعية الساذجة عند بعضهم، الحلول تكون في اسراع التقدم التقني وليس في ابطائه أو الحد منه.

- التلوث: فرصة للقيمة المضافة:

التقدم التقني ليس، كما تخيله أحياناً الاقتصاديون بما في ذلك ماركس، عامل مستقل للتطور الاقتصادي. الاقتصادي السويدي ج اكرمان كان أحد الأوائل في تأكيده «إن الاختراعات لا تنبثق تلقائياً .. أنها خاضعة لعدة شروط، والتي الأكثر عمومية منها تكون الدوافع الإنسانية، النظام الدستوري القائم وحالة تقدم العلوم» في كل لحظة، المسالك التي يستطيع العلم أكتشافها تكون الحلول التقنية المحتملة متعددة ومتنوعة. إن علاقات القوة، السيطرة الايديولوجية والتطور الثقافي والتشريعات هي التي ترجمها والتي تؤدي إلى الانتخاب من كل الممكن منها.

لنأخذ حالة الأوساخ والفضلات. في عام 1960. كل أسرة أمريكية تكون مصدر طن من الأوساخ (الكناسة) تضاف إلى 160 مليون طن مصدرها التجارة، 90 مليون طن مصدرها الصناعة وهذا يقود إلى ما مجموعة على الأقل

250 مليون طن. وبما أنه من الآن حتى عام 2000 هذا الرقم سوف يزيد، فإننا يمكن أن نتخيل سيناريو كارثة كذاك الذي كان متوقفاً عام 1880 أن شوارع نيويورك سوف تغرق تحت مترين من «الروث». في الواقع منذ اليوم نرى تتطور صناعة معالجة للفضلات، إعادة تصنيع، تخزين منظم بالروبوت (الإنساني الآلي). هذه الأنشطة تكون الأصل في تطور تقني عام، أسواق جديدة تفتتح، شركات عملاقة نحل شيئاً فشيئاً محل ورش الماضي، لازلنا بعيدين عن المطلوب ولكن التوقعات الكارثية مرة أخرى يكذبها الواقع. عندما عثر اتوشيم على منتج الثلجات وللإيروسول أقل خطراً من ذلك الذي يهدد طبقة الأوزون، فإنه استثمر المخاوف الحالية لكي يتفوق على منافسيه. من الغريب أن وسائل الاتصال الجماهيري لم تعط إلا اهتماماً قليلاً لهذا الاكتشاف. سجناء الرعب العظيم فإنهم يهملون ما يمكن أن يهدىء روعهم. صحيح أنهم وجدوا سبباً آخراً للخوف: الغابات الامازونية «الرثة المقدسة للعالم» في الواقع هذه الرثة الشهيرة هي أيضاً ملوث كبير. الكمية الهائلة من الأوساخ الناتجة عنها تنتج قدراً لا بأس به من (CO²) ومن غاز الميثان، مع إنتاج كلي للأوكسوجين ضعيفاً. المشكل الحقيقي في الأمازون ليس الأوكسوجين ولكن الهنود.

- الموارد الطبيعية ليست مخزوناً محدوداً:

مع الامازون نلمس اليوم خوفاً آخراً عظيماً، نقص الموارد الطبيعية. منذ نهاية الستينيات كابوس مالتوس عاد يقض مضجع الاقتصاديين. مجتمعين في نادي روما، مسؤولون اقتصاديون وسياسيون اعلنوا: إننا نتجه إلى الكارثة، منحني تكاثر النينوفار* الذي كان يوم يتجاوز سطح المستنقع الذي يشغله يربعنا، إذا اليوم التاسع والعشرين نصف سطح المستنقع شُغل فإن الصلاة تقام في اليوم الثلاثين. نحن اليوم، يقولون في اليوم التاسع والعشرين.

بضع سنوات بعد ذلك بدا أن أزمة النفط تدعم نظريتهم، ولكن تبين زيفها، بإثارتها ارتفاعاً لأسعار الطاقة فإنها في الواقع - كما رأينا - أدت إلى البحث عن مصادر جديدة للإمدادات وسهلت تطور الاختراعات والأنشطة التي

* نبات يتميز بسرعة التكاثر - أصل الكلمة عربي، المعرب.

جعلت النمو أقل شهية للطاقة. لا يجب أن نبحث عن مصدر النمو في الحدود المادية للنمو (سكان، موارد طبيعية، تلوث) ولكن في حدود السياسة والاجتماعية، (صراع تفكك اجتماعي، تناقضات، عالمية الاقتصاد) نحن في حضرة مشكلة «حفية» وليس مشكلة «خزان».

هشاشة نظرية نادى روما تكمن في أساسها المالتوس، مسلمتها كانت خاطئة. الموارد، الطاقة، والمواد الخام ليست مخزوناً محدوداً إذا صار مورد ما نادراً، في اقتصاد السوق، سعره يرتفع ويحث على البحث عن إمدادات جديدة، بل أيضاً إعادة توجيه صارمة للنمو، هكذا ارتفاع أسعار الطاقة، أدى إلى تطور متسارع للأنشطة اللامادية.

اليوم نقل ومعالجة المعلومات يجعلنا نتفادى جزء من الانتقال الفيزيقي وإجراءات ميكانيكية مستهلكة كبيرة للطاقة، وبقدر ما تتطور وتتقدم الأنشطة ذات الكثافة المعرفية العالية فإن كثافة الطاقة اللازمة للنمو (أي العلاقة بين استهلاك الطاقة والنتائج الوطني الخام) تهبط.

لا يجب مع ذلك أن نحلم، لا يجب أن ننتظر مكتوفي الأيدي، إن قوى التطور التلقائي تدفع حدود النمو، ليس ثمة نمو يجري بدون إرغامات اقتصادية اجتماعية دستورية أو مؤسساتية الارغامات والقواعد المنبثقة عنها تكون مولده الاختراعات والتجديدات والتقدم. النمو الهجمي لا وجود له، وإذا وجد لن يقود إلا إلى مأزق، ماذا كان سيكون موزارت بدون قواعد الموسيقى؟ ماذا سيكون مرور السيارات بدون طرق إشارات وقانون طرق؟ المهم أن نتناول المشاكل البيئية الحالية ونظرنا إلى الأمام وليس خلفنا، وأن نتخلص من هذا الخوف الكبير، المستشار السيئي، يجب أيضاً أن نحذر هؤلاء المدافعين عن الطبيعة من ذوي الاتجاه المحافظ، إن قدرة الاقتصاد على الحياة تتوقف على تسارع النمو والتقدم التقني.

صحيح النمو مدمر، ويجعلنا نواجه أخطاراً، اليوم هذه الأخطار هي في مستوى التقدم الذي يحققه لنا العالم. أن نكافح ضد هذه الأخطار متقدمين، ليس ذلك خارج قدرتنا. في الستينيات قدرت نفقات القضاء على كل التلوث في الولايات المتحدة. بحوالي 50 مليار دولار. أو إنسان وضع أقدامه على القمر كلفنا هذا الثمن.

5- إعادة انطلاق النمو والتهديدات الموجهة للديمقراطية

لقد رأينا أن العنصر الذي أعطى امتيازاً للأنظمة الرأسمالية ليس فقط العقلنة الاقتصادية الكبيرة وإنما أيضاً الديمقراطية السياسية التي جعلت التناقضات والتوترات الداخلية في الأنظمة الرأسمالية محتملة وضمنت لها استقراراً اجتماعياً نسبياً باعتبارها بشكل من الأشكال دواءها.

شومبيتر، عندما حلل في الأربعينيات ظروف الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية في كتابه المشهور رأسمالية، اشتراكية، وديمقراطية، أخطأ، إنه طور نظرية متناقضة، بالنسبة له الرأسمالية هي أفضل نظام اقتصادي ممكن ولكنها لا تستطيع البقاء لأسباب سياسية.

الرأسمالية فقط تسمح بتخصيص عقلائي للموارد، ووحدها تتيح تصفية العناصر العاجزة بفضل رجال الأعمال النشطين، وأن تكيف دائماً البني الاقتصادية.

من سوء الحظ، بقدر ما النمو يتطور، والاستقامة القديمة الدينية والادبيولوجية تذبل، الدهان الذي يحمي الرأسمالية يخفتي. بالمقابل طبقة المثقفين تكبر وتزداد أهميتها. ولكن هذه الطبقة ليست راضية على نظام فيه النجاح ذي طابع اقتصادي. بالنسبة لها النقود ليست كل شيء. عندما تموت المثل الرومانسية لرجال الأعمال الصناعي، دمرها نقد المثقفين، فإن الرأسمالية لا يمكنها أن تعيش. هذه الخلاصية كشفت خاطئة. ولكن مع ذلك الأسباب السياسية والاجتماعية، وليس الأسباب الاقتصادية، هي التي تجعل نظاماً قادراً أو غير قادر على الحياة.

الديمقراطية السياسية فرضت إصلاحات على الرأسمالية في البلدان الصناعية الكبرى والتي منحتها من جديد «دهاناً اجتماعياً» الطبقات الوسطى الجديدة تتكون بشكل واسع فيها من إجراء المشاريع وإجراء الإدارة. بالمقابل غياب الديمقراطية السياسية أبعد المثقفين عن الاشتراكية وقوى وصلب كل أشكال المقاومة ضد أحادية الفكر الهامشية، العزيزة على قلب ستوارت ميل، كانت أقوى من البوليس السري.

اليوم، التطلع إلى الديمقراطية لم يكن أبداً بمثل هذه القوة، في كل أنحاء

العالم ينهض الناسي يقاثلون باسمها. ينتصرون حيناً، ويطاردون أحياناً أخرى.. لكنهم يأملون.

إلا أنه إذا كانت الديمقراطية مترسخة فقط في البلدان الصناعية الرأسمالية، إلا أنها بعيدة عن أن تكون كذلك في أماكن أخرى. في بلدان الشرق هناك عدة سيناريوات ممكنة للتطور (الموازي نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، قمع الربيع الرهيب في بكين يذكرنا بذلك، في العالم الثالث نحن بعيدون عن المطلوب، والتاريخ يبين لنا أن الرأسمالية يمكن أن تتعايش مع أنظمة سياسية أخرى غير الديمقراطية. ولكن لا يتم التوصل آنذاك إلى حل قابل للحياة على المدى الطويل. والصراعات التي يمكن أن تنتج عن ذلك يمكنها تهديد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطيات الرأسمالية. ولكن تهديدات خطيرة جداً تواجه الديمقراطية خارج مجالها، وأحياناً بالنسبة للكثيرين في داخل البلدان الصناعية الكبرى نفسها.

- صعود التطرف:

هناك أولاً صعود التطرف. البلدان التي في ضواحي الرأسمالية كانت أول المتأثرين به. التطرف الديني هو الأكثر تهديداً. أزمة الشرق الأوسط لم تنشأ اليوم، صعود الأصولية الدينية في إفريقيا سريع جداً. في البلدان العربية، في كل مكان حيث لم تفرض السلطة إرادتها فإن الثورة الدينية صارت تعبير المعارضة للسلطات القائمة. غداً ربما الهند مع 190 مليون مسلم يمكن أن تفقد استقرارها أما بالنسبة لبنازير بوتو في باكستان فإنها كانت لحظة استثنائية ولا واحد يتحدث كفاية عن شجاعة النساء الجزائريات المطالبات عام 1990 بحقوق المرأة في مواجهة موجة دينية والتي أمامها السلطة تتراجع كل يوم.

إلى جانب هذا التطرف الديني، نحن نرى يتطور تطرف وطني أو قومي تطرف ديني وقومي أحياناً يتقابلان وأحياناً يتالقان ويكونان شكلاً جديداً من الامبريالية، الحرب الإيرانية العراقية، نزعة التوسع العراقية، طموحات ليبيا أوضحت اخطار عدم الاستقرار العالمي المتمثلة في التوليف بين المتطرفين.

في أحوال أخرى، أوضاع اليأس التي وضعتها فيها المواجهة شرق - غرب، الانحرافات في استراتيجيات الحرب الباردة، فرض أوضاع بدون مخرج، يأس

الإقليات أو الشعوب في مواجهة أسوأ ظروف التخلف تسهل اتساع واستمرار التطرف من كل الأنواع. من ناحية أخرى، في الاتحاد السوفييتي اليوم نرى صعود تطرف قوي وتطرف معادي للأجانب، والاصولية الإسلامية، النظام المفروض بالقوة سواء من قبل لينين أو ستالين يؤدي إلى صدمات ارتدادية خطيرة.

في صميم الديمقراطيات الغربية، شياطين العنصرية لم يقض عليها تماماً، قيام مجتمعات مزدوجة يشكل أرضية يمكن فوقها أن تتطور ردود أفعال وسلوك خطير جداً بالنسبة للديمقراطية، أوضاع أخرى كثيرة يمكنها أيضاً أن تقود إلى اشتعال العواطف على حساب العقل في فرنسا مشكلة «النشادور»* في الولايات المتحدة اغراءات سجن أو ابعاد مرضى الايدز المعتر كعقاب سماوي، صعود الحنين إلى النازية في المانيا، استمرار الاغراءات الإرهابية في إيطاليا في ألمانيا وإسبانيا وإيرلندا.. هذه جميعاً علامات ذات معنى اتساع التطرف بكل انواعه يخفى في الحقيقة ظاهرة أشد عمقاً:

الاديولوجيات الحديثة عند اليمين وعند اليسار، عند مناطق عديدة من العالم، وأحياناً في قلب الديمقراطيات الكبرى نفسها، لم يعد بإمكانها تعبئة آمال الناس وحشدهم. الديمقراطيات الرأسمالية سوف تدرك ربما من نواحي عدة أن الماركسية كانت أفضل ما يمكن عمله في العقيدة الغربية في العقل والعلم.

إذا الحرب الباردة، واللينينية، والستالينية لم تخلط الأوراق، فإن الماركسية كانت ستصير طريقة لتغريب (سيادة النمط الغربي) محيط الرأسمالية (ينس أحياناً أن الماركسية في الأصل دخلت روسيا على يد جماعات تريد بيان الدور الإيجابي للبورجوازية في التطور التقني والاقتصادي). لكن الغربيين اعتقدوا في البداية أن باستطاعتهم استخدام المتطرفين، المحافظين، و الدكتاتوريين، وحديثاً التطرف الإسلامي لمنع تقدم الماركسية في إيران، لحظة انهيار نظام الشاه، شجع الغربيون عودة الخميني لأنه يبدو أفضل سد ضد

* غطاء رأس للنساء تفجرت المشكلة حين منع مدير مدرسة دخول فتاة مسلمة تغطي رأسها -المعرب.

صعود الحركات الماركسية والاشتراكية. ونفس الأمر، إذا كان التدخل السوفييتي في أفغانستان مداناً، فإن الغربيين ربما سوف يندمون يوماً على المساعدة التي قدموها لبعض عناصر المقاومة المتطرفة. الخوف من الثورة الإسلامية. ربما يفسر أن رحيل القوات السوفيتية لم يتبعه مباشرة انتصار المقاومة.

امتحاء الماركسية لا يواكبه ألياً انتصار فكر ليبرالي تقدمي، أن لم نأخذ حذرنا، فإنها يمكن أن تترك إمكانها لمتطرفين خطرين أيضاً على المجتمعات وعلى الاقتصاديات والتي تطورها يعتمد على تقدم العلم والتقنية والديمقراطية.

- سرطان المخدرات:

إن ما ينقص مجتمعاتنا مشروع عظيم يحشد الطاقات ويبلور الآمال، الهروب في أوهام الحشيش له جزئياً نفس معنى صعود التطرف. عام 1989 سجل تغييراً في موقف السلطات العمومية أمام هذا الوباء. في هذا المجال وصلنا نقطة قطيعة، كفاح حكومة كولومبيا ضد كارتل مدلين، التدخل الأمريكي في بنما، الضغوطات الحكومية من أجل الغاء السر المصرفي (الحسابات السرية) زيارة ميتران لبوقاتا في حالة حصار يشهد بذلك كفاية.

إلا أن القمع وحده غير قادر على إيقاف تهريب المخدرات مادام هناك شباب وغير شباب بدون أمل، مادام الشباب في داخل المجتمعات الغنية ليس أمامهم وسيلة للحياة إلا الصيرورة باعة (للحشيش) بائسين. مادام في بلدان العالم الثالث زراعة الخشخاش والكوكايين تظل النشاط الوحيد الذي يتيح للمزارعين الخروج من البؤس. أن المهربين لن يخسروا المعركة، لا يمكن معاً تدمير حقول الكوكايين ونترك سعر القهوة ينهار!

على أرضية كهذه، يصبح الحشيش النشاط الأكثر عائدية، الأرباح تكون بالقدر الذي فيه القمع الأشد قوة لا يخفض منها إلا بعض النقاط. مع الحشيش اقتصاد السوق وصل حدود فعاليته، العقلنة الاقتصادية لا يمكن أن تكون مرشداً معصوماً من الخطأ.

- البحث عن حدود جديدة:

الديمقراطيات، وخصوصاً الديمقراطيات الغربية في حاجة إلى مشروع عظيم، لحدود جديدة، جاك دولور لم يجانبه الصواب حين ذهب إلى أنه يجب

الآن التقدم إلى ما وراء السوق الواحد والعملية الواحدة. بناء الوحدة الأوروبية، بمعنى آخر أوروبا سياسية قادرة على تجميع الطاقات وتنشيطها وتسهيل تطور كل أوروبا لم يعد وهمًا، لقد صار ضرورة. في الوقت الذي فيه أوروبا تتوجه نحو انهيار بدون دموع، يمكنها أن تعود إلى مركز النشاط العالمي بعثورها على المناطق التي تطلب التطور والتي كانت تنقصها كثيراً. إقامة منطقة واسعة من الديمقراطية والرفاهية هو مشروع واسع، ولكن بدون سلطة سياسية فإن الحركات المعقدة عن المركز سوف تهيمن، وستكون هذه قوية بقدر ما أن تسارع النمو يسير مواكباً انعدام توازن حاد إقليمي، والتضخم، والمضاربات النقدية. إنه أيضاً من الضروري إذا لسوء الحظ تغلب السيناريو المسايوي في الشرق، أن الأمر لن يعد يتعلق بالدخول في السوق الواحد، بل يجب بناء أمة أوروبية، بدونها الوحدة الألمانية لا تستطيع أن تكون إلا مصدر عدم استقرار جديد.

بعض بلدان العالم الثالث، لا ترى دون خشية، أوروبا تعثر في أوروبا على حيوتها الخاصة، لقد رأينا ذلك، ديون العالم الثالث استعادت توسعها، في معظم البلدان المديونة جداً، الدخل لكل رأس ركد، بل انخفض، معدلات الادخار والاستثمارات هبطت. اليوم تدفع الشعوب إلى اليأس...!

السؤال طرح، في الواقع، وبشكل عام يمكن أن نسأل إن لم نكن مجبرين على إجابة سؤال أكثر عمقاً: هل نحن منذئذ قادرين على الإيفاء بشروط تطور أكثر تكافلاً لكل كوكبنا؟ مارواء المخاوف الكبرى التي اثارته الأخطارس البيئية المترتبة عن التطور التقني نفس السؤال يتبدى!

من خلال هذه التناقضات وبفضلها تتبدى إمكانيات تطور وتحول يحمل تهديدات وترى بالأمال معاً. كل شيء يتوقف في نهاية المطاف على قدرة الناس انتهاز الفرص التي تحضر وبناء مجتمع إنساني.

الإنسانية لا تتجه تلقائياً نحو أنسنة دائماً أكثر، لا شيء يظفر به مقدماً، عالمنا يمكن جداً أن يسقط في أحد العصور الأشد إظلاماً التي عرفها التاريخ الإنساني، مكتسبات حضارتنا يمكن أن تدمر. في كل الأحوال، تحولات مجتمعاتنا تفترض الصراع والصدام. وهذا يعني في النهاية أن التاريخ لكي يصنع يحتاج إلى رجال....

المحتويات



5	مقدمة
15	تمهيد
		الباب الأول
18	الخصمان يدخلان الحلبة
		الفصل الأول
19	- مقدمات معركة العصر 1750 - 1914
19	- ولادة الرأسمالية الصناعية الليبرالية 1750 - 1850
29	- الأزمات الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية الليبرالية
32	- انتصار .. توسع .. ورفض الرأسمالية الليبرالية
36	- اشتداد الرفض الاجتماعي
		الفصل الثاني
41	- ظهور التحدي 1917 - 1953
43	- المعركة من أجل السلطة والتصنيع
46	- تطبيق الخطة
48	- تنظيم الاشتراكية
50	- أداء التخطيط الستاليني
54	- التوازن الاقتصادي والسيطرة على التدفق النقدي
57	- المجتمع السوفييتي
		الباب الثاني
61	الرأسمالية في موقف دفاع تجدد جلدها

الفصل الثالث

- 62 - الإشتراكية تسجل نقاطاً 1930 - 1960
- 63 - سنوات الرأسمالية السوداء
- 66 - الرأسمالية على حافة الهاوية
- 68 - الأنظمة الشمولية والرأسماليات تتحالف
- 71 - انتشار الشيوعية

الفصل الرابع

- 78 - من دولة العناية إلى الرأسمالية الجديدة 1945 - 1973
- 78 - الرأسمالية تعثر على عوامل قوية لتوسيع الطلب
- 83 - استعادة التوسع التجاري العالمي
- 93 - تنفيذ الرأسمالية الجديدة
- 100 - الرأسمالية الجديدة هل هي رأسمالية؟!

الباب الثالث

- 105 - الاصلاح المستحيل للأنظمة الاشتراكية 1953 - 1990

الفصل الخامس

- 106 - البحث عن تخطيط فعال
- 106 - التغيرات في الإدارة الاقتصادية
- 112 - التغيرات في أوضاع المشاريع الصناعية
- 117 - البيروسترويكا وتوسيع استقلالية المشاريع 1987 - 1990
- 120 - تنظيم الزراعة

الفصل السادس

- 123 - السوق الاقتصادي الاشتراكي المفقود
- 123 - نظام أسعار غريب
- 124 - البحث عن الانسجام في نظام الأسعار
- 129 - منافذ نظام أسعار غير متناسق

الفصل السابع

- 136 - النوميكلاتورا وأزمات الأنظمة الاشتراكية
- 137 - ولادة مجتمع صناعي
- 138 - ظهور طبقة مسيطرة جديدة
- 141 - النوميكلاتورا وتناقضات الأنظمة الاشتراكية
- 143 - أزمات ذات مخارج غير يقينية

الباب الرابع

- 146 - أزمات وتعديلات الرأسمالية الجديدة 1973 - 1990

الفصل الثامن

- 147 - التباطؤ الكبير للنمو في الرأسمالية الجديدة 1973 - 1983
- 147 - من الأزمة الصناعية إلى الركود التضخمي
- 153 - من الأزمة المالية العالمية إلى حرب النقود
- 158 - أزمة الطاقة
- 163 - من تباطؤ النمو إلى انفجار البطالة

الفصل التاسع

- 166 - تعديلات الرأسمالية الباحثة عن نمو جديد 1985 - 1990
- 166 - اللجوء إلى الليبرالية
- 173 - المشاريع تبحث عن شكل تنظيم جديد
- 176 - نظام العلاقات المهنية الجديدة وأزمة النقابية

الفصل العاشر

- 179 - النمو الجديد تناقضات وأزمات محتملة 1990
- 179 - مجتمعات أكثر فأكثر ثنائية
- 183 - الاقتصاد المالي ضد الاقتصاد الحقيقي
- 190 - عالم ثالث متفجراً ودائماً في صراع
- 205 - مشاكل حقيقية وخوف بيئي عظيم
- 209 - إعادة انطلاق النمو والتهديدات الموجهة للديمقراطية